بسم ا   الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة
برنامج الماجستير

رسالة ماجستير بعنوان:

العوامل المؤثرة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية

Factors Affecting Choosing Method of Conversion Towards Computerized Accounting Information System on Kuwaiti Financial Institutions

إعـداد

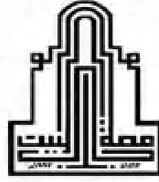
فالح سعد فهيدالعجمي

الرقم الجامعي 0720504010

إشـراف الدكتور

جمال عادل الشرايري

1431هـ   2010 م



جامعـــة آل البيـــت
كلية إدارة المال والأعمال
قســـم المـــحاسـبة
برنامج الماجستير

رسالة ماجستير بعنوان:

العوامل المؤثرة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية

إعداد

فالح سعد فهيد العجمي

إشــراف

الدكتور/ جمال عادل الشرايري

Factors Affecting Choosing Method of Conversion Towards Computerized Accounting Information System on Kuwaiti Financial Institutions

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
1. الدكتور/ جمال عادل الشرايري	مشرفاً ورئيساً.........................	
2. الدكتور/ وليد زكريا صيام	عضواً	
3. الدكتور/ غسان فلاح المطارنه	عضواً	
4. الدكتور/ سليمان حسين البشتاوي	عضواً	

قُدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبـات الحصول على درجـة المـاجستير في المحاسبـة بكلية إدارة المـال والأعمـال في جامعـة آل البيـت

نوقشـتْ وأوصي بإجازتهـا بتـاريخ 24/ 12 / 2009 م .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى(رب هب لي حكماً وألحقني بالصالحين, واجعل

لي لسان صدق في الآخرين, واجعلني من ورثة جنة النعيم)

صدق ا العظيم

سورة الشعراء، آية رقم (83، 85)

وقال تعالى

(نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علمٍ عليم)

صدق ا العظيم

سورة يوسف الآية(67)

الإهــــداء

إ نبع ا نان والإخلاص والوفاء...

إ من تسبق فرحتها فرح .... وتسبق دمعتها دمع .. ...

إ اليد ا نون.. إ والد ا بيبة حباً وعرفاناً ا بالفضل وا ميل ....

إ من أف عمره وشبابه لينعم علينا بعطائه....

إ من نذر نفسه من أجل أن يوصلنا إ بر الأمان...

إ والدي العزيز أمد ا عمره ....

إ وم ائي ومصدر قو وإبائي وإ امي إخوا يعاً

إ زوج ا خلصـة

إ كل من تتلمذت على يديه جامع الغالية جامعة آل البيت

أهدي هذا الجهد المتواضع ،،،

الباحـ ـث

شكر وتقدير

الحمد لله تعالى كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم قدرته وسلطانه، الذي ألهمني الطموح والصبر وسدد خطاي، بأن من علي بإتمام هذه الرسالة، ومن علي بفضله ونعمه التي لا أحصيها، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، و بعد:

أتوجه بعميق وخالص الشكر والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور جمال عادل الشرايري، حيث كان لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة أكبر الأثر في إثرائها بأفكاره النيره، ومعلوماته القيمة، فلم يبخل بجهد أو نصيحة، وكان مثالا للعالم المتواضع في توجيهاته وتشجيعه المتواصل، والذي كان أقرب لي من ظلي, جزاه الله عني وعن زملائي خير الجزاء.

وأتقدم بالشكر والاحترام والتقدير للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة المحترمين على ما بذلوه من جهد في قراءة رسالتي المتواضعة، وعلى ما أبدوه من مقترحات قيمة، مما أثرى الرسالة وهم: الدكتور وليد زكريا صيام والدكتور سليمان حسين البشتاوي والدكتور غسان فلاح المطارنة رئيس القسم.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى جامعتي الموقرة جامعة آل البيت، ممثلة برئيسها. والهيئتين التدريسية والإدارية.

كما أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير والعرفان إلى أخي الأكبر عبدالله العجمي الذي ساندني وآزرني خلال دراستي وكان له الأثر البالغ في إكمال مشواري العلمي والشكر موصول إلى الأخوة سعد العجمي وسلطان الحالمي وأحمد الهاجري ومحمد العجمي.

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى كل من قدم لي المساعدة أو ساهم في إبداء النصح والمشورة في مسيرتي العلمية, فجزاهم الله عني خيراً.

الباحث

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

ملخص الدراسة باللغة العربية

العوامل المؤثرة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية

إعداد:

فالح سعد فهيد العجمي

إشراف الدكتور:

جمال عادل الشرايري

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية , من خلال بيان أثر العوامل الاقتصادية, و عوامل البيئة المحاسبية, والعوامل التكنولوجية, وعامل اتخاذ القرارات الادارية على اختيارطريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية وفقاً لطرق التحول الثلاث (المباشر, المتوازي, التدريجي).

ولتحقيق هذه الأهداف قام الباحث بتغطية الجانب النظري للدراسة من خلال المسح المكتبي للكتب والدوريات والمواقع الإلكترونية ومعايير المحاسبة والتدقيق الدولية ذات العلاقة، أما الجانب العملي للدراسة فقد تم تغطيته من خلال تصميم استبانه تم توزيعها على (المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ورؤساء اقسام التدقيق الداخلي)، حيث تم توزيع 90 استبانه على أفراد العينة تم استرجاع 69 استبانه منها وبنسبة 77% من الاستبانات الموزعة، في حين بلغت الاستبانات الخاضعة للتحليل 64 استبانه وبما نسبته 71%.

بغية تحليل البيانات واختبار الفرضيات فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية واختبار(One Sample T- Test)، وتم التوصل إلى النتائج الآتية:

1. اضهرت النتائج أن هناك تأثير للعوامل الاقتصادية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.
2. اظهرت النتائج أن هناك تأثير للعوامل المحاسبية متمثلة في الفروض والسياسات والمعايير على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

3. اظهرت النتائج أن هناك تأثير للعوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.
4. اظهرت النتائج أن هناك تأثير لعامل اتخاذ القرارات الادارية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

وفي ضوء تلك النتائج قدم الباحث مجموعة من التوصيات أهمها الآتي:

1. ضرورة الاهتمام بدراسة أثر طرق التحول المختلفة في تطوير نظام المعلومات المحاسـبي المحـوسب وذلك من حيث تأثر العوامل الاقتصادية مثل التكلفة والمنفعة.
2. ضرورة اختيار طريقة التحول الأكثر ملاءمة للظروف المتغيرة في البيئة المحاسبية.
3. ضرورة دراسة التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الانترنت والشبكات من حيث أثرها في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية الحاسوبية وتأثير ذلك في اختيار طريقة التحول المناسبة.
4. ضرورة تناغم استراتيجية المؤسسة مع أهداف تطوير انظمة المعلومات المحاسبيى الحاسوبية وتناغم هذه الاهداف مع الاهداف التشغيلية للمؤسسة.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

1-1: مقدمة الدراسة.

1-2: أهمية الدراسة.

1-3: أهداف الدراسة.

1-4: مشكلة الدراسة.

1-5: فرضيات الدراسة.

1-6: نموذج الدراسة.

1-7: الدراسات السابقة.

1-8: منهجية الدراسة.

1-9: التعريفات الإجرائية للدراسة.

الفصل الأول

الإطار التمهيدي للدراسة

1-1. مقدمة:

أصبحت نظم المعلومات وما يرافقها من تكنولوجيا ، أمراً مهماً في الحياة المعاصرة بما تشمله من معارف متشعبة ومنها المعارف المنتظمة وما تشمله من علوم تطبيقية وبحتة واجتماعية و منها علم المحاسبة ، فقد أخذ موضوع نظم المعلومات دوراً محورياً في علم المحاسبة باعتباره علماً مخرجاته معلومات تسهم أو تساعد وبمستويات مختلفة من الأهمية في اتخاذ القرارات من قبل متخذي القرارات.

في ضوء أهمية وجود نظام معلومات محاسبي محوسب ملائم بالنسبة للمؤسسة بما يتوافق مع احتياجاتها والقرارات المتخذة من قبلها. فإن دراسة العوامل المؤثرة على اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم يعد أمرا حيوياً وملحاً.

فالاختيار من بين مدخل التحول المباشر والذي يعني ايقاف العمل بالنظام القديم تماماً عند نقطة زمنية معينة والبدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته في نفس النقطة الزمنية. و مدخل التحول المتوازي والذي يشير الى البدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته عند نقطة زمنية معينة جنباً الى جنب النظام القديم الذي يعمل أيضاً بكامل طاقته لفترة معينة ثم الاستغناء عن النظام القديم بعد تلك الفترة. و مدخل التحول التدريجي والذي يعني البدء بتشغيل جزء من النظام الجديد والغاء جزء من النظام القديم والمتابعة على هذا المنوال الى أن يتم الغاء النظام القديم تماماً وتشغيل النظام الجديد بصوره نهائية.

وكمساهمة من قبل الباحث في هذا المجال تأتي هذه الدراسة لتسليط الضوء على دور مجموعة من العوامل على هذا الاختيار وهي العوامل الاقتصادية المتمثلة في التكلفة والمنفعة وحجم المؤسسة. والبيئة المحاسبية المتمثلة في معايير المحاسبة الدولية والسياسات المحاسبية ومعايير التدقيق الدولية. والعوامل التكنولوجية المتمثلة في المعدات والبرمجيات والشبكات والانترنت. واتخاذ القرارات الإدارية المتمثلة في الرؤية والرسالة والاستراتيجية وتخويل الصلاحيات وتقييم الاداء .

1-2. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب وما يرتبط بذلك من العوامل الاقتصادية وعوامل البيئة المحاسبية والعوامل التكنولوجية وعامل اتخاذ القرارات الادارية الملائمة وما له أثر على اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم لظروف المؤسسة ودراسة العوامل المؤثرة على هذا الاختيار والمتمثلة في العوامل الاقتصادية والبيئة المحاسبية والعوامل التكنولوجية واتخاذ القرارات الإدارية.

ونتيجة للدور المحوري الذي تلعبه المؤسسات المالية الكويتية ، فإن دراسة هذا الموضوع في هذه المؤسسات يمكن أن يضيف بعداً جديداً لأهمية التطرق لموضوع اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم.

ويمكن تحديد النقاط التالية لأهمية هذه الدراسة:

1- إن دراسة العوامل الاقتصادية التي تؤثر في طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية يسلط الضوء على محفزات ومعوقات تحديد الطريقة المناسبة للتحول في المؤسسات المالية الكويتية.

2- تحديد الدور الذي تلعبه عوامل البيئة المحاسبية كالفروض والسياسات والمعايير في التأثير على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

3- تحديد أهمية ودور العوامل التكنولوجية في التأثير على المؤسسات المالية الكويتية في اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية

4- تبيان أثر اتخاذ القرارات الادارية المناسبة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

1-3. أهداف الدراسة:

ان الغرض من هذه الدراسة هو التعرف على العوامل المؤثرة على اختيار طريقة التحول نحـو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية ، ومن واقع الدور الهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الملائمة ، و الدور الهام الذي تلعبـه المؤسـسات المالية الكويتية في الاقتصاد الكويتي ، يمكن صياغة الاهداف التالية للدراسة:

1- بيان أثر العوامل الاقتصادية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

2- إبراز أثر عوامل البيئة المحاسبية متمثلة في الفروض والسياسات والمعايير على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

3- التعرف على أثر العوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

4- تحديد أثر عامل اتخاذ القرارات الادارية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

1-4. مشكلة الدراسة:

إن اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم يعني اختيار أحد المداخل المتمثلة في مدخل التحول المباشر والذي يعني ايقاف العمل بالنظام القديم تماما عند نقطة زمنية معينة والبدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته في نفس النقطة الزمنية ومدخل التحول المتوازي والذي يعني

البدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته عند نقطة زمنية معينة جنباً الى جنب النظام القديم الذي يعمل أيضا بكامل طاقته لفترة معينة ثم الاستغناء عن النظام القديم بعد تلك الفترة ومدخل التحول التدريجي والذي يعني البدء بتشغيل جزء من النظام الجديد والغاء جزء من النظام القديم والمتابعة على هذا المنوال الى أن يتم الغاء النظام القديم تماما وتشغيل النظام الجديد تماما.

إن دراسة أثر العوامل الاقتصادية وعوامل البيئة المحاسبية والعوامل التكنولوجية وعامل اتخاذ القرارات الادارية الملائمة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية يعد أمرا ضروريا للمساعدة في اختيار النظام المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

ومن واقع أهمية وأهداف الدراسة تتجسد مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما هي العوامل المؤثرة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية؟

عناصرالمشكلة:

ومما سبق يمكن تحديد عناصر المشكلة التالية:

1- ما هو أثر العوامل الاقتصادية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية؟

2- ما هو أثر عوامل البيئة المحاسبية متمثلة في الفروض والسياسات والمعايير على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية ؟

3- ما هو أثر العوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية ؟

4- ما هو أثر عامل اتخاذ القرارات الادارية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية ؟

1-5. فرضيات الدراسة:

بناء على عناصر مشكلة الدراسة السابق ذكرها ، تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات الآتية:

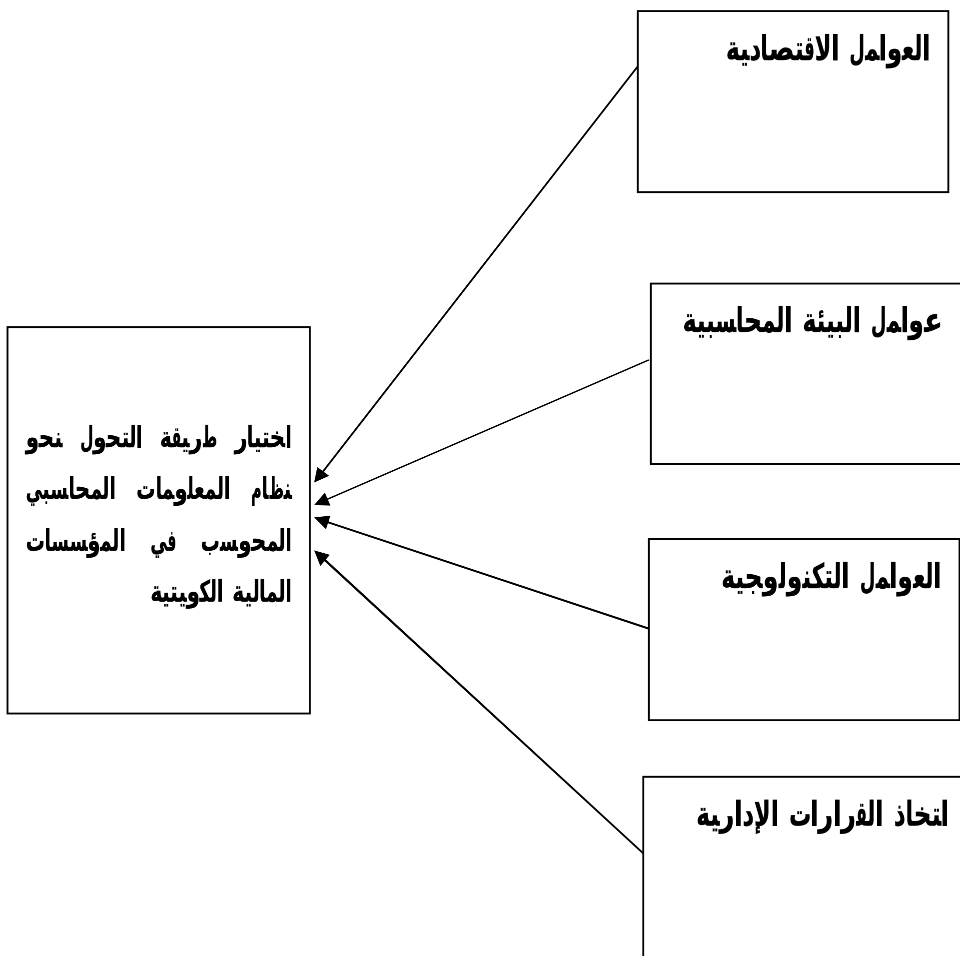
الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل المحاسبية متمثلة في الفروض والسياسات والمعايير على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل اتخاذ القرارات الادارية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

1-6. نموذج الدراسة:



شكل (1) نموذج الدراسة

1-7. الدراسات السابقة:

واجه الباحث صعوبة في الحصول على دراسات سابقة مرتبطة بشكل مباشر بموضوعة ، فمن خلال استعراض أدبيات الدراسة تبين أن معظمها يركز على دراسة تصميم النظم المحاسبية أو كفاءة هذه النظم أو معوقات استخدام النظم ، ولم يتمكن الباحث من خلال استعراض الادبيات المرتبطة بموضوعه من ايجاد دراسة تتعلق بطريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب ، مما يجعل هذه الدراسة جديدة من جهة تطرقها لهذا الجانب وبالذات في الدراسات العربية.

أولاً الدراسات العربية:

1- دراسة الرحاحلة وصيام (2006) [1] بعنوان : "مدى ملاءمة مخرجات النظم المحاسبية الآلية لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية."

تهدف هذه الدراسة إلى بيان أهمية المعلومات في زيادة المعرفة وتقليل المخاطرة ودعم عمليات اتخاذ القرارات في البنوك .

تناولت الدراسة موضوع تحديد مدى إسهام نظم المعلومات المحاسبية الآلية في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر ملاءمة لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية ومدى إسهام النظم المحاسبية الآلية في جعل مخرجاتها من المعلومات أكثر قابلية للفهم وملاءمة و مصداقية وللمقارنة من قبل متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية.

توصلت الدراسة إلى جملة استنتاجات منها إن المعلومات المحاسبية الآلية تسهم في تقديم معلومات تفي بمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية بتزويدهم بمخرجات تتصف بأنها أكثر قابلية للفهم ، وإن مخرجات نظم المعلومات المحاسبية الآلية أكثر قابلية للمقارنة.

2- دراسة دعاس (2006) [2] بعنوان :" نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" ،

---

(1) محمد ياسين الرحاحلة، وليد زكريا صيام. **"مدى ملائمة مخرجات النظم المحاسبية الآلية لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية".** دراسات ،المجلد33 ، العدد2، ص ص267-281 . 2006.

(2) غسان دعاس ، :" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"** ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، 2006

حيث أشار الباحث إلى أن نظام المعلومات المحاسبي (AIS) يعتبر من النظم المحورية في المنظمة، وعلى الرغم من تقليدية وجود هذا النظام، فإن التقنية الحديثة المتوفرة حاليا طورت من الطريقة التي يعمل بها نظام المعلومات المحاسبي وأدت إلى تطور عملياته وزيادة كفاءته. ويتكون هذا النظام من عدد من النظم الفرعية التي تؤدي إلى تكامل عمله.

لقد تمثلت مشكلة الدراسة في تطوير نموذج لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية وعددها تسع شركات، حيث استجابت سبع شركات لتحديد الاحتياجات وتطبيق النموذج المقترح.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجة كبيرة لعناصر نظام المعلومات المحاسبي المتمثلة في:

أ. نظام معالجة وتنفيذ العمليات والذي يشمل توفر إجراءات عمل واضحة وموثقة وتحديد واضح لمصادر البيانات وتدفق المعلومات وتوفر كل من السياسات المحاسبية والمخططات الانسيابية والهيكل التنظيمي المالي وهيكل الحسابات واستخدام المراكز وتوفر نظام لإدارة المعلومات وتوفر مستوى من التكنولوجيا والقدرة على تحديد الكفاءة التشغيلية للنظام وتوفر عنصر المرونة.

نظام التقارير الإدارية: والتي ظهر أن هناك حاجة كبيرة لتوفر صفات معينة في هذا النظام بالإضافة إلى قدرة هذا النظام على استخراج التقارير باستخداماتها المختلفة إضافة إلى توفر مهمات ملحقة بعمل النظام ينبغي القيام بها إضافة إلى توفر صفات معينة في المعلومات والبيانات التي يجب أن يفرزها.

تم إبراز دور توجهات إدارات الشركات في دعم نظم المعلومات المحاسبية وتطويرها إضافة إلى توفر البرمجيات والمعدات اللازمة لعمل النظام.

3- دراسة (القصاص، 2006) [(1)] بعنوان :"دور رقابة البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية الأردنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر رقابة البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية أنظمة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية والتعرف على درجة التوافق بين المعايير العالمية المتعارف عليها في تقييم أنظمة المعلومات المحاسبية ومثيلتها التي يستخدمها

---

(1) خليل محمد القصاص ، " **دور رقابة البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية الأردنية** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، 2006

البنك المركزي الأردني فضلاً عن مدى التزام البنوك التجارية الأردنية بالمعايير التي حددها البنك المركزي للرقابة على أنظمة المعلومات المستخدمة .

وتوصلت الدراسة إلى جملة استنتاجات منها وجود تأثير لرقابة البنك المركزي الأردني المتعلقة بأنظمة المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية الأردنية على سلامة وأمن العمل المصرفي الإلكتروني ، ووجود توافق بين معايير البنك المركزي الأردني للرقابة على أنظمة المعلومات المحاسبية للبنوك التجارية الأردنية والمعايير العالمية المماثلة وأن البنوك التجارية الأردنية تلتزم بالمعايير التي حددها البنك المركزي في إدارة مخاطر العمل الصرفي الإلكتروني .

4- دراسة القشي (2003) [(1)]، "مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المشاكل التي تواجه أنظمة المعلومات المحاسبية في ظل استخدام التجارة الإلكترونية و تطوير نموذج نظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية يستطيع أن يوفر كل من الأمان والتوكيدية والموثوقية ، حيث بينت الدراسة أن نظام المعلومات المحاسبي يتكون من ثلاث أجزاء رئيسية (مدخلات ومعالجات ومخرجات) .

وقد توصلت الدراسة إلى تطوير نموذج نظام يربط بين نظام المعلومات المحاسبي والتجارة الإلكترونية ، والمكون من عدة سياسات وإجراءات توفر الأمان والموثوقية والتوكيدية لتعاملات العملاء والزبائن مع الشركة ، وعبر موقعها الالكتروني على الإنترنت .

5- دراسة خطاب (2002) [(2)]بعنوان: "تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية"

حيث هدفت هذه الدراسة الى دراسة العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظام المعلومات المحاسبي في البنوك التجارية الاردنية وذلك من خلال بيان مدى تأثير كل من العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية ونماذج القرارات الادارية على كفاءة وفعالية هذه النظم.

وقد استخدم الباحث المتوسطات والانحرافات والنسب المعيارية والتوزيعات الاحتمالية لتحليل بيانات الاستبيان الموزع على افراد العينة

---

(1) ظاهر شاهر القشي ، "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، 2003

(2)عبد الناصر خطاب ، "**تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، 2002

وقد توصلت الدراسة الى أن هناك تأثير لكل من العوامل البيئية والتنظيمية والسلوكية ونماذج القرار واجهزة وبرامج الحاسوب المستخدمة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المستخدمة في البنوك التجارية.

6- دراسة عواد (2000) [1]**، بعنوان " أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية"**

حيث أشارات الدراسة إلى أن الإدارة في البلدان العربية شأنها شأن الإدارة في أي مكان تعاصر الثورة التكنولوجية واقتصاد المعلومات التي تؤدي دورًا رئيسيًا في نمط حياتنا اليومية وما نقوم به من أعمال بعد أن أحدثت تغيرًا ملحوظًا في حياة المجتمع، وفرضت على الإدارة أن تعيد صياغة سياستها من جديد، وأن تغرس عناصر المرونة والتكيف في قلب هذه السياسات وبما يتفق مع المعايير والمقاييس التي تنسجم مع الأهداف، ووضع هيكلية المتابعة والإشراف وتصميم التنظيمات الإدارية والأساليب وفقًا لمعطيات التقانة الجديدة والمتجددة كي تتمكن من تنفيذ مهام متكاملة وصولا إلى الغايات والمقاصد النهائية والتي ترغب بالوصول إليها .لذلك تعد المتغيرات التكنولوجية ظاهرة حياتية ينبغي أن تخضع للدراسة بقصد تبيان أثرها في كفاءة العملية الإدارية بصفة عامة وفي فعالية أداء وظيفة الرقابة بوصفها وظيفة من وظائف الإدارة الأساسية بصفة خاصة، لأن الإدارة الرشيدة والناجحة هي التي تعمل على استغلال الموارد المتاحة لديها الاستغلال الأمثل والرشيد والذي يتماشى مع حاجات المجتمع للو صول إلى حياة أفضل ومستوى معيشة أرقى . ولكن هذا لا يعني أن تجعل الإدارة، الأعمال أكثر صعوبة أو تعقيدًا أو زيادة الناتج عن طريق زيادة ساعات العمل، بل يعني أن تستخدم الأساليب والوسائل والنظم والطرائق التقنية الأفضل والأكثر فعالية والكشف عن نقاط الضعف وتجنب أي إسراف في الموارد والطاقة، والعمل وفق معايير موضوعية بعيدة عن المؤثرات الشخصية لتحقيق ما تريد الوصول إليه بأقل تكلفة ممكنة.

---

[1] يونس عواد ، " **أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية**" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الثاني ، 2000

7- دراسة العيسى (2000) [1] ، دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم.

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في دور نظم المعلومات في اتخاذ القـرارات الإداريـة فـي وزارة التربية والتعليم في الأردن ، وذلك للتعرف بشكل أفضل على مدى دور نظم المعلومات في اتخـاذ القرارات في الوزارة والتعرف على شمولية نظم المعلومات والتعرف على نواحي الضعف في نظم المعلومات المستخدمة بالوزارة وبالتالي تطوير هذه النظم وزيادة فاعليتها.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1- أن هنالك علاقة إيجابية بين دور نظم المعلومات واتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية.

2- وجود علاقة بين متغير نوعية الأجهزة المستخدمة في نظم المعلومات واتخاذ القرار.

3- وجود علاقة بين متغير البرمجيات المستخدمة في نظم المعلومات واتخاذ القرار.

4- وجود علاقة بين الأفراد العاملين بنظام المعلومات واتخاذ القرار.

5- وجود علاقة بين متغير البيانات واتخاذ القرار.

6- أن قاعدة المعلومات من حيث الشمولية والتحديث والتوقيت والسرعة والسرية تتمتع بكفاءة مـن حيث توفيرها للمعلومات اللازمة للقرار.

7- توفر معلومات ملائمة ودقيقة وسريعة في الإدارة مما يساعد في عملية اتخاذ القرار.

8- دراسة رمضان (1999) [2] بعنوان "العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة"

حيث هدفت هذه الدراسة الى قياس أثر العوامل البيئية والتنظيمية ونماذج القرار على نظم المعلومات المحاسبية وشملت هذه الدراسة جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة الاردنية وتم جمع البيانات عن طريق استبيان تم توزيعة على افراد عينة الدراسة وقد استخدم الباحث اسلوب الانحدار لاختبار الفرضيات.

---

(1) عادل موسى محمد العيسى ، **"دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم"** ، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - عمان 2000/1999.

(2) عبد الهادي رمضان، **"العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة"**، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، 1999

وقد توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة بين كل من العوامل البيئية ونماذج القرار من جهة ونظم المعلومات المحاسبية من جهة أخرى ، أما العوامل التنظيمية فلم تجد الدراسة علاقة بينها وبين نظم المعلومات المحاسبية

ثانياً الدراسات الأجنبية:

1- دراسة (Nicolaou, 2007)[(1)]، بعنوان "نموذج شرطي للفاعلية المدركة لنظم المعلومات المحاسبية، واختبار العلاقة بين تكامل نظام المعلومات المحاسبي وفاعلية النظام"

التي اجريت على عينة مكونة من 600 شركة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تمثلت المتغيرات الشرطية لقياس تكامل نظام المعلومات المحاسبي: بدرجة تناغم النظام مع هيكلية المنظمة، والاعتمادية في تبادل المعلومات بين مجالات عمل المنظمة المختلفة، والتبادل الالكتروني لهذه المعلومات ضمن شبكة المعلومات داخل المنظمة. وتم قياس فاعلية النظام من خلال إدراك متخذي القرارات لأهمية المعلومات التي يفرزها النظام، إضافة إلى المعلومات الناجمة من خلال العمليات المختلفة للنظام، والتقارير الإدارية ونظم الموازنات، والحاجة إلى عمليات الرقابة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين تصميم نظام المعلومات المحاسبي والمتغيرات الشرطية المذكورة يقدم نظاما أكثر قوة ونجاحا، و تقاس فاعلية النظام من خلال درجة رضى متخذي القرارات، والدقة في مراقبة مخرجات النظام من المعلومات، والتأكد من درجة جودة هذه المعلومات.

2- دراسة (Xu, 2006) [(2)] بعنوان " رؤية أصحاب المصالح لجودة المعلومات المحاسبية"

والتي أجريت الدراسة في استراليا على عينة من أصحاب المصالح، وهدفت إلى بيان رؤى أصحاب المصالح ذات العلاقة بجودة بيانات نظم المعلومات المحاسبية، سعت إليه من خلال تطوير إطار مفاهيمي يبين العلاقة بين مجموعات أصحاب المصالح وجودة بيانات نظم المعلومات المحاسبية. وتوصلت الدراسة في نتائجها إلى أن مجموعات أصحاب المصالح لها اهتمامات

---

(1)Nicolaou, Andreas I. (2007). **A contingency model of perceived effectiveness in accounting information systems: Organizational coordination and control effects**, International Journal of Accounting Information Systems, pp: 91-105, available, http:\\www.scholar.google.com

(2)Xu, Hongjiang (2006). **Stokeholders perspectives of accounting information quality**, pp:1-7, available, http:\\ www.unimelb.edu.au/development/web/

مختلفة فيما يخص جودة بيانات ومعلومات نظام المعلومات المحاسبية، وان هذا الاهتمام بدأ يتزايد من خلال التوجه نحو استخدام تكنولوجيا المعلومات كعامل أساس في الحصول على بيانات ومعلومات ذات جودة عالية، وبهذا يعتبر خبراء تكنولوجيا المعلومات جزءاً من نظام المعلومات المحاسبي المتصف بالجودة.

لقد ركزت هذه الدراسة على دور تكنولوجيا المعلومات، وان هناك تقاطعاً بين استخدام تكنولوجيا المعلومات كعامل مهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، وبين اهتمامات أصحاب المصالح في الحصول على معلومات ذات جودة عالية من خلال نظام معلومات محاسبي كفؤ.

3- (McDaniel, *et. al.* , 2005) [1] بعنوان "تقييم جودة التقارير المالية"

حيث أشارت هذه الدراسة الى ان من مهمات لجنة التدقيق وجزء من مسؤولياتها هو تقييم جودة التقارير المالية، ومن متطلبات وجود هذه اللجنة ان تكون مثقفة ماليا وان يكون احد اعضائها على الاقل خبيرا ماليا، ومن خلال الجدل حول هذه المتطلبات جاءت الدراسة لاختبار واثبات ان هناك اختلافاً بين تقييم كلٍ من الخبراء الماليين والمثقفيين المالين في لجنة التدقيق لجودة التقارير المالية. وقد خلصت الدراسة الى ان الخبراء الماليين اقدر على عملية تقييم جودة التقارير المالية من خلال اختبار توفر الصفات النوعية للتقارير المالية، والمتمثلة في صفات الملاءمة والمصداقية والقابلية للمقارنة اكثر من المثقفين ماليا، فضلا عن اهتمام المثقفين بالامور البارزة في التقارير المالية والتركيز عليها اكثر من الخبراء، فيما يركز الخبراء اكثر على الامور غير البارزة بشكل واضح في التقارير المالية وتلك الصفات المتصفة بوتيرة اقل في التكرار.

4- دراسة (Raupeliene, 2003) [2]، والتي جاءت بعنوان "تطوير نموذج لتقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبية" والتي أجريت في ليتوانيا،

وهدفت إلى تطوير نموذج معقد لتقييم فاعلية نظام المعلومات المحاسبية من النواحي الاقتصادية والفنية والاجتماعية، والتي أُجريت على عينة من 50 من مطوري نظام المعلومات المحاسبية في

---

(1)McDanial, L., Martin, R., Mainnes, L., and Laureen, M. (2005). **Evaluation financial reporting quality: the Effects of financial expertise vs. financial literacy**, Accounting Review, vol, 77 supplement 2005, pp: 139-167.

(2)Asta Raupeliene, **Developing of a model for evaluating the effectiveness of accounting information systems**, EFITA 2003 Conference, Debrecen, Hungry, pp: 339-345, available, http:\\ search.epnet.com

ليتوانيا، وتوصلت الدراسة من خلال تحليل الجوانب النظرية لتقييم نظام المعلومات المحاسبي إلى النتائج التالية :

أ- فاعلية نظام المعلومات المحاسبي يعبر عنها في الاستخدام الناجح لنظام المعلومات المحاسبية الذي يلبي حاجات المستخدمين.

ب – إن نماذج تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية تعاني من نقاط الضعف التالية:

- تأخذ معظم النماذج التقييم من الناحية الفنية الاقتصادية، أو الاقتصادية الاجتماعية.
- لا يوجد طريقة عالمية معتمدة للمزج بين المؤشرات الكمية والنوعية لتقييم نظام المعلومات المحاسبي.
- لا يوجد تكامل في نظم التقييم التي تمكن من تقييم فاعلية نظم المعلومات المحاسبية اقتصاديا، وفنيا، واجتماعيا.

ج– إن مقارنة النموذج العلمي (الرياضي) المقترح مع النظم السابقة التي شملتها الدراسة، يبين أن النموذج استطاع تلافي نقاط الضعف المذكورة سابقا والتي تعاني منها نماذج تقييم نظم المعلومات المحاسبية. – إن

إن النموذج الرياضي المقترح في الدراسة يفترض مسبقا وجود معايير مرجعية، حيث أوضحت الدراسة وجود منهجية للتقييم لكنها لم تُعطِ ما هي معايير التقييم ونتائجه، والتي تركتها لرأي الخبراء حيث بينت الدراسة أن منهجية التقييم تقوم على التسلسل التالي:

- تحديد الهدف من التقييم.
- تحديد موضوع التقييم.
- تحديد المتطلبات والعوامل التي تؤثر على فاعلية النظام.
- اختيار معايير ومقاييس لتصميم وبناء النظام.
- تقييم النقاط التي حصل عليها كل مقياس وأهميته.
- تطوير المعايير للوصول إلى معايير تقييم جديدة تتلاءم مع نتائج التقييم.

5- دراسة (Lin,et al., 2001)[1] بعنوان "تقييم عملي لنظام جديد لمحاسبة الأعمال في الصين"

فقد تبين من خلال إدخال الحكومة الصينية في العام 1993 نظاما محاسبيا جديدا لمنشات الأعمال، وبعد تطبيقه لفترة من الزمن، برزت هناك حاجة لتطويره بما يلبي الاحتياجات المتزايدة من المعلومات المحاسبية، وجاءت هذه الدراسة لتقييم نظام المعلومات المحاسبية المطبق تمهيدا لمرحلة التطوير، حيث وجدت من خلال دراسة عينة من الشركات المطبقة للنظام إن تطبيق النظام المحاسبي الجديد قد أعطى نوعا من التحسينات الملموسة التي أدت إلى تحسين خصائص القابلية للفهم، والقابلية للمقارنة، ومناسبة المعلومات لصنع القرارات، والتي تعتبر من الخصائص الرئيسة للمعلومات التي يجب أن يفرزها النظام.

لقد ركزت هذه الدراسة في نتائجها على خصائص هامة كالقابلية للفهم، والمقارنة والمناسبة لاتخاذ القرارات، ولكنها أشارت إلى ضرورة التقليل من البدائل في المعالجات المحاسبية لضمان استقرار تطبيق النظام، وهذا ما يعاب على معايير المحاسبة الدولية من وجود البدائل في التطبيقات المحاسبية، ولكن هذه الدراسة لم تعطِ تصورا شاملا عن أداء أو كفاءة النظام.

6-دراسة (Peters, 2001)[2] والتي جاءت بعنوان " في تقييم جودة البيانات في نظام المعلومات المحاسبية"

كدراسة تحليلية لتقييم جودة البيانات في نظام المعلومات المحاسبيي، والتي تسمى مفتاح اختيار الرقابة كأسلوب اختبار غير مباشر لجودة البيانات المحاسبية، للتأكد من أن نظام المعلومات المحاسبي لا يحتوي على أخطاء، وان العمليات المحاسبية تسير دون أخطاء. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن مقيمي جودة البيانات بحاجة إلى معلومات محددة، لمساعدتهم لفهم: هل يعتبر نموذج الرقابة ذات جدوى ؟ والعامل الأساس في هذا المنهج، السماح للمقيمين بالاعتماد على حكمهم الشخصي أكثر من الاعتماد على إجراءات الرقابة المحددة من قبل النموذج، إذ أهملت

---

[1] Jun, Lin Z., Feng, Chen , and Qingliang, Teng, (2001). **An Empirical evaluation of the new system of business accounting in China**, 10/2001, pp:23-49, available, http:\\ www.sciencedirect.com.

(2) J. Peters, et al., (2001). **On data quality assessment in accounting information systems**, pp:1-36, available, http:\\ www.mail3.rhsmith.umd.edu.

دور المعايير التي يجب التقيد بها من خلال النموذج، وتركت التقييم للحكم الشخصي بشكل اكبر، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف محتوى التقييم.

1-8. منهجية الدراسة:

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي ، حيث استخدم التحليل الاحصائي الوصفي لتمثيل متغيرات الدراسة باستخدام مقاييس النزعة المركزية كالمتوسط الحسابي ومقاييس التشتت كالتباين والانحراف المعياري .

كما تستخدم هذه الدراسة المنهج التحليلي لاختبار الفرضيات باستخدام اختبارات التوزيعات الاحتمالية وفترات الثقة ومستويات المعنوية وتحليل التباين وتحليل الانحدار.

وتتمثل المصادر الأولية للدراسة بالاستبيان الذي يتم توزيعه على عينة الدراسة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة ، كما تم استخدام المصادر الثانوية من خلال الاطار النظري الذي يشمل الدوريات والكتب ومن عدة مصادر ورقية والكترونية.

1-8-1.مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المالية الكويتية البالغ عددها 62 شركة حيث تم توزيع استبانات على 39 شركة مالية كويتية, تم اختيارها بطريقة عشوائية وهي تمثل 63% وهي نسبة جيده، وتم جمع البيانات من خلال الاستبيان الذي وزع على المستجيبين وهم المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ورؤساء اقسام التدقيق الداخلي، حيث تم توزيع 90 استبانة على افراد العينة وتم الحصول على 69 استبانة ، خضع منها للتحليل 64 استبانة للمزيد من التفصيل يراجع الفصل الثالث المبحث الأول.

1-9. التعريفات الإجرائية:

اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم[1]:

هي الطرق المستخدمة في تطوير النظام الحالي الى نظام جديد باستخدام مدخل التحول المباشر أو المتوازي أو التدريجي

مدخل التحول المباشر[2]:

ايقاف العمل بالنظام القديم تماما عند نقطة زمنية معينة والبدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته في نفس النقطة الزمنية ، حيث يتميز هذا المدخل بسرعة التحول الى النظام الجديد وبتوفير في تكاليف التحول ويتناسب في العادة مع الشركات التي تتحمل طبيعة عملها توقف النظام عن العمل لفترة معينة ، ومن أهم عيوبه أنه اذا فشل النظام الجديد سيتوقف العمل في المشروع تماما بسبب الغاء النظام القديم في نفس وقت تشغيل النظام الجديد ، كما أن عدم تعود العاملين في المشروع على النظام الجديد قد يؤدي الى بطء انجاز العمل وكثرة الاخطاء والتأثير السيء على سمعة المشروع.

مدخل التحول المتوازي[3]:

البدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته عند نقطة زمنية معينة جنباً الى جنب مع النظام القديم الذي يعمل أيضا بكامل طاقته لفترة معينة ثم الاستغناء عن النظام القديم بعد تلك الفترة ، ويتميز هذا المدخل بإمكانية الاستمرار في تشغيل النظام القديم لفترة معينة لحين التأكد من سلامة عمليات النظام الجديد وتعود العاملين عليه مما يقلل من اخطاء النظام الجديد ويسرع العمل فيه مع امكانية

---

(1)Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,** Tenth Edition, Prentice Hall, 2006P754.
(2) Ibid,P754.
(3) Ibid,p755.

تجنب توقف عمليات المشروع بسبب فشل النظام الجديد وذلك لان النظام القديم لا زال يعمل ، كما ان هذا المدخل يتناسب مع الشركات التي لا تتحمل التوقف في عملياتها بسبب الطبيعة الحساسة لعملياتها ، ومن أهم عيوبه زيادة تكاليف التحول بسبب تشغيل نظامين معا في نفس الوقت لفترة من الزمن وزيادة الاعمال الروتينية على العاملين بسبب ادخال البيانات مرة للنظام القديم ومرة للجديد ، مع ملاحظة انه في بعض الاحيان تكون هناك صعوبة في المقارنة بين مخرجات النظام الجديد والقديم بسبب اختلاف مخرجاتهما.

مدخل التحول التدريجي[1]:

البدء بتشغيل جزء من النظام الجديد والغاء جزء من النظام القديم والمتابعة على هذا المنوال الى أن يتم الغاء النظام القديم تماما وتشغيل النظام الجديد تماما، ويمكن اتباع هذا المدخل إما بتطبيق النظام الجديد على بعض الفروع ومن ثم تعميمه تدريجيا على الفروع الاخرى أو تطبيقه على بعض الاقسام ثم تعميمه تدريجيا على الاقسام الاخرى أو عن طريق التجربة النموذجية للنظام الجديد بشكل منفصل وببيانات حقيقية قبل اعتماده فعلا، وتميز هذا المدخل بتجنبه لكثير من عيوب المدخلين السابقين ، مع ملاحظة أنه في كثير من الاحيان لا يمكن استخدام هذا المدخل في بعض المشروعات بسبب عدم وجود فروع لها أو أن طبيعة عمل اقسامها لا تتناسب مع التحول التدريجي.

العوامل الاقتصادية:

1- تكاليف اجراءات التحويل: وتمثل التكاليف التي تتكبدها الشركة نتيجة اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم

2- المنفعة الناتجة عن التوفير في تكاليف التشغيل

3- حجم المؤسسة: والذي يقاس بحجم المبيعات او بحجم رأس المال أو الارباح.

---

[1]Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems** op, cit., p755

عوامل البيئة المحاسبية:

1- **معايير المحاسبية الدولية:** وهي تشمل المعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية سواء معايير التقرير المالي IFRS أو معايير المحاسبة الدولية IASS.

2- **السياسات المحاسبية:** وتشمل سياسات تقييم المدينين والمخزون السلعي وطرق اهتلاك الممتلكات والمعدات وبقية الاصول القابلة للاهتلاك وسياسات تقييم الاستثمارات والالتزامات الفعلية والمحتملة

3- **معايير التدقيق الدولية:** وتشمل معايير التدقيق المعتمدة دولياً والتي تستخدم من قبل مدققي الحسابات وتأثير ذلك على اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم.

العوامل التكنولوجية[1]:

ويشمل ذلك البرمجيات الممكن استخدامها في النظام المحاسبي و الاجهزة و المعـدات المتـوفرة لتشغيل برمجيات النظام المحاسبي و شبكات الحاسوب والانترنت ويمكن تفصيل ذلك على النحـو التالي:

- أجهزة حاسوب مناسبة
- آلات حاسبة مناسبة
- نظام محاسبي محوسب ومكفول ومعتمد
- مناسبة المعدات للنظام المحوسب

---

[1] غسان دعاس ، :" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" ، مرجع سابق ، ص 10

- معدات تخزين وحفظ البيانات
- تطوير المعدات والبرمجيات
- تحديث النظام المحوسب باستمرار
- توفر البرمجيات المساعدة في العمل المالي
- توفر الصيانة الدورية لمعدات وتجهيزات وبرمجيات النظام

عامل اتخاذ القرارات الادارية[1]:

والتي تشمل الاختيار بين البدائل المختلفة المتاحة للمدير لتحقيق الاهداف ، ويمكن تفصيل ذلـك على النحو التالي:

- تحديد رؤية واضحة لعمل النظام
- تخويل الصلاحيات اللازمة
- تحديد المسؤوليات بشكل واضح
- تحديد قنوات استخدام معلومات النظام
- إقرار إجراءات عمل النظام وتحديدها
- تحديد حماية النظام وإقرارها
- متابعة التقارير الداخلية حول سير عمل النظام
- الاهتمام بتطوير النظام ومشغليه ومكوناته

---

[1] غسان دعاس ، :" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" ، مرجع سابق ، ص 10

الفصل الثاني

نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة

2-1: تعريف النظام المحاسبي.

2-2:وظائف نظام المعلومات المحاسبي.

2-3:اتخاذ القرارات الادارية و اختيار نظام المعلومات المحاسبي.

2-4:العوامل الاقتصادية واختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

2-5: تطور التكنولوجية وأثرها في العملية الإدارية.

2-6: دور نظام المعلومات المحاسبي في القيمة المضافة للمنظمة.

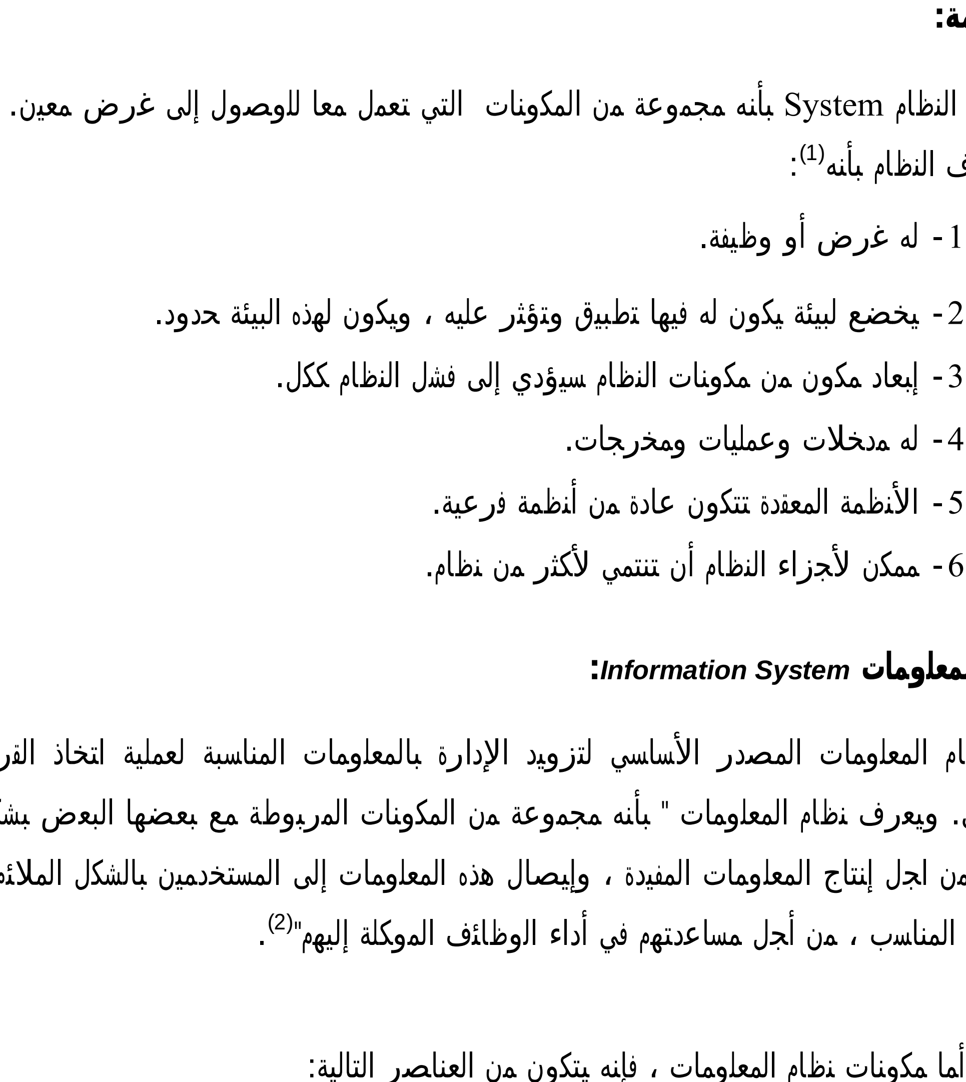
2-7: العوامل التكنولوجية و اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب.

2-8: البيئة المحاسبية و اختيار نظام المعلومات المحاسبي.

2-9: طرق التحول من تشغيل النظام القديم الى تشغيل النظام الجديد.

الفصل الثاني

نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة



مقدمة:

يعرف النظام System بأنه مجموعة من المكونات التي تعمل معا للوصول إلى غرض معين. ويتصف النظام بأنه[1]:

1- له غرض أو وظيفة.

2- يخضع لبيئة يكون له فيها تطبيق وتؤثر عليه ، ويكون لهذه البيئة حدود.

3- إبعاد مكون من مكونات النظام سيؤدي إلى فشل النظام ككل.

4- له مدخلات وعمليات ومخرجات.

5- الأنظمة المعقدة تتكون عادة من أنظمة فرعية.

6- ممكن لأجزاء النظام أن تنتمي لأكثر من نظام.

نظام المعلومات *Information System*:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية اتخاذ القرار الإداري. ويعرف نظام المعلومات " بأنه مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من اجل إنتاج المعلومات المفيدة ، وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين بالشكل الملائم ، والوقت المناسب ، من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم"[2].

أما مكونات نظام المعلومات ، فإنه يتكون من العناصر التالية:

---

[1] Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,** op,cit, P792

[2] عبد الرزاق محمد قاسم ، "**نظام المعلومات المحاسبية المحوسبة**" ، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن 2006 ، ص18.

1- مجموعة من الأفراد[1]: وهو الجانب الإنساني من نظام المعلومات ، فهـو يـرتبط بالعنـصر البشري من نظام المعلومات ، وهو العنصر الضروري لتشغيل النظام ، ويـؤثر كيفيـة اختيـاره وتدريبه على كفاءة هذا النظام ومدى نجاحه في أداء مهامه ، ويمكن النظر للعنصر البـشري فـي نظام المعلومات على أنه يتكون من مجموعتين رئيستين وهما:

أ- ذوي العلاقة المباشرة بالنظام: والذين يمثلون المشغلين المباشرين للنظام (مثل المحاسبين فـي النظام المحاسبي) ، والمشرفين عليهم إشرافا مباشرا (مثل رئيس قسم المحاسبة).

ب- أما المجموعة الثانية فتتكون من ذوي العلاقة غير المباشرة بالنظام والذين يمثلون الأفراد فـي نظم المعلومات الأخرى (مثل الأقسام الأخرى بالنسبة للنظام المحاسبي) و الإدارة العليا.

2- البيانات والمعلومات[2]: حيث تمثل البيانات المادة الخام والمدخلات لنظام المعلومـات، والتـي تتحول إلى معلومات تمثل ناتج نظام المعلومات أو المخرجات.

3- مجموعة الاجراءات[3]: وهي مجموعة من التعليمات الضرورية لإرشاد العاملين فـي نظـام المعلومات إلى كيفية أداء الوظائف المختلفة لإنجاز وتحقيق المهام والغايات المطلوبة من النظام.

4- مجموعة من البرامج[4]: وهي عبارة عن مجموعة من البرمجيـات الحاسـوبية الـضرورية لتشغيل المكونات المادية للنظام المحوسب. فهي تمثل الروح للجسد بالنسبة للحاسب الآلي.

5- مجموعة من الأجهزة[5]: وهي عبارة عن الأجهزة المادية المستخدمة فـي نظـام المعلومـات لإنجاز مجموعة من العمليات. فهي تمثل الجسد الذي يحتاج إلى الروح (البرمجيات) لكي يعمل.

نظام اتصال[6]: وهو عنصر هام لأي نظام معلومات ، فبدون نظام الاتصال الـذي يقـوم بعمليـة إيصال المعلومات والبيانات من مصادرها إلى مقاصدها ، لا يمكن الاستفادة من هذه المعلومات.

ويرى الباحث ضرورة التفريق بين مفهوم تكنولوجيا المعلومات الذي يشمل المعدات والبرمجيـات ونظم الاتصال ومفهوم نظم المعلومات الذي يشمل بالاضافة لذلك مفهوم الافراد والاجراءات

أما الوظيفة التي يؤديها نظام المعلومات فتتلخص في المهام التالية:

---

(1) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس ١٩٩١، ص55.

(2) المرجع السابق نفسه, ص55.

(3) المرجع السابق نفسه, ص55.

(4) شاه ين بهاء :شبكة الإنترنت ، العربية لعلوم الحاسب القاهرة 1996، ص 34.

(5) المرجع السابق نفسه, ص34.

(6) المرجع السابق نفسه, ص34.

1- حفظ المعلومات عن الأحداث الماضية واسترجاعها وتحليلها[1]: وما يشمله من تحليل للعمليات التاريخية مثل تحليل أنماط الشراء ، وهو يمثل الجانب التاريخي من وظيفة نظام المعلومات والذي يطلق عليه نظام معلومات بنوك المعلومات Databank Information System. فهذا التـصنيف يفترض الربط ذو المستوى الضعيف بين نظام المعلومات واتخاذ القرارات ، حيث أن مسؤولية أو دور نظام المعلومات في هذا المستوى هو ملاحظة وتصنيف وتخزين البيانات والتـي قـد تكـون مفيدة لمتخذ القرار ، وبالتالي يكون دورها هو الاستجابة لحاجة متخذ القرارا عـن طريـق تقـديم البيانات اللازمة والتي يكون على متخذ القرار فهم ما تتضمنه من معلومات حول المـشكلة التـي يواجهها.

ويفيد هذا المستوى في اتخاذ القرارات غير النمطية Unstructured Decisions ، حيث تكـون التقارير المقدمة من بنوك المعلومات عبارة عن اقتراحات فحـسب Suggestive حـول البـدائل المناسبة المتوفرة لديه

2- تسجيل ومعالجة الأحداث الحالية ، وما يرتبط بذلك من عمليات أتمتة لأنشطة المـشروع مثـل عمليات السداد ومراقبة المخزون[2].

3- التخطيط والتنبؤ بالمستقبل[3]: ويرتبط بهذه الوظيفة ما يسمى بمستوى نظام المعلومات التنبؤيـة Predictive Information System ، حيث ينتقل هذا المستوى من مجرد كون نظام المعلومات بنك للمعلومات إلى كونه إضافة لذلك نظاما يقدم الاستنتاجات والتنبؤات الملاءمة لاتخاذ القرارات. ويكون دور هذا النظام هو الاستجابة لأسئلة نظام اتخاذ القرار والتي تكون على الشكل (ماذا لـو) What If والتي يستجيب لها النظام بأنه لو تم اتخاذ قرار كذا سـتكون النتيجـة المتوقعـة كـذا ، وبالتالي تقديم استنتاجات حول المصدر Source .

1-2. تعريف نظام المعلومات المحاسبي:

عرف النظام المحاسبي Accounting Information System (AIS) بأنه[1] "مجموعة الموارد البشرية والمادية ضمن المنظمة ، والتي تكون مسؤولة عن تحويـل البيانـات الماليـة والبيانـات

---

(1) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,** op. cit, , P7.

(2) غسان دعاس ، ":" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" مرجع سابق ، ص 11.

(3) المرجع السابق نفسه ، ص 11.

الأخرى التي تم تجميعها و معالجتها والمتعلقة بعمليات المنظمة إلى معلومات يتم إيصالها إلى فئة واسعة من متخذي القرارات ، حيث يقوم النظام المحاسبي بأداء عملية التحويل هذه سواء كان نظاما يدويا أو محوسبا."

ويرى الباحث أن هذا التعريف يشمل مكونات النظام بشقيها المتعلق بالموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات ويمكن أن ننظر إلى النظام المحاسبي بشكل أعرض على أنه يشمل دورات معالجة العمليات ، واستخدام تكنولوجيا المعلومات ، و دورة حياة نظام المعلومات.

2-2. وظائف نظام المعلومات المحاسبي:

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بالوظائف التالية(2):

1- تجميع وتخزين البيانات حول أنشطة المنظمة والموارد التي تأثرت بهذه الأنشطة ، والأشخاص ذوي الصلة بهذه الأنشطة وذلك لإيصالها لذوي العلاقة .

2- تحويل البيانات إلى معلومات تكون مفيدة لاتخاذ القرارات والتي تمكن الإدارة من تخطيط وتنفيذ ومراقبة الأنشطة المختلفة.

3- توفير رقابة كافية لحماية أصول المشروع وبياناته ، ولضمان أن البيانات متوفرة عند الحاجة إليها وأنها صحيحة وتتمتع بالموثوقية.

3-2. اتخاذ القرارات الادارية و اختيار نظام المعلومات المحاسبي:

1-3-2. العوامل المؤثرة في تصميم النظام المحاسبي:

العوامل التي تؤثر في تصميم النظام المحاسبي هي(3):

1- القيم المتضمنة في ثقافة المنظمة.

2- استراتيجية المنظمة.

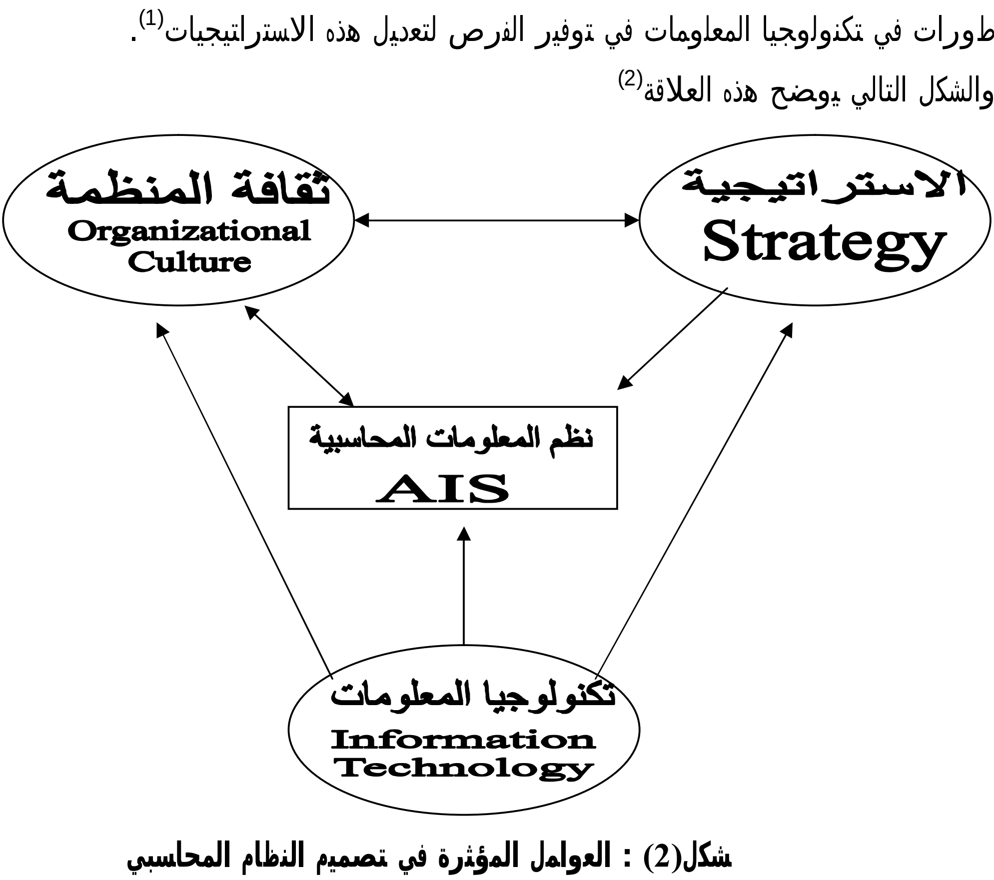
3- تكنولوجيا المعلومات.

---

(1) Bondar, Hopwood, **Accounting Information Systems,** Tenth Edition, Prentice Hall, 2006, P1
(2) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,**op, cit, P7
(3) Bondar, Hopwood, **Accounting Information Systems,** op, cit, P29

فقد أصبح من الواضح أن التكنولوجيا تؤثر في تغيير الطريقة التي تعمل بها النظم المحاسبية وتنجز فيها أنشطة المنظمة ، ولأن النظام المحاسبي يعمل داخل المنظمة ، يجب أن يصمم لـ يعكس قيم ثقافة المنظمة ، فثقافة المنظمة تؤثر في النظام المحاسبي ، كما أن النظام المحاسـبي يمكـن أن يؤثر في ثقافة المنظمة عن طريق التحكم في تدفق المعلومات داخلها (داخـل المنظمـة) ، فـيمكن للنظام المحاسبي الذي يسهل عملية الولوج للمعلومات ويجعلها متوفرة بشكل أكبر أن يدفع للـضغط نحو مزيد من اللامركزية للنظام ، كما أن النظام المحاسبي هو أكثر مـن مجـرد دراسـة الـنظم المحوسبة ، فيجب لمصمم النظام المحاسبي دراسة وتقييم المنفعة والتكلفة للتطورات الجديـدة فـي تكنولوجيا المعلومات ، وهذا الأمر يحتاج إلى فهم أفضل لاستراتيجية المنظمـة ، وكيـف يمكـن لتكنولوجيا المعلومات من أن تستخدم لتطبيق وتنفيذ هذه الاستراتيجية ، بالإضافة إلى كيفيـة قيـام هذه التطورات في تكنولوجيا المعلومات في توفير الفرص لتعديل هذه الاستراتيجيات[1].

والشكل التالي يوضح هذه العلاقة[2]



شكل(2) : العوامل المؤثرة في تصميم النظام المحاسبي

---

(1) Bondar, Hopwood, **Accounting Information Systems,** op, cit, P35.
(2) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,**op, cit, P12

لقد بدأت وظيفة الرقابة تأخذ الدور الرئيسي بشكل واضح مع زيادة عدد المنظمات وتطور أحجامها وتعدد نشاطاتها وزيادة عدد العاملين فيها بحيث أصبح اختيار الإداري الحقيقي يتم على أساس مقدرته على تحقيق الهدف كمًا ونوعًا وتوقيتًا؛ وفق معايير يمكن الحكم من خلالها على مقدرته في أداء مه امه. ولهذا يأتي عمل الرقابة ليجعل منها ضرورة من الضروريات والأداة التي تقيس مدى نجاح إدارة المنظمة في تحقيقها للأهداف[1] .

4-2. العوامل الاقتصادية واختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب:

إن البيئة الاقتصادية الحالية والتي أصبحت تدعى بإقتصاد المعرفة ، تتميز بصفات مختلفـة إلى حد كبير عن الاقتصاديات التي سادت خلال فترات سابقة ، وبالتالي ونتيجة لهـذا الاخـتلاف تولدت الحاجة إلى قواعد جديدة تحكم ، وأشكال جديدة للحاكمية وطرق جديـدة لقيـاس النجـاح. فالطرق القديمة للإدارة والقياس بحاجة إلى تطوير ، وقد أصبح هنالك قناعة وإدراك بأن المعرفـة أمر أساسي للثروة والنجاح في المستقبل ، وكنتيجة لهذا الإدراك ، أصبح هناك تغير فـي صـورة الاقتصاد وأساليب العمل ، وذلك بسبب أن البيئة التي ستحكم أسلوب عملنا في المـستقبل سـتكون متصفة بالصفات التالية[2]:

1- نمو أعداد العاملين في المجال المعرفي.
2- الصناعات والمشاريع المستندة بشكل كبير إلى المعرفة.
3- الهياكل التنظيميـة المتـصفة بأنهـا شـبكية و افتراضـية Network and Virtual Structures.

[1] Bondar, Hopwood, **Accounting Information Systems,** op, cit, P47.

[2] غسان دعاس ، :" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظام المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" ، مرجع سابق، **ص 56**

4- السلع المعرفية والمعلوماتية[1] Information and Knowledge Products.

5- قابلية إعادة استخدام المعلومات والمعرفة والتي تتحدى إحدى أهم المفـاهيم الاقتـصادية وهي الندرة[2].

6- تكنولوجيا جديدة أعادت صياغة معظم عناصر وبيئـات المـشاريع (مثـل تكنولوجيـا الانترنت).

7- أسواق جديدة (مثل الأسواق الإلكترونية) [3].

8- قضايا جديدة نتجت عن اقتصاديات المعرفة وسهولة تدفق المعلومات خـلال الـشبكات الدولية ، ومن أهمها القضايا الأخلاقية وقضايا الحاكمية لكل من الأفراد والمنظمات.

ويرى الباحث أن لكل العناصر السابقة دورا هاما في اختيار الـنظم المحاسـبية المحوسـبة الملائمة ، وبالتالي اختيار طريقة التحول الملائمة

ويتصف الاقتصاد المعرفي الحديث بمجموعة من الصفات تشمل[4]:

1- العامل الإنتاجي الأساسي في هذه الاقتصاديات هو المعرفة ، بعكس الاقتصاد الصناعي الـذي يمثل رأس المال العنصر الأساسي فيه ، وبعكس الاقتصاد الإقطاعي الـذي مثلـت الأرض فيـه العامل الإنتاجي الأساسي.

2- يركز الاقتصاد المعرفي الحديث على الأصول غير الملموسة بـدلا مـن الملموسـة ، وبلغـة المخرجات هذا يعني هيمنة الخدمات على السلع Predominance of Services over Goods ، وبلغة المدخلات فإن هذا يعني أن الأصول الأساسية للمشروع هي الأصول غير الملموسة مثـل التكنولوجيا والماركات بدلا من الأراضي والآلات والبضاعة والأصول المالية. إن المؤشر الـدال على زيادة عدم ملاءمة الأصول الملموسة يمكن التعبير عنه بالبيانات المنشورة عالميا فـي شـهر

---

(1) J. Peters, et al., (2001). **On data quality assessment in accounting information systems**, pp:1-36, available, http:\\ _www.mail3.rhsmith.umd.edu

(2) J. Peters, et al., (2001). **On data quality assessment in accounting information systems**, pp:1-36, available, http:\\ _www.mail3.rhsmith.umd.edu.

(3)J. Peters, et al., (2001). **On data quality assessment in accounting information systems**, pp:1-36, available, http:\\ _www.mail3.rhsmith.umd.edu

(4) غسان دعاس ، :" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" ، مرجع سابق ، ص 55

مارس للعام 1999 في مجلة Business Week والتي تشير أن القيمة السوقية أصبحت تمثل اثنـا عشر ضعف القيمة الدفترية[1].

3- النظام الاقتصادي المعرفي يتميز بأنه نظام شبكي Networked ، فقد أصبحت عملية التـرابط في داخل المنظمة وبين المنظمات ممكنة بشكل لا مثيل له مسبقا ، عن طريـق تطـوير وسـائل الاتصال الحديثة كالهواتف الخلوية والأطباق اللاقطة والانترنت والتلفـاز التفـاعلي. كمـا مكـن الانترنت من تقديم نموذج المنظمات التخيلية Virtual Organizations والتي تفتقر إلى الهياكـل الرسمية أو السلطات الرسمية[2].

4- يتصف النظام المعرفي بأنه رقمي Digital ، فقد أصبح اعتبار الحقبة الحاليـة بأنهـا حقبـة التراب Era of Sand وصفا مقبولا على أساس أن المكون الرئيس للتكنولوجيا الرقمية مستند إلى رقاقات أساسها التراب ، كما أن عملية تحويل المعلومات إلى الشكل الرقمي كان له أثرا كبيرا فـي القدرة على النقل والتخزين والمعالجة للمعلومات.

5- كما يتصف هذا الاقتصاد المعرفي بأنه تخيلي Virtual ، فقد أصبحت المنظمات التخيلية تعتبر إحدى الأمثلة على أن عملية الانتقال من العمل الحقيقي إلى العمل التخيلي أصـبحت ممكنـة عـن طريق التحول الرقمي والشبكات ، فالدور المتنـامي للنقـود الإلكترونيـة Electronic Money والعمليات التخيلية Virtual Transactions والمجتمعات التخيلية virtual Communities أذاب الحدود بين العوالم الحقيقية والتخيلية[3].

6- الاقتصاد الحديث يتحرك بسرعة Fast Moving ، فهو عرضة للتغير بسرعة، وذلك راجـع إلى التقدم السريع في الإبداع والابتكارات ، وإلى كفاءة الاتصالات التـي نـتج عنهـا أن سـرعة الانتشار والتقدم في التغيرات التكنولوجية أصبح متسارعا بشدة ، وما يحمل الدليل على ذلـك هـو تقصير دورة حياة المنتج ، والتسارع العالي في بيئة المنظمات مما يستوجب إعـادة النظـر فـي استراتيجيات المنظمات.

---

[1] Jun, Lin Z., Feng, Chen , and Qingliang, Teng, (2001). **An Empirical evaluation of the new system of business accounting in China**, 10/2001, pp:23-49, available, http:\\ www.sciencedirect.com.
[2] Jun, Lin Z., Feng, Chen , and Qingliang, Teng, (2001). **An Empirical evaluation of the new system of business accounting in China**, op, cit.
[3] Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,**op, cit, P453

7- أداء الاقتصاد الحديث أفضل من حيث أنه يعطي مؤشرات واضحة متعلقة بقدرته على التوفيق Reconcile بين النمو المرتفع والعمالة المرتفعة واستقرار الأسعار[1].

كل ما سبق من تطورات تفرض ضرورة ملحة لتغيير طرق تنظيم والتقرير عن والنظرة إلى كـل من الأداء الاقتصادي ، نتائج أعمال المشاريع ، وبيئة ومتغيرات النظام الاقتصادي.

ويرى الباحث أنه من هنا يمكن إدراك المأزق الذي تعيشه النظم المحاسبية التقليدية ، والتي تركـز بشكل أساسي على الأصول الملموسة Tangible Assets ، والتي بدأت تتراجع من حيث أهميتها في تقويم قيمة المشاريع لصالح الأصول غير الملموسة Intangible Assets والتـي هـي فـي الأصل أصول معرفية.

فالقيمة السوقية لكثير من الشركات الرائدة في الأسواق المالية العالمية والمحلية علـى حـد سواء تختلف بشكل جوهري عن القيمة الدفترية ، والتي هي نتاج (مخرجات) الـنظم المحاسـبية التقليدية ، مما يترتب عليه فقدان الكثير من المعلومات المحاسبية لملاءمتها ، وبالتالي تفقد قـدرتها على التأثر المباشر في القرارات الإدارية.

وتعاصر الإدارة في البلدان العربية شأنها شأن الإدارة في أي مكان، الثورة التكنولوجية واقتصاد المعلومات التي تؤدي دورًا رئيسيًا في نمط حياتنا اليومية وما نقوم به من أعمال بعد أن أحدثت تغيرًا ملحوظًا في حياة المجتمع، وفرضت على الإدارة أن تعيد صياغة سياستها من جديد، وأن تغرس عناصر المرونة والتكيف في قلب هذه السياسات وبما يتفق مع المعايير والمقاييس التي تنسجم مع الأهداف، ووضع هيكلية المتابعة والإشراف وتصميم التنظيمات الإدارية والأساليب وفقًا لمعطيات التقانة الجديدة والمتجددة كي تتمكن من تنفيذ مهام متكاملة وصولاً إلى الغايات والمقاصد النهائية والتي ترغب بالوصول إليه.

لذلك تعد المتغيرات التكنولوجية ظاهرة حياتية ينبغي أن تخضع للدراسة بقصد تبيان أثرها في كفاءة العملية الإدارية بصفة عامة وفي فعالية أداء وظيفة الرقابة بوصفها وظيفة من وظائف الإدارة الأساسية بصفة خاصة[2]، لأن الإدارة الرشيدة والناجحة هي التي تعمل على استغلال الموارد المتاحة لديها الاستغلال الأمثل والرشيد والذي يتماشى مع حاجات المجتمع للو صول إلى حياة أفضل ومستوى معيشة أرقى . ولكن هذا لا يعني أن تجعل الإدارة، الأعمال أكثر صعوبة أو تعقيدًا أو زيادة

---

(1) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,**op, cit, P453.
(2) Asta Raupeliene, **Developing of a model for evaluating the effectiveness of accounting information systems**, EFITA 2003 Conference, Debrecen, Hungry, pp: 339-345, available, http:\\ search.epnet.com.

الناتج عن طريق زيادة ساعات العمل، بل يعني أن تستخدم الأساليب والوسائل والنظم والطرائق التقنية الأفضل والأكثر فعالية والكشف عن نقاط الضعف وتجنب أي إسراف في الموارد والطاقة، والعمل وفق معايير موضوعية بعيدة عن المؤثرات الشخصية لتحقيق ما تريد الوصول إليه بأقل تكلفة[1].

وفي ميدان السباق الكبير الذي يشهده عالمنا المعاصر بين مختلف شعوب ودول العالم من أجل تحقيق مستوى عال من الرفاهية لنا ولأجيالنا القادمة، تظهر أهمية عنصر الإ دارة بوصفه علمًا وفنًا قادرًا على تحقيق زيادة الكفاءة الإنتاجية للأفراد والجماعات، سواء في الدول الغنية المتطورة أم في الدول الفقيرة النامية على حد السواء .. وهذا لا يتوقف على عدد المنظمات القائمة فحسب أو التوسع فيها أو إضافة منظمات جديدة، بل يتحقق بتشغيل هذه المنظمات وإدارتها بالكفاية التي تضمن الحصول على أكبر قدر ممكن في الإنتاج في استخدام الموارد والإمكانيات المحدودة والمتاحة لديه .وهذا لا يتحقق إلا من خلال استيعاب نتائج التقدم التقني العلمي وتنظيم ثروة المعلومات والتكنولوجيا باستخدام النظم والأساليب التق انية التي تمكنها من استغلال طاقاتها المتاحة من آلات وقوى بشرية ومواد وخبرات الاستغلال الأمثل والرشيد للوصول إلى هذا المستوى المطلوب من الإنتاج والإنتاجية. فالمنظمة الإنتاجية يجب أن تسعى دائمًا إلى إيجاد طرائق لتحسين الإنتاج وطرائق صنعه بأقل تكلفة ممكنة وذلك للحفاظ على وجودها وتحسين ريعيتها لأن مثل هذه الطرائق تساهم في زيادة مستوى أداء المنظمة كما تساعد المجتمع كله على الانتقال إلى مرحلة أفضل من خلال تقديم سلع وخدمات جديدة أو زيادة ما كان يقدم له من سلع وخدمات لإشباع حاجاته التي لم تكن مشبعة من قبل، خاصة على أبواب القرن العشرين، حيث تترافق هذه المرحلة مع التطور التكنولوجي وعصر المعلومات والاتصالات التي أحدثت تغيرًا ملحوظًا في حياة المجتمعات وفرضت على الإدارة أن تعيد صياغة سياساتها وأن تغرس عناصر المرونة والتكييف في قلب هذه السياسات بما يتفق مع المعايير والمقا ييس التي تنسجم مع الأهداف، ووضع هيكلية المتابعة والإشراف التي تعتمدها الإدارة باستخدام التقانات في تنفيذ مهام متكاملة وصو لا إلى الغايات والمقاصد النهائية المرغوب بالتوصل إليها[2].

---

[1] غسان دعاس ، :" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" ، مرجع سابق ، ص 44.

[2] Asta Raupeliene, **Developing of a model for evaluating the effectiveness of accounting information systems**, OP, Cit.

2-5. تطور التكنولوجية وأثرها في العملية الإدارية:

إن استخدام تكنولوجيا المعلومات سيكون المحرك الرئيس للثروة الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين ، فتكنولوجيا المعلومات عنصر هام في نجاح المشروع ، وتلعب دورا هاما في تحقيق الميزة التنافسية وتحسينها وزيادة الإنتاجية ، كما أنه سيكون لها دور فاعل بشكل أكبر في المستقبل.

كما أن تكنولوجيا المعلومات تلعب دورا هاما في إدارة موارد المشروع ، وهي ضرورية لإدارة العلاقات مع العملاء ، وتمكين المنظمات من توسيع قاعدة التعاملات الدولية، كما أنها تعتبر مفتاحا لتسجيل ونشر المعرفة في المنظمة.

وحيث أن لتكنولوجيا المعلومات هذا الدور الهام في دعم أهداف المشروع ، فان حاكمية تكنولوجيا المعلومات الفعالة لها دور هام في تحقيق المنافع للمشروع ، مثل السمعة ، الثقة ، القيادة السلعية Product Leadership ، تخفيض التكاليف ، مما يساهم في زيادة القيمة لأصحاب المصالح Stakeholders

وكما تعد تكنولوجيا المعلومات من الأمور الجوهرية لنجاح المشروع ، و تقدم الفرص للحصول على الميزة التنافسية ، وتتيح الوسائل اللازمة لزيادة الإنتاجية ، فإنها ستقوم بذلك أيضا في المستقبل وربما بشكل أكبر.

فقد تحولت نسبة كبيرة من القيمة السوقية للمشاريع من السلع الملموسة الى السلع غير الملموسة ، والعديد من هذه الأصول تدور حول استخدام تكنولوجيا المعلومات وبالتالي فان الحاكمية الجيدة لتكنولوجيا المعلومات تعتبر عاملا حاسما ومهما في دعم وتمكين أهداف المنظمة.

وتجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات لها مخاطرها ، والمتمثلة بعدم قدرة العديد من المنظمات على تحمل تكاليف فشل وتعطل الأنظمة المحوسبة وشبكات المعلومات ، حيث أنه ولكثير من المنظمات لم تعد تكنولوجيا المعلومات مورد تنافسي ضروري للتميز فحسب ، بل أصبحت لكثير منها تعتبر عامل وجود واستقرار.

ولكل ما سبق ، فإن على الحاكمية أن تعطي إهتماما خاصا لتكنولوجيا المعلومات من حيث مراجعة المدى الذي تعتمد فيه المنظمة على تكنولوجيا المعلومات ، ومدى أهميتها في تنفيذ إستراتيجية المنظمة.

حدثت خلال الفترة ما بين ١٧٦٤ , ١٨٠٠ تغيرات نوعية في الأجهزة والآلات المستخدمة في الإنتاج وتغيرات في طريقة تشغيلها والتحكم في سرعتها والرقابة عليها والقاعدة في الصناعة التي انتشرت في مناطق عديدة من العالم حيث لم يعد بمقدور الطرق والوسائل اليدوية والبدائية منافسة إنتاج الآلات التي تعمل بشكل أسرع وأرخص وأجود. لذلك انتقل الإنتاج تدريجيًا من الورش الصغيرة إلى المصانع التي أقيمت بأحجام تتلاءم مع نوعية الآلات والوقود ونظام التشغيل والإشراف وحجم الإنتاج حيث اعتبرت آنذاك ثورة في نظم وأماكن الإنتاج (مما جعل المؤرخين يطلقون على هذه الفترة من الزمن اسم الثورة) [1].

وبعدها اتجهت جهود الباحثين نحو ابتكار أنواع جديدة من الآلات والأجهزة لتقو م بأعمال كانت تنجز يدويًا ولتحل هذه الآلات محل الإنسان في إنجاز الأعمال المناطه به بدقة وإتقان وإنتاجية أفضل . وللقيام أيضًا بأعمال لم يكن بالإمكان القيام بها من قبل كالآلات المستخدمة في التنقيب عن البترول واستخراجه وتكريره من خلال سلسلة من العمليات الأوتوماتيكية دون تدخل أو رقابة من الإنسان، ثم معالجة المعلومات وإيجاد الحلول السريعة للمشكلات المعقدة وغيره . وتمييزًا لهذه الفترة عن سابقتها سميت بالثورة التكنولوجية لتحل الآلات والأجهزة التكنولوجية المتطورة محل الإنسان، ومحل كثير من الأفراد ليس فقط في معالجة ا لمعلومات وتقديمها لإدارة المشروع وإنما لتقوم أيضًا بعمليات التشغيل والتصنيع الأوتوماتيكية ونقل المواد وتخزينها والرقابة عليها والإنذار عن الأعطال المفاجئة وأسبابها؛ إلى جانب تنظيم عملية النقل والتصدير والرقابة على الناتج وتحديد عدد السلع أو وزنها أو حجمها ثم عمليات التغليف والتعليب وتسليم المنتجات، والسؤال الذي يطرح نفسه . هل الكمبيوتر أذكى أم الإنسان؟ وهل سيحل مستقبلا محل الإنسان؟ وسرعان ما يأتي الجواب أن الإنسان هو الأساس وهو المصدر لكل ابتكار أو تطور أو تقدم، منه ينبع القرار وبواسطته ينفذ ولكن لا بد من إبراز بعض الحقائق التي لا يمكن الاختلاف عليها وهي: إن الكمبيوتر أو الحاسب يعمل بصمت دون كلل أو ملل وبسرعة فائقة لإنجاز بعض العمليات الحسابية في دقائق والتي قد يقف الإنسان أمامها عدة أشهر مع قدرة عالية للحفظ في الذاكرة واسترجاع هذه المعلومات كلما دعت الحاجة إليها بشكل أدق ودون أخطاء، فهو يعمل على تغيير فعالية الأداء وبإظهار المعلومات التي ترتبط ليس بما يدور داخل المنظمة فقط، وإنما بما يتصل بنشاطها الخارجي والبيئة المحيطة بها فيقوم بتنقيتها وتحليلها وتقديمها بالدقة والسرعة والوضوح عند طلبها أو إجراء بعض التعديلا ت في السياسات والإجراءات

---

[1] Jun, Lin Z., Feng, Chen , and Qingliang, Teng, (2001). **An Empirical evaluation of the new system of business accounting in China**, 10/2001, op, cit.

مع التحديد الدقيق للمسؤولية باتخاذ مثل هذه الإجراءات التي تحكم سير العملية الإدارية على أن يترافق بمتابعة تنفيذ هذه الإجراءات كشكل من أشكال الرقابة الوقائية للتأكد من سلامة التنفيذ.

2-6. دور نظام المعلومات المحاسبي في القيمة المضافة للمنظمة:

كنشاط داعم لأنشطة المنظمة الأساسية في سلسلة القيمة ، يقوم النظام المحاسبي بإضافة قيمة للمنظمة عن طريق توفير معلومات صحيحة و في التوقيت المناسب ، مما يمكن من أداء الأنشطة الرئيسة الأخرى بشكل أكثر كفاءة وفعالية. فالنظام المحاسبي المصمم بشكل جيد يمكن أن يحقق ذلك عن طريق[1]:

1- تحسين جودة السلع والخدمات وتقليل تكاليف إنتاجها: فيمكن للنظام المحاسبي على سبيل المثال أن يراقب عمليات الإنتاج بحيث يوفر المعلومات في الوقت المناسب لمراقبي الإنتاج عن وجود انخفاض في مستوى الأداء عن المدى المقبول ، أو زيادة التالف والفاقد ، وبالتالي تقليل الحاجة إلى إعادة إجراء العمليات مرات عديدة لتحقيق الجودة المرجوة.

2- تحسين الكفاءة: فيمكن للنظام المحاسبي أن يجعل العمليات أكثر كفاءة عن طريق توفير المعلومات في الوقت المناسب ، مثل نظام الإنتاج حسب الطلب الذي يحتاج إلى معلومات صحيحة وسريعة وحديثة عن المواد الخام ومواقع وجودها.

3- المشاركة في المعرفة[2]: فالنظام المحاسبي المصمم بشكل جيد يمكن أن يسهل المشاركة في المعارف بين المنظمات وفي داخل المنظمة ، وبالتالي تحسين العمليات وتطويرها ، وزيادة الفرصة لتحقيق الميزة التنافسية للمنظمة ، فعلى سبيل المثال تقوم شركات تدقيق الحسابات الكبرى باستخدام نظامها المعلوماتي المنتشر في فروعها في العالم للسماح لموظفيها بالاستفادة من الخبرات في جميع بقاع العالم التي تعمل فيها ، لخدمة العملاء المحليين بأفضل طريقة ممكنة.

4- تطوير الكفاءة والفعالية لسلسلة التزويد Supply Chain: فعلى سبيل المثال السماح للعملاء بالولوج إلى نظام المؤسسة للمخازن وأوامر البيع يقلل من تكاليف البيع والتسويق ، وإذا أدى هذا الولوج إلى تقليل التكاليف بالنسبة للعملاء فإن ذلك يساعد في الحفاظ عليهم كعملاء للمنظمة[3].

---

(1) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,**op, cit, P12.

(2) Shin, Minsoo, **"A Framework for Evaluating Economics of Knowledge Management Systems",** Information & Management, Volume 42, Issue 1, December 2004, PP 179-196.

(3) Shin, Minsoo, **"A Framework for Evaluating Economics of Knowledge Management Systems",** op , cit, PP 179-196.

5- تطوير هيكل الرقابة الداخلية: إن الأمان والرقابة والخصوصية تعد من القضايا الهامة في العالم المعاصر، فالنظام المحاسبي يرافقه هيكل رقابة جيد يمكن أن يحمي النظام من مشاكل الإحتيال والأخطاء وفشل المعدات والبرمجيات وغير ذلك من التهديدات[1].

6- تحسين عملية اتخاذ القرارات: عن طريق تقديم المعلومات المناسبة لكل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار ، وتقديم تغذية راجعة مناسبة حول القرارات السابقة ، وتقديم المعلومات بالكم والكيف المناسب لهيكل القرار أو لنطاقه[2].

2-7. العوامل التكنولوجية و اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب:

إن القيمة التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات للمنظمة هي دالة لدرجة توافق تكنولوجيا المعلومات مع المنظمة ، ومدى مقابلتها للتوقعات من قبل المنظمة ، وتشمل هذه التوقعات ما يلي[3]:

1- مقابلة احتياجات المنظمة وغاياتها.
2- المرونة في التأقلم مع الاحتياجات المستقبلية.
3- زمن الاستجابة.
4- سهولة الاستخدام والأمان.
5- النزاهة وصحة المعلومات.

ولإدارة هذه التوقعات فإن على تكنولوجيا المعلومات والمنظمة أن تستخدم نفس اللغة للتعبير عن القيمة ، والتي تترجم مصطلحات المنظمة وتكنولوجيا المعلومات وتستند إلى الحقائق.

ويتكون نظام الاتصال من العناصر التالية[4]:

أ- مصدر المعلومة: وهو العنصر الذي تنشأ منه المعلومة أو البيانات ، وتؤثر مواصفات هذا المصدر على كيفية معالجة واستقبال وفهم المعلومات والبيانات الصادرة من قبله.

---

[1] Shin, Minsoo, **"A Framework for Evaluating Economics of Knowledge Management Systems",** op , cit, PP 179-196.
[2] Ward, John, Peppard, Joe, **Strategic Planning for Information Systems**, Third Edition, John Wiley & Sons LTD, 2002.P45
[3] Ward, John, Peppard, Joe, **Strategic Planning for Information Systems**, op, cit.P45.
[4] Hollander, Antita S.; Denna, Eric L.; **Cherrington, J.Owen, Accounting, Information Technology and Business Solutions,** Second Edition, McGraw Hill, 2000.P334.

ب- الترميز: وهي عملية تحويل البيانات والمعلومات الصادرة من المصدر إلى رموز يمكن نقلها عبر قناة النقل ، وتختلف هذه الرموز حسب قناة النقل المستخدمة ، فإذا كانت قناة النقل هي الهواء المحيط فيمكن أن تكون الرموز هي ذبذبات الصوت التي تعبر عن الكلمات ، وإذا كانت قناة النقل هي شبكات الحاسوب ، تكون الرموز هي الإشارات الكهربائية.

ج- قناة النقل: وهي أي عنصر مادي يقوم بنقل الرموز من عنصر الترميز إلى عنصر فك الرمز ، ويختلف هذا العنصر المادي بحسب الرموز التي سينقلها ، فقد يكون الهواء أو شبكات الحاسوب أو الأوراق أو غيرها[1].

د- فك الرمز: وهو العنصر الذي يقوم بتحويل الرموز المنقولة عبر قناة النقل إلى معلومات وبيانات يفهمها الشخص المتلقي للمعلومة[2].

هـ- المقصد: وهو العنصر الذي يراد إيصال المعلومات إليه ، وحتى يمكن للمقصد أن يفهم المعلومات أو البيانات التي تصله يجب أن يتم إيصالها بالطريقة التي يمكن له فهمها واستيعابها.

و- التشويش[3]: وهو عنصر متواجد في كل نظم الاتصال ، و يمثل الانحراف عن الهدف الموضوع لكل عنصر من العناصر الخمسة السابقة ، فبدون التشويش يمكن الوصول إلى الهدف بشكل كامل ، وهو ما لايمكن الحصول عليه في الغالب في الواقع العملي ، وذلك بسبب عنصر التشويش الموجود في نظم الاتصال ، ويختلف مستوى هذا التشويش من نظام لآخر ، فهناك مستويات من التشويش يمكن إهمالها واعتبارها غير موجودة ، وتشويش آخر يمكن اعتباره مقبول ، وآخر يؤدي إلى انحراف كبير عن الأهداف مما يؤثر في النتيجة بشكل غير مرغوب فيه على مقصد المعلومة.

ويرى الباحث أنه يجب عدم الخلط بين مفهوم تكنولوجيا المعلومات IT ومفهوم نظم المعلومات IS، فنظم المعلومات تعتمد على تكنولوجيا المعلومات وعلى عناصر أخرى مثل العنصر البشري والاجراءات المطبقة.

وبالتالي فإن تكنولوجيا المعلومات تتعلق بـ:

1- مجموعة البرامج.

2- مجموعة الأجهزة.

---

(1) Ward, John, Peppard, Joe, **Strategic Planning for Information Systems**, op, cit.P45.
(2) Ibid.P45.
(3) Hollander, Antita S.; Denna, Eric L.**; Cherrington, J.Owen, Accounting, Information Technology and op, cit.**P334

3- نظام الاتصال.

شهدت الفترة الاخيرة تحولا سريعا من الشكل التقليدي للتجارة الي الشكل الالكتروني، حيث تلعب الشبكة الدولية للمعلومات "الانترنت" دورا رئيسيا كوسيط لاستكمال تنفيذ اعمال التجارة بشكلها المعاصر. واتجهت العديد من المنشأت والمصارف لانشاء مواقع لها علي شبكة الانترنت لعدة اهداف اهمها مباشرة التجارة الالكترونية العادية او المصرفية (سلعية او خدمية) والتحاسب عنها الكترونيا. ومما لا شك فيه ان مباشرة هذا انشاط المستحدث يلقي اثارا متعددة علي نظام المعلومات المحاسبية للمنشأة، ويمكن ان تشمل تطويرا لعمليات التشغيل المتكررة بالنظام واغلب مدخلاته ومخرجاته، ويمكن ان تمتد تلك الاثار لتشمل مجالات الانتاجية والربحية والعامل البشري والاجراءات الرقابية ضد مخاطر الاعمال التي تنفذ عبر الشبكات الالكترونية وغير ذلك مما هو غير معلوما في الفكر المحاسبي حاليا[1].

كما ان الصناعة المصرفية فقد شهدت تقدما ملموسا في مجال السماح للعملاء بتنفيذ العديد من العمليات المصرفية من خلال شبكات الاتصالات الالكترونية (ومنها الشبكة الدولية للمعلومات "أنترنت") خصوصا تقديم العديد من خدماتها المبتكرة من خلال شبكات الاتصال الالكترونية واستخدام العديد من أنظمة البنك الفوري (Online Banking Systems/ e-Bank/ Internet Banking) وغيرها الكثير مثل TeleCash MobilBank Telebank، e-bankPro e-bankWeb وذلك بأستخدام وسائل دفع لنقود الكترونية Electronic Cash. ومن المتوقع ان يزداد وينوع نمط استخدام هذه العمليات بشكل واسع خلال الفترة المقبلة خاصة في ظل التطور المتنامي في مجال التقنية المصرفية، والاتجاه الواضح تماما للباحث من تنامي اعداد البنوك المصرية ذات المواقع بالغة التطورة لها علي شبكة "الويب" - التي حصرها الباحث - واستخدامها في اغراض الافصاح المالي وممارسة نشاطات التجارة الالكترونية المصرفية بشتي انواعها. كذلك شهد العالم التوسع في اصدار وسائل دفع لنقود (كروت/ بطاقات ذات اغراض محددة او ذكية Smart Cards) الكترونية Electronic Money كوسيلة لتسوية المعاملات فيما بين الاطراف[2].

---

(1) جمعة لسماعيل، محرم زينات، "**في نظام المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية**"، الاسكندرية، جامعة الاسكندرية، 1991 ص43.

(2) المرجع السابق نفسه, ص43.


إن التأثيرات العامة للتشغيل ولممارسة انظمة التجارة الالكترونية علي نظام المعلومات المحاسبية[1]:

- تمتع الانظمة الالية – وبصفة خاص انظمة البنك الفوري بالمصرفية منها – بخاصية المحاسبة الالكترونية.
- انخفاض مدة التاخير (المدة بين التاريخ المطبوع علي القوائم المالية وتاريخ نشرها علي الشبكة) المرتبطة بخاصية "التوقيت الملائم" - فيما يتعلق يالافصاح الالكتروني علي الشبكة (فرضية البحث الرابعة وستخضع للدراسة الاختبارية بالبحث).
- ارتفاع تكلفة انشاء المواقع وصيانتها وتحديثها وتزويدها بكل ادوات تنفيذ المتجر الالكتروني.
- ارتفاع تكلفة تطوير وتحديث البرامج اللازمة لتشغيل اجهزة المستخدم بأنظمة البنك الفوري المباشرة[2].
- تطوير العديد من البرمجيات وصفحات مواقع الانترنت المتخصصة في المحاسبة عن انظمة البنك الفوري، والتوقيع الرقمي الالكتروني Digital Signature [3].
- التحول شبه الكامل من النماذج المستندية الورقية التقليدية الي النماذج الالكترونية e-Forms وتعبئتها وتداولها وانزالها في اماكن كثيرة انيا عبر الشبكة الالكترونية، كذلك دخول الشبكة كمقوم رئيسي في تصميم الدورات المستندية والمحاسبية لنظام المعلومات المحاسبية المعاصر.
- يتحمل البنك والعميل العديد من المسئوليات الاسترشادية عند توفير وتلقي خدمات عبر شبكات اتصال الكترونية.
- التوسع في ادخال تكنولوجيا نظم الخبرة الناتجة عن نظم الذكاء الالكتروني ضمن نظام المعلومات المحاسبية.
- تعقد اجراءات وضوابط المراجعة والتدقيق والتحاسب الضريبي، والحاجة الملحة لمعايير محاسبة ومراجعة متطورة تاخذ في الحسبان البعد الالكتروني الناجم عن ادخال التطور المستمر والسريع لشبكات الاتصال الالكترونية في التحاسب[4].

---

(1) Asta Raupeliene, **Developing of a model for evaluating the effectiveness of accounting information systems**, EFITA 2003 Conference, Debrecen, Hungry, pp: 339-345, available, http:\\ search.epnet.com.
(2) Kinney William R., **Information Quality, Assurance and Internal Control,** McGraw-Hill, 2000.P67.
(3) Ibid.P67.
(4) Ibid.P67.

- امكان اعتماد البنك علي مصادر خارجية Outsourcing بشأن الدعم الفني للخدمة الالكترونية المقدمة[1].
- امكان وصول البنوك لقاعدة اعرض من العملاء المودعين والمقترضين وطالبي الخدمات المصرفية، بالاضافة لسرعة تقديم وايصال الخدمات الجديدة والمبتكرة.
- زيادة كفاءة اداء البنك وخفض تكاليف التشغيل بالبنوك وتكاليف انجاز عمليات التجزئة محليا ودوليا.

ومن ثَم يمكن تناول أنواع نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وفقاً للتصنيف التالي:

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المتقدمة :إن التقدم السريع في تكنولوجيا الحاسبات الإلكترونية والاتصال عن بعد، أدى إلى إنشاء نظم معلومات محاسبية تعتمد على الحاسبات الإلكترونية المتقدمة، لما تتميز به من سرعة ودقة تنفيذ العمليات، وتوصيل النتائج للمستفيدين، وتعد نظم إدارة قواعد البيانات ونظم التشغيل الموزعة ونظم التشغيل الفوري للبيانات من أهم هذه النظم، وفيما يلي شرح موجز لها:

نظم إدارة قواعد البيانات:

نظم إدارة قواعد البيانات(3) (DBMS) ، هي البرامج التي تمكن من إنشاء قواعد البيانات وتخزين البيانات بها وإدارتها للحصول على المعلومات، ومن أمثلة هذه البرامج dBaseIV, dBase III, Oracle, Paradox, Access، وتتكون نظم إدارة قواعد البيانات من عنصرين أساسيين هما :

* قاعدة البيانات.

* برامج إدارة قاعدة البيانات.

نظم تشغيل البيانات الموزعة :

---

[1] Asta Raupeliene, **Developing of a model for evaluating the effectiveness of accounting information systems**, EFITA 2003 Conference, Debrecen, Hungry, pp: 339-345, available, http:\\ search.epnet.com.

نظم تشغيل البيانات الموزعة تعني أن هناك عدة نظم متصلة معاً من خلال شبكة اتصال، ويتم توزيع مهام تشغيل البيانات على نظم الشبكة، وبالتالي تُمكن هذه النظم من تشغيل البيانات والاتصال عن بعد، سواء من داخل التنظيم أو خارجه، كما في البنوك والفنادق وشركات التأمين والمستشفيات وشركات الطيران والجامعات وغيرها من المؤسسات التي تتعامل مع حجم كبير من البيانات نظم التشغيل الفوري للبيانات :يقوم هذا النظام بتشغيل بيانات العمليات فور حدوثها، ويتم تغذية الحاسب الإلكتروني عن طريق نهايات طرفية، ويمكن هذا النظام من تحديث ملفات الشركة فور حدوث العمليات.

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الكبيرة:

يتم استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الكبيرة في تشغيل بيانات شركات حجم نشاطها كبير، حيث تتميز هذه النظم بقدرة كبيرة على تخزين وتشغيل البيانات، وذلك من خلال تخزين البيانات على الأشرطة الممغنطة والإسطوانات الثابتة واسطوانات الليزر، علاوة على ذلك فإنها تتمتع بوسائل أمن ذاتية[1].

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية الصغيرة:

هذا النوع من نظم المعلومات المحاسبية يستخدم الحاسبات الإلكترونية الصغيرة – الحاسبات الشخصية – بما تمتلكه من قدرات كبيرة واقتصادية ذات غرض عام، وتتكون هذه الحاسبات من مشغل وذاكرة ووحدة عرض ووحدة تخزين البيانات ولوحة مفاتيح وتوصيلات بالطابعة ووسائل اتصال، ويتم تخزين البرامج والبيانات عن طريق أساليب تخزين يمكن نقلها وأخرى لا يمكن نقلها، كما يمكن استخدام هذه الحاسبات لتكوين نظام معلومات محاسبي كامل أو جزء منه.

نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية المؤجرة :

هناك بعض الشركات لا يتوافر لديها التسهيلات المالية اللازمة لتمويل عمليات شراء الحاسبات الإلكترونية، أو أن المنفعة من وراء شراء هذه الحاسبات لا تبرر التكلفة، لذلك فإن هذه الشركات تتعاقد مع مؤسسات تقدم خدمات حاسباتها الإلكترونية بمقابل مادي - يقوم منتجي أجهزة الحاسبات

---

[1] يونس عواد ، " **أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية**" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الثاني ، 2000 ص86.



أو الشركات الكبرى بتقديم مثل هذه الخدمات – وتصمم الشركات مقدمة الخدمة النظام وتكتب برامج خاصة للعميل، أو أنها تمتلك مجموعة من البرامج النمطية التي تم إعدادها مسبقاً[1].

ويرى الباحث أن هذه النظ تتنوع في استخدامها تبعا لظروف كل مشروع وطبيعة عمله وحجمه وغيرها من المتغيرات التي سيتم دراستها في هذه الدراسة.

2-8. البيئة المحاسبية و اختيار نظام المعلومات المحاسبي[2]:

يتم التفريق بين نوعية المعلومات المتعلقة بالمستخدم User-Specific والتي تركز على نوعية المعلومات وجودتها بالنسبة للمستخدم. فالمستخدم المتمرس والذي يملك المعرفة قد يرى بعض المعلومات غير ملائمة بسبب معرفته لها مسبقا ، وبالتالي فإن طبيعة المستخدم يعتبر أساسيا في تحديد أي المعلومات يجب تقديمها ، وبالتالي فإن صفة مثل القدرة الذهنية وقابلية الفهم للمعلومات تعتمد على طبيعة المستخدم ومن هنا جاء تصنيفها بأنها تتصل بالمستخدم User-Specific.

ومن ناحية أخرى فإن صفات مثل الملاءمة والموثوقية وما يرتبط بهما من صفات ثانوية تعتبر مستقلة عن المستخدم ، فجميع المستخدمين بحاجة إلى معلومات ملائمة وموثوق بها ، ومن ناحية أخرى فإن بعض المعلومات تعتبر ملائمة لقرار معين أكثر من معلومات أخرى ، وبالتالي فإن هذه المعلومات تتصل بالقرار Decision-Specific .

2-8-1. الملاءمة Relevance[3]:

تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان لها أثر Bearing on في الكيان موضوع البحث ، ويمكن للمعلومة أن تؤثر بالطرق التالية: عن طريق التأثير في الأهداف Goal Relevance، التأثير في الفهم Semantic Relevance ، التأثير في القرار Decision relevance.

وقد أخذت FASB جانب التأثير في القرار عندما عرفت الملاءمة على أنها "قدرة المعلومات على التأثير في متخذ القرار Make a Differecnce وذلك عن طريق مساعدة المستخدمين في تكوين توقعات حول نتائج أو مخرجات Outcomes الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية ، أو تأكيد

---

(1) يونس عواد ، " **أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية**" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الثاني ، 2000 ص87.

(2) Ward, John, Peppard, Joe, **Strategic Planning for Information Systems**, op, cit.P52.

(3) Hendriksen, Marshall B., and Breda, Paul John, **Accounting Theory,** third Edition, Prentice Hall, 2001, PP130-134.

أو تصحيح التوقعات السابقة ، بالإضافة إلى كون هذه المعلومات مقدمة في التوقيت الملائم." وهو ما يمثل الصفات النوعية الفرعية لصفة الملاءمة وكما يلي:

2-8-2. القدرة التنبؤية Predictive Value[(1)]:

وهذا المهوم مشتق من نماذج تقييم الاستثمارات ، وقد عرفته FASB بأنه "نوعية المعلومات التي تساعد المستخدمين في زيادة احتمالية التنبؤ بنتائج الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية بشكل صحيح."

3-8-2. التغذية الراجعة Feedback Value[(2)]:

للمعلومات دور مهم في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة. فالمعلومات المتعلقة بمخرجات أو نتائج القرارات تعتبر مدخلات مهمة للقرارات التالية أو القادمة ، وهذا النوع من المعلومات هو ما يدعى بالتغذية الراجعة.
حيث تقوم المحاسبة بتمكين المستثمرين من تعديل استراتيجياتهم الاستثمارية مع مرور الوقت عن طريق تقديم مثل هذه المعلومات.

4-8-2. التوقيت الملائم Timeliness[(3)]:

لا يمكن للمعلومات أن تكون ملائمة إذا لم تكن مقدمة في التوقيت المناسب ، بحيث يجب توفيرها لمتخذ القرار قبل أن تفقد قدرتها على التأثير في القرار, فالتوقيت الملائم لا يضمن الملاءمة ، ولكن الملاءمة تكون غير ممكنة التحقيق بدون التوقيت الملائم.
وبالتالي تعد الملاءمة محددا هاما من محددات نشر القوائم المالية ، حيث يجب تقديم القوائم المالية بالسرعة الممكنة للاستفادة منها بشكل أفضل ، والحرص على تقديم هذه المعلومات خلال فترات متكررة لتعكس التغير في وضع المشروع ، والذي قد يؤثر بالتالي في تنبؤات وقرارات المستخدمين.

---

(1) عباس مهدي لشيرازي ،" **نظرية المحاسبة**" ، الطبعة الاولى ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت،(1990) ,ص199.
(2) المرجع السابق نفسه,ص200.

(3) شرويدير ،ريتشارد ،كلارك،مارتل ،كاثي،جاك، تعريب دار المريخ ، *"**نظرية المحاسبة**" ، تعريب خالد كاجيجي،ابراهيم ولد فال ،ط 1، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية . (2006)،"ص86.*

2-8-5. الموثوقية Reliability[1]:

وتعرف بأنها "نوعية المعلومات التي تضمن أنها خالية من الخطأ والتحيز وتمثل بصدق ما تسعى لتمثيله."

والموثوقية بموجب FASB هي دالة لما يلي:

التمثيل الصادق Representational Faithfulness:

وتدعى في بعض الأحيان الصلاحية Validity وهي تمثل "الاتفاق بين القياس أو الوصف والظاهرة المراد تمثيلها".

فإذا أريد الاعتماد على معلومة معينة ، يجب أن تكون هذه المعلومة تعبر أو تمثل بصدق الظاهرة المراد وصفها[2].

2-8-6. قابلية التحقق Verifiability[3]:

للتحقق من شئ معين علينا إثبات صدقه. وصدقية الشئ تشير إلى أن القياس له وجود أو كينونه مستقلة عن الشخص الذي قام بالقياس ، ولذلك يتم افتراض غياب التقييم غير الموضوعي وافتراض عدم التحيز من قبل الشخص الذي أجرى عملية القياس.

ولكن وفي ظل المحاسبة بالذات فإن هذه الاستقلالية للقياس عن الشخص الذي أجرى عملية القياس هي محط تساؤل.

إن وجود عملية تبادلية مع الأطراف الخارجية لا يعني بشكل تلقائي أن عملية قياس موضوعية قد تمت ، فلا زال على المحاسبين تحديد قيمة الشيء الذي تم الاستغناء عنه في مقابل قيمة الشيء الذي تم الحصول عليه ، فالقيمة في كثير من الأحيان تبقى معتمدة على وجهة نظر المقيم[4].

---

(1) Hendriksen, Marshall B., and Breda, Paul John, **Accounting Theory,** op, cit, PP130-134.

(2) Hendriksen, Marshall B., and Breda, Paul John, **Accounting Theory,** op, cit, PP130-134.

(3) Kieso،Donald. E،Weygandt، Jebbt.Jand Warfield،Tebbt. D (2007) "Intermediate Accounting ," 12th Edition، John wiley and sons Inc.، New York, USA.p32.

(4) حكمت احمد الراوي ،،، " **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة نظري مع حالات دراسية** " الطبعة الاولى ،مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن(1999)

2-8-7. الحياد Nuetrality :

إن التحيز حسب FASB هو "ميل القياس للوقوع في جانب معين أكثر من الجانب الآخر بالنسبة لما يتم قياسه أو تمثيله بدلا من تساوي احتمالية وقوعه في كلا الجانبين."

وبالتالي فإن الخلو من التحيز يعني "قدرة عملية القياس على توفير وصف صحيح للخاصية أو الصفة موضوع الاهتمام."

ويرى الباحث أن اجتماع صفتي الملاءمة والموثوقية في المعلومات المحاسبية يعتبر ضرورة ملحة تحكم المعيار الذي يجب اتخاذه لاختيار طريقة التحول المناسبة.

تعد البيانات في القوائم المالية المنشورة من أهم مصادر المعلومات لمستخدمي هذه القوائم، والتي تساعدهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك فـي مجال الاستثمار أو في مجال التمويل والإقراض وغيرها من مجالات أخرى؛ ومن ثم فإن سلامة هذه البيانات ودقتها تعد من أهم المدخلات في عملية اتخاذ القرار وذلك لتقليل مخاوف مستخدمي القوائم المالية من الاعتماد على قوائم مالية غير دقيقة، مع العلم بأنه لا يكفي إصدار قوائم مالية مدققة بل لا بد من اقتناع مستخدمي هذه القوائم من دقتها ومصداقيتها[1].

وقد تكون المجتمع فكرة خاصة عن المهنيين وإيمانهم بضرورة الالتزام بالسلوك المهني، وأن مسؤولية المهنيين تتعدى المسؤولية الشخصية ومتطلبات التشريعات والقوانين لتصل إلى المسؤولية تجاه العملاء والممارسين للمهنة والمجتمع، مع التمسك بأخلاقيات المهنة وحتى لو كان ذلك على حساب مصلحتهم الشخصية. مـن هنا يلعب سلوك المدقق المهني دورا أساسيا في زيادة ثقة مستخدمي البيانات المالية في دقة القوائم المالية. وقد ساهمت الجمعيات المحاسبية بشكل فاعل في إصدار معايير تم تبنيها من قبل المدققين، حيث طورت مع مرور الوقت بشكل حسن من مستوى سلوكهم المهني. إلا أنه وبالرغم من هذا التطوير فإنها لا تزال عاجزة عن تطوير هذا السلوك بشكل كاف يرتقي إلى المستوى المطلوب.

يعد التلاعب في القوائم المالية ورغم عدم أخلاقياته فنا من فنون التضليل، ويصعب على المدقق الخارجي اكتشافه في كثير من الأحيان، وخصوصا في ظل وجود محاسب متمرس وملم بهذا الفن اللاأخلاقي.

---

(1)عباس مهدي لشيرازي ، ،" **نظرية المحاسبة**" مرجع سابق ,ص210.

ويتم التلاعب عادة باستخدام طرق غش وخداع متنوعة ومتعددة، ويتم محاسبة مرتكبيها إذا ما تم اكتشافها، من منطلق أن تلك الطرق كانت تتم وبشكل رئيسي بواسطة قيام المتلاعب بمخالفة السياسات المحاسبية، والافصاح عن الأمور على غير حقيقتها.

ومن الملفت للنظر وفي الآونة الأخيرة ظهور فن جديد للتلاعب أتفق على تسميته بالمحاسبة الإبداعية، وذلك باستغلال المتلاعب للثغرات وتعدد البدائل ونقاط الضعف في السياسات المحاسبية المختلفة في سبيل إظهار القوائم المالية بغير صورتها الحقيقية، وبشكل يخدم فئة معينة مستفيدة كالإدارة، ودون الخوف من أية مسائلة قانونية من منطلق أن المتلاعب لم يخالف أي من السياسات المحاسبية.

وبما أن الإفصاح في القوائم المالية يؤثر بشكل كبير على أصحاب المصالح بشكل عام، وعلى المستثمرين بشكل خاص؛ فإن ظهور هذا النوع من التلاعب يساهم في اتخاذ قرارات خاطئة قد تؤدي إلى ما لا يحمد عقباه، ومن أبرز الأمثلة على استخدام المحاسبة الإبداعية ما حدث مؤخرا من انهيار تام لشركة Enron، وتواطؤ من قبل شركة التدقيق Andersen، حيث أوعز المختصون انهيارها إلى نجاح المتلاعبين باستخدام الخيارات المتعددة لمعايير المحاسبة واستغلالها بطريقة إبداعية بهدف إظهار قوائمها المالية على غير حقيقتها(1).

تعد قضية وفضيحة شركة Enron من قضايا العصر المهمة لما كان لها من تأثير رهيب، ليس على الولايات المتحدة فقط بل على العالم بأسره. فمن جهة تعد شركة Enron من أكبر الشركات بالعالم والعاملة بمجال الغاز والطاقة ولها فروع كثيرة وعديدة، ومن جهة أخرى فمن المعروف بأن شركة Andersen للتدقيق تعد من أضخم شركات التدقيق في العالم بل هي الأولى من حيث الحجم والانتشار ويقدر عدد العاملين فيها بأنحاء العالم ما يقارب مائة وستون ألف موظف.

2-9. طرق التحول من تشغيل النظام القديم الى تشغيل النظام الجديد:

تتكون دورة حياة النظام من مجموعة من المراحل المنظمة التي تتبعها المؤسسة لغرض دراسة مدى صلاحية نظامها القائم وملاءمته لظروف ومتغيرات العمل ومدى تناغمه مع استراتيجية واهداف المؤسسة طويلة وقصيرة المدى ومدى الحاجة لاجراء مجموعة من التغييرات على النظام القائم للوصول الى نظام يتوافق مع ظروف المؤسسة الحالية والمستقبلية في المدى المنظور.

---

(1) Mike Troy , Truth in disclosure catches up with creative accounting, DSN Retailing today, Financial Reform.

ومن ضمن هذه المراحل مرحلة اختيار طريقة التحول من النظام المحاسبي القديم الى النظام الجديد وبما يتلاءم مع ظروف واحتياجات المؤسسة ، ومن مراجعة ادبيات الدراسة يتبين أن هنالك ثلاث طرق للتحول من النظام القديم الى الجديد هي طريقة التحول المباشر ، وطريقة التحول المتوازي ، وطريقة التحول التدريجي.

2-9-1. مدخل التحول المباشر[1]:

تتبع طريقة التحول المباشر اسلوب ايقاف العمل بالنظام القديم تماما عند نقطة زمنية معينة والبدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته في نفس النقطة الزمنية ، بحيث يتوقف العمل بالنظام القديم تماما في تلك النقطة الزمنية ولا تعود المؤسسة فيما بعد الى ادخال أية بيانات الى ذلك النظام بحيث يتم التوقف عن تحديثه والاضافة اليه والحذف منه والتعديل علية عند تلك النقطة ويتم الرجوع الى بيانات هذا النظام القديم عند الحاجة الى الحصول على بعض التفاصيل حول احداث تم تسجيل بياناتها قبل تاريخ التحول ، أما جميع البيانات التي تتعلق بالاحداث ما بعد تاريخ التحول فلا يمكن الحصول عليها من النظام القديم حيث يتم ادخالها الى النظام الجديد الذي يكون قد ادخل اليه أرصدة الحسابات والميزانية الافتتاحية بتاريخ التحول وذلك من النظام القديم لتتم المتابعة من النقطة التي انتهى عندها ذلك النظام ، مما يعني أن النظام الجديد لا يحتوي بالضرورة على تفاصيل البيانات ما قبل نقطة التحول أو قيرى الباحث أنه يمكن للمؤسسة أن تعتمد اسلوب الربط الحاسوبي بين النظام القديم والجديد لاغراض الحصول على البيانات ما قبل نقطة التحول من خلال النظام الجديد اذا ارتأت المؤسسة ذلك ضروريا وذلك بحسب ظروفها والبيئة التي تعمل فيها.

و يتميز هذا المدخل بسرعة التحول الى النظام الجديد وبتوفير في تكاليف التحول ويتناسب في العادة مع الشركات التي تتحمل طبيعة عملها توقف النظام عن العمل لفترة معينة ، ومن أهم عيوبه أنه اذا فشل النظام الجديد سيتوقف العمل في المشروع تماما بسبب الغاء النظام القديم في نفس وقت تشغيل النظام الجديد فجميع البيانات المتعلقة بالاحداث من تاريخ التحول الى تاريخ فشل النظام الجديد تم ادخالها في النظام الجديد فقط أما النظام القديم فقد توقفت عملية ادخال البيانات فيه بذلك التاريخ وبالتالي حتى يتم الاستمرار في العمل يجب الانتظار اما حتى يتم اصلاح النظام الجديد أو العودة الى النظام القديم بعد ادخال البينات حول الاحداث فيما بعد نقطة التحول.

---

(1) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems**,op, cit, P754

كما أن عدم تعود العاملين في المشروع على النظام الجديد قد يؤدي الى بطء انجاز العمل وكثرة الاخطاء والتأثير السيء على سمعة المشروع.

2-9-2. مدخل التحول المتوازي[1]:

تتبع طريقة التحول المتوازي اسلوب البدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته عند نقطة زمنية معينة جنبا الى جنب النظام القديم الذي يعمل أيضا بكامل طاقته لفترة معينة ثم الاستغناء عن النظام القديم بعد تلك الفترة ، مما يعنى أن المؤسسة تقوم باعتماد تاريخ محدد تبدأ فيه باستخدام النظام الجديد مع ملاحظة أن النظام القديم لا يزال يعمل أيضا أي أن الأرصدة الافتتاحية يتم نقلها الى النظام الجديد حتى تاريخ التحول وقد يتم ايضا نقل بعض التفاصيل من بيانات النظام القديم الى الجديد حسب حاجة الشركة أو ربط النظامين حاسوبيا وذلك للاستفادة من بيانات النظام القديم بعد توقفه عن العمل عند انتهاء فترة التجربة ، مع ملاحظة ضرورة استمرار ادخال البيانات الى النظامين القديم والجديد معا بعد تاريخ التحول وحتى تاريخ التوقف عن فترة تجربة النظام الجديد والتأكد من صلاحيته ومعالجة مشاكله ، مما يعنى أن على المؤسسة أن تتبع الاجراءات الادارية اللازمة لترتيب عملية انجاز الادخال المزدوج للبيانات ومحاولة توضيح جدوى هذه الطريقة للعاملين على النظامين لتفسير سبب هذه الازدواجية وأنها في مصلحة جميع الاطراف عاملين وادارة والمؤسسة ككل.

ويتميز هذا المدخل بإمكانية الاستمرار في تشغيل النظام القديم لفترة معينة لحين التأكد من سلامة عمليات النظام الجديد عن طريق مقارنة مخرجات النظامين القديم والجديد ومقارنه سلامة الاجراءات في النظام الجديد مع السياسات المتبعة والتأكد من ان النظام الجديد يقدم ما هو مطلوب منه من تحسينات اجرائية وفي نوعية المخرجات مقارنة بالنظام القديم.

ويرى الباحث أنه عند اعطاء مدة تجربة يعمل فيها النظامين معا تعطى الفرصة للعاملين في المؤسسة للتعود على النظام الجديد مما يقلل من اخطاء النظام الجديد ويسرع العمل فيه مع امكانية تجنب توقف عمليات المشروع بسبب فشل النظام الجديد وذلك لان النظام القديم لا زال يعمل ، كما ان هذا المدخل يتناسب مع الشركات التي لا تتحمل التوقف في عملياتها بسبب الطبيعة الحساسة لعملياتها ، ومن أهم عيوبه زيادة تكاليف التحول بسبب تشغيل نظامين معا في نفس الوقت لفترة من

(1) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems**, op. cit P755

الزمن وزيادة الاعمال الروتينية على العاملين بسبب ادخال البيانات مرة للنظام القديم ومرة للجديد ، مع ملاحظة انه في بعض الاحيان تكون هناك صعوبة في المقارنة بين مخرجات النظام الجديد والقديم بسبب اختلاف مخرجاتهما.

3-9-2. مدخل التحول التدريجي[1]:

تتبع طريقة التحول التدريجي اسلوب البدء بتشغيل جزء من النظام الجديد والغاء جزء من النظام القديم والمتابعة على هذا المنوال الى أن يتم الغاء النظام القديم تماما وتشغيل النظام الجديد تماما، ويمكن اتباع هذا المدخل إما بتطبيق النظام الجديد على بعض الفروع ومن ثم تعميمه تدريجيا على الفروع الاخرى أو تطبيقه على بعض الاقسام ثم تعميمه تدريجيا على الاقسام الاخرى أو عن طريق التجربة النموذجية للنظام الجديد بشكل منفصل وببيانات حقيقية قبل اعتماده فعلا ، مما يعني أن هذه الطريقة تأخذ في تطبيقها من اسلوبي التحول المباشر والمتوازي معا فهي تطبق اسلوب التحول المباشر على جزء من النظام كالفرع أو القسم أو بعض عمليات المشروع كعمليات الذمم وتبقي بيانات بقية المؤسسة على أساس أن النظام القديم هو الذي يعمل ، ثم يتم فيما بعد تطبيق نفس العملية على جزء آخر من المؤسسة كفرع أو قسم آخر وهكذا حتى يتم تدريجيا الغاء النظام القديم واحلال النظام الجديد مكانه ، كما يمكن للمؤسسة أن تتبع اسلوب التحول المتوازي على ذلك الجزء منها بدل التحول المباشر إذا رأت أن ذلك انفع لطبيعة عملياتها أو أن تقوم باتباع طريقة التحول المباشر في بعض الحالات والمتوازي في حالات أخرى وذلك على الجزء الذي تختاره من نظامها ضمن سياق عملية التحول التدريجي الشاملة للمؤسسة ككل ، مما يعطة المؤسسة نوع من المرونة التي تتلاءم مع التغيرات البيئية التي قد تكون من التعقيد بحيث يصعب ان تتناسب طريقة واحدة مع احتياجات المنظمة فان طريقة التحول التدريجي تعتبر في مثل هذه الظروف المدخل الملائم للتحول من النظام القديم الى الجديد.

ويتميز هذا المدخل بتجنبه لكثير من عيوب المدخلين السابقين ، مع ملاحظة أنه في كثير من الاحيان لا يمكن استخدام هذا المدخل في بعض المشروعات بسبب عدم وجود فروع لها أو أن طبيعة عمل اقسامها لا تتناسب مع التحول التدريجي وذلك في حالة المؤسسات التي ليس لديها

---

(1) Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,**, P755

فروع أو أقسام أو أن عمليات المشروع لا يصلح لها هذا النوع من التحول بسبب نوعية الترابط بين عملياتها او طبيعة الاجراءات الرقابية المستخدمة او طريقة توزيع العمليات بين اقسامها وموظفيها.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات واختبار الفرضيات

الفصل الثالث

المبحث الاول

الطريقة والاجراءات

مقدمة:

تناول هذا الفصل توضيحاً لمنهجية الدراسة المتبعة, حيث احتوى على أساليب جمع البيانات ومنهجية تطوير أداة الدراسة والتعريف بها فضلاً عن الإختبارات الخاصة بأداة الدراسة, والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، فضلاً عن تحليل الخصائص الديموغرافية لأفراد العينة.

3-1. أساليب جمع البيانات:

اعتمد الباحث في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على نوعين من البيانـات على النحو الآتي:

3-1-1. البيانات الثانوية:

تتمثل هذه البيانات في مجموعة من الكتب والدوريات العربية والأجنبية، ومعايير المراجعة الدولية ومعايير المحاسبة الدولية, والدراسات المنشورة، ورسائل الماجستير والدكتوراه، والقوانين والتعليمات الرسمية ذات العلاقة فضلاً عن جمع ما تيسر من مواقع متاحة عبر شبكة الإنترنيت، بحيث تم تغطية الجزء النظري من الدراسة والذي يعتبر جزءاً أساسياً في إجراء الدراسة الميدانية.

3-1-2 . البيانات الأولية:

ُتصنف هذه الدراسة على أنها دراسة ميدانية، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بجمع البيانات الأولية عن طريق إستخدام أسلوب الإستقصاء، حيث تم تصميم نموذج الإستبانة، وتم صياغة فقراتها بالاعتماد على ادبيات المحاسبة ومعايير المراجعة والمحاسبة الدولية، فضلاً عن الجزء النظري من الدراسة.

3-2. تطوير أداةْ الدراسة والتعريف بها:

انطوت عملية تطوير الإستبانة على عدة خطوات حتى وصلت إلى الصيغة النهائية، وتتلخص هذه الخطوات بالآتي.

1. تم استعراض الأدبيات المتعلقة بنظم المعلومات المحاسبية خاصة ً ومعايير المراجعة والمحاسبة الدولية ذات العلاقة والإطار النظري الذي انتهى إليه الباحثون.

2. بعد أن تم اعتماد أبعاد الدراسة كلها والمتعلقة العوامل المؤثرة في اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم في المؤسسات المالية الكويتية قام الباحث بتبويب أسئلة الاستبانة إلى عدة محاور، حيث قام مع المشرف بمراجعتها للتأكد من شموليتها، وتغطيتها لجوانب الدراسة الأساسية.

3. تم عرض أداة الدراسة على عدد من الأساتذة الأكاديميين العاملين في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة، للتأكد من تغطيتها وشموليتها لجوانب الموضوع، ووضوحها وإزالة الغموض الذي قد يكتنف عناصرها.

4. بعد تعديل أداة الدراسة بموجب الملاحظات التي أبداها المحكمون لاسيما الملاحظات التي أُجمع عليها جرى توزيعها على عينة الدراسة.

وتتكون أداة الدراسـة (الإستبـانة) على النحو الآتي:

اشتملت أداة الدراسة وفقـاً لهذا النموذج على خمسة محاور رئيسية يمكن بيانهـا كالآتي:

1. محورالخصائص الديموغرافية: يحتوي على قسمين الأول يتعلق بمعلومات عن المؤسسة مثل: سنة التأسيس, راس المال, عدد الموظفين. القسم الثاني يتعلق بمعلومات عن المستجيبين مثل: العمر، الخبرة، المؤهل العلمي، الموقع الوظيفي ، الشهادة المهنية.

2. المحور الأول: ويحتوي على (14) بند تتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل الاقتصادية.

3. المحور الثاني: اشتمل هذا المحور على (9) بنود تتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بعوامل البيئة المحاسبية.

4. المحور الثالث: يحتوي على (17) بند تتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل التكنولوجية.

5. المحور الرابع: يشتمل على (12) بند تتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية القرارات الإدارية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إستخدام مقياس ليكرت الخماسي لإجابات عينة الدراسة وفقاً لما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم (1)

فئات الإجابات والدرجات المقابلة لها

الفئات	درجة القياس	الدرجات المقابلة من المحور الأول إلى الرابع
من 81% - 100%	5	موافق بشده
من 61% - 80%	4	موافق
من 41% - 60%	3	محايد
من 21% - 40%	2	غير موافق
من 0% - 20%	1	غير موافق بشده

وفي ظل توزيع معياري فقد تم تقسيم الأوساط الحسابية إلى ثلاث فئات(1- 2.33) تعني درجة متدنية، و(2.34- 3.66) تعني درجة متوسطة، و(3,67- 5) تعني درجة عالية. هذا واعتمد الباحث على وسط فرضي مقداره (3) والذي يمثل نسبـة تأثير تقع بين(41% - 60%).

3-3. وصف مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المؤسسات المالية الكويتية البالغ عددها 62 شركة تم اختيار عينة عشوائية ممثلة من هذه الشركات عدد 39 شركة مرفق أسماء الشركات في الملحق رقم (3). حيث تم توزيع 90 إستبانة على مجتمع الدراسة كاملاً (المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ورؤساء اقسام التدقيق الداخلي), الجدول الآتي يوضح عدد الاستبانات الموزعة والمستردة والخاضعة للتحليل.

جدول رقم (2)

العينة المستهدفة ودرجة الاستجابة الفعلية

بيـــــان	العدد	النسبة
الإستبانات الموزعة	90	%100
الإستبانات المستردة	69	%77
الإستبانات غير الصالحة للتحليل	5	%5
الإستبانات الخاضعة للتحليل	64	%71

3-4. **الاختبارات الخاصة بأداة الدراسة:**

تهدف هذه الإختبارات إلى التأكد من أن الأداة التي تم إستخدامها في هذه الدراسة تقيس فعلياً ما ينبغي قياسه, كما تهدف إلى التعرف على درجة مصداقية إجابات العينة، ومن الإختبـارات التي تم إستخدامهـا في هذه الدراسـة الآتي:

3-4-1. صدق الأداة:

هي عملية التأكد من أن العبارات التي تحتويها أداة الدراسة يمكن أن تؤدي إلى جمع البيانات بدقة (Sekaran,2003) (1)، ولتحقيق ذلك قام الباحث بعرضها على مجموعة من المختصين في مجال المحاسبة بهدف التأكد من وضوح العبارات المستخدمة وسهولتها، وشمولها وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تحكيمها من قبل أكثر من (28) أستاذاً جامعياً ومن مختلف الجامعات الأردنية (كما هو موضح في الملحق رقم2). وقد تم الأخذ بالملاحظات والآراء التي أبداها المحكمون وخصوصاً الملاحظات التي توافقت الآراء حولها.

3-4-2 .ثبـات الأداة (Reliability):

يقصد بثبات الأداة إمكانية الحصول على نفس النتائج عند إعادة الدراسة بإستخدام أداة الدراسة نفسها على الأفراد أنفسهم في ظل ظروف واحدة (Sekaran, 2003).

(1) Uma, Sekaran, **''Research Methods for Business: A Skill Building Approach''** , 7th Edition, John Wiley and Sons Inc., New York, (2003), p. 84.

ولاختبار ثبات الاستبانة وإمكانية الاعتماد عليها في إختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، فقد تم استخدام مقياس الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا **(Cronbach Alpha)** لقياس درجة مصداقية إجابات عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة.

ويمكن تفسير ألفا (α) على أنها معامل الثبات الداخلي (Internal Consistency) بين الإجابات، ولذا فإن قيمتها تتراوح بين (صفر، 1) وأن القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس هي 60% فأكثر(Sekaran, 2003).

وقد أظهرت نتائج احتساب هذا المعامل أن ثبات الفقرات كان عالياً جداً، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الاستبانة في إختبار الفرضيات، كما يوضح ذلك الجدول (4).

جدول رقم (3)

إختبار ثبات أداة الدراسة(Cronbach Alpha)

المتغير	الفرضية	عدد الأسئلة	المحور الذي تقيسه	قيمة معامل ألفا
طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل الاقتصادية	الأولى	14	المحور الأول	%81
طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بعوامل البيئة المحاسبية	الثانية	9	المحور الثاني	%69.2
طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل التكنولوجية	الثالثة	17	المحور الثالث	%79.6
طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية باتخاذ القرارات الإدارية	الرابعة	12	المحور الرابع	%82.5
أسئلة الاستبانة ككل	-	52	جميع المحاور	%81.6

3-5 . الأساليب الإحصائية المستخدمة في معالجة البيانات:

نظراً لأن إختيار الأسلوب الملائم في التحليل يعتمد بشكل رئيس على نوع البيانات المراد تحليلها، فقد تم الإعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كان أبرزها برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **(SPSS)** الإصدار الخامس عشر، وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها. وفي ضوء طبيعة متغيرات الدراسة وأساليب القياس وأغراض التحليل فقد تم إستخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1. الوسط الحسابي (Arithmetic mean):

يعتبر هذا الأسلوب من الأساليب الإحصائية الوصفية التي تستخدم في وصف إجابات المستجيبين وعرض نتائج الدراسة. ويطلق عليه في بعض الأحيان مصطلح المتوسط **mean** أو المعدل المحاسبي" Average" ويستخدم لتمثيل مجموعة من البيانـات بقيمة واحدة.

ويعتبر أحد أهم مقاييس النزعة المركزية حيث يمتاز ببساطة فكرته وسهولة حسابه، وبأن عملية إحتسابه تستند إلى كافة البيانات المتاحة كما تخضع للعمليات الجبرية.

2. الانحراف المعياري (Standard deviation):

ويسمى في بعض الأحيان بالانحراف القياسي، ويعبر عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي مقاساً بوحدات المتغير نفسه، ويعتبر من أهم مقاييس التشتت ويقف في مقدمتها عند التطبيق وله نفس مميزات الوسط الحسابي.

3. النسبة المئوية:

أُستخدم هذا المقياس لتلخيص البيانات المتعلقة بالخصائص الديموغرافية للمستجيبين، فضلاً عن استخدامه للتعبير عن نسبة الوسط الحسابي لإجاباتهم والتي يطلق عليها نسبة التأييد المستجيبين للفقرة وكذلك نسبة التأثير: **نسبة التأثير = الوسط الحسـابي÷ أعلى وزن نسبي والبـالغ (5).**

4. إختبار ثبات الأداة (Reliability Test): تم إستخدام إختبار Cronbach Alpha لقياس ثبات أداة الدراسة ومقدار الإتسـاق الداخلي لها .

5. إختبار T للعينة الواحدة (One Sample T- Test):

يعد هذا الإختبار من الإختبارات المعلمية القويّة، ويستخدم لفحص ما إذا كان متوسط متغير ما لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة. ويشترط لإجراء هذا الإختبار شرطان الأول: إتباع المتغير المراد

إجراء الإختبار على متوسطه للتوزيع الطبيعي والثاني: أن يكون حجم العينة كبيراً ويتجاوز30 مفردة فضلاً عن أنهـا عشوائية أو مسحيـة.

6. **إختبار الإرتباط الخطي وتحليل الإنحدار:**

يستخدم هذا الاختبار للكشف عن مدى وجود علاقة خطية بين متغيرين كميين أو لفحص أثر متغير كمي على متغير كمي آخر, ويستدل على وجود الارتباط من خلال الأهمية الإحـصائية لقيمتـه[1]. وقد أستخدم الباحث هذا المقياس للتأكد من قوة النموذج فضلاً عن الكشف عن مدى وجـود علاقـة ارتباط بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع .

3-6. تحليل الخصائص الديموغرافية للمستجيبين:

توطئةً لتحليل نتائج الدراسة الميدانية، يتناول الباحث في هذه الفقرة استعراض الخصائص الديموغرافية للعينة المستجيبة التي تم استخلاصها من فقرة المعلومات العامة التي تضمنتها الاستبانة.

جدول رقم (4)

تحليل الخصائص المتعلقة بالمؤسسة المالية

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
عمر المؤسسة	أقل من 5 سنوات	0	%0
	من 5سنوات الى أقل من 10	0	%0
	من 10 الى اقل من 15	10	%25.6
	15 سنة وما فوق	29	%74.4
رأس المال	أقل من مئة ألف دينار	0	%0
	من مئة ألف الى أقل من نصف مليون دينار	5	%12.8
	من نصف مليون دينار الى مليون دينار	0	%0

(1) محمد بلال الزعبي, وعباس الطلافحة, "**النظام الإحصائي SPSS** " , الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر,عمان, الأردن, 2006, ص222.

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
	اكثر من مليون دينار	34	%87.2
عدد الموظفين	أقل من 100	6	%15.4
	من 100 الى أقل من 500 موظف	11	%28.2
	من 500 الى 1000 موظف	8	%20.5
	أكثر من 1000 موظف	14	%35.9
المجموع		39	%100

عمر المؤسسة:

بلغ عدد المؤسسات التي يتراوح عمرها من 10 الى 15 سنة 17 مؤسسة وبنسبة 27% وعدد المؤسسات التي يبلغ عمرها أكثر من 15 سنة 47 مؤسسة وبنسبة 73% الأمر الذي يشيرالى ان أفراد عينة الدراسة ينتمون إلى المؤسسات المالية الكويتية ذات الخبرة العالية, مما يعزز الثقة بالدراسة.

رأس المال:

بلغ عدد المؤسسات التي يتراوح رأسمالها من مئة ألف الى أقل من نصف مليون دينار 5 مؤسسات وبنسبة 8% وعدد المؤسسات التي يبلغ رأسمالها أكثر من مليون دينار 59 مؤسسة وبنسبة 92%, الأمر الذي يشير إلى أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى مؤسسات ذات رأس مال مرتفع.

عدد الموظفين:

بلغ عدد المؤسسات التي يتراوح عدد موظفيها أقل من 100 موظف 12 مؤسسة وبنسبة 19% وعدد المؤسسات التي يبلغ عدد موظفيها من 100 الى أقل من 500 موظف 16 مؤسسة وبنسبة

25% وعدد المؤسسات التي يبلغ عدد موظفيها من 500 الى 1000 موظف 18 شركة وبنسبة 28% وعدد الشركات التي يبلغ عدد موظفيها أكثر من 1000 موظف 18 شركة وبنسبة 28%.

جدول رقم (5)
تحليل الخصائص الديموغرافية للمستجيبين

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 30 سنة	11	%17.2
	من 30 الى اقل من 40 سنة	41	%64.1
	من 40 الى 50 سنة	6	%9.4
	أكثر من 50 سنة	6	%9.4
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	%9.4
	من 5 الى اقل من 10 سنوات	16	%25
	من 10 الى 15 سنة	30	%46.9
	أكثر من 15 سنة	12	%18.8
المؤهل العلمي	ثانوية عامة	0	%0
	دبلوم	0	%0
	بكالوريوس	52	%81.3
	دراسات عليا	12	%18.8
الموقع الوظيفي	الدائرة المالية	30	%46.9
	التدقيق الداخلي	18	%28.1
	قسم المحاسبة	16	%25
نوع الشهادة المهنية	CPA	6	%9.4
	CMA	6	%9.4
	CISA	6	%9.4

النسبة المئوية	التكرار	فئات المتغير	المتغير
%71.8	46	أخرى	
%100	64	المجموع	

العمر:

بلغ عدد الموظفين الذين تقل اعمارهم عن 30 سنة 11 موظفا وبنسبة 17% وعدد الذين أعمارهم من 30 الى أقل من 40 سنة 41 موظفا بنسبة 64% وعدد الموظفين اليذين أعمارهم من 40 الى أقل من 50 سنة وأكثر من 50 سنة 6 وبنسبة 9% لكل منهما, الأمر الذي يشير إلى أن افراد عينة الدراسة من الفئة العمرية الوسط.

سنوات الخبرة:

بلغ عدد الموظفين الذين تقل خبرتهم عن 5 سنوات 6 موظفين وبنـسبة 9% والـذين تتـراوح خبراتهم من 5 الى أقل من 10 سنوات 16 موظفاً والذين تتراوح خبراتهم من 10 الى اقل مـن 15 سنة 30 موظفا والذين خبرتهم أكثر من 15 سنة 12 موظفا, الامر الذي يعكس تمتع افـراد العينة بخبرات عالية مما يعزز الثقة بنتائج الدراسة.

المؤهل العلمي:

بلغ عدد الموظفين الذين يحملون مؤهل البكالوريوس 52 موظفا بنسبة 81 % وعدد الحاصـلين على دراسات عليا 12 موظفا 19 % مما يشير الى ان اكثر أفراد عينة الدراسة يحملون مؤهلات بكالوريس ومؤهلات عليا.

الموقع الوظيفي:

بلغ عدد الأفراد الذين يعملون في الدائرة المالية 30 وبنسبة46.9%, وعدد الافراد الذين يعملون في قسم التدقيق الداخلي18 وبنسبة 28.1%, وبلغ عدد الافراد الذين يعملون في قـسم المحاسـبة

16 وبنسبة 25%, مما يشير إلى تنوع عينة الدراسة بين الاقسام والادرات الهامة والتي يناط بها تطبيق نظام المعلومات المحاسبي والرقابة على التطبيق, مما يعزز الثقة بنتائج الدراسة.

نوع الشهادة المهنية:

يبين الجدول رقم (5) ان 18 فرداً من افراد العينة يحملون شهادات مهنية وبنسبة 28.2% وهـي نسبة جيده مما يعزز الثقة بنتائج الدراسة, بينما 46 فرداً لا يحملون شهادات وهذا أمـر طبيعـي لانهم يعملون في قسم المحاسبة والتدقيق الداخلي كموظفين عاديين, بينما نجد أن المديرين الماليين ورؤساء الاقسام يحملون شهادات مهنية.

الفصل الثالث

المبحث الثاني

تحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها

3-7. تحليل آراء المستجيبين بشأن تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل الاقتصادية:

لغرض تحليل آراء المستجيبين للتعرف على مدى تأثر طريقة اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم بالعوامل الاقتصادية خُصص المحور الأول من الاستبانة ضمن (14) فقرة بهدف الكشف عن آراء المستجيبين في هذا الشأن، وقد تم تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها ونتائج تحليلها إحصائياً وفقاً لما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (6)

الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور المتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل الاقتصادية

	م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	1	يفضل استخدامها بسبب انخفاض تكلفتها	12	17	12	23	0	2.7	1.1
	2	يمكن استخدامها في حالة كون عمليات المشروع قليلة	0	6	18	29	11	3.7	0.9
	3	لا يفضل استخدامها بسبب ارتفاع تكاليف معالجة فشلها	6	29	6	23	0	2.7	1.1
	4	لا يتم استخدام هذه الطريقة في حالة عدم قدرة المشروع على تحمل التوقف في عملياته	6	12	6	28	12	3.4	1.3
	5	تستخدم هذه الطريقة في الشركات ذات رأس المال الكبير	23	18	17	6	0	2.1	1.0
فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي	6	يفضل استخدامها بسبب انخفاض تكاليف معالجة فشلها	0	6	12	28	18	3.9	0.9
	7	تستخدم هذه الطريقة في حالة كون عمليات المشروع كثيرة	0	6	6	34	18	4.0	0.9

فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
8	تستخدم هذه الطريقة في حالة عدم قدرة المشروع على تحمل التوقف في عملياته	0	12	11	35	6	3.5	0.9
9	لا يتم استخدام هذه الطريقة في الشركات ذات رأس المال الكبير	17	36	6	5	0	2.0	0.8
10	يتم اختيار هذه الطريقة بسبب انخفاض تكاليفها	0	11	29	18	6	3.3	0.9
11	يتم اختيار هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب الوفر الناتج عن انخفاض تكاليف فشل النظام الجديد	0	0	12	46	6	3.9	0.5
12	تستخدم هذه الطريقة في حالة كون عمليات المشروع كثيرة	0	0	17	41	6	3.8	0.6
13	لا يتم استخدام هذه الطريقة في حالة عدم قدرة المشروع على تحمل التوقف في عملياته	0	18	17	29	0	3.2	0.8
14	يفضل استخدام هذه الطريقة في الشركات ذات رأس المال الكبير	0	0	28	30	6	3.7	0.6
1	المتوسط العام لطريقة التحول المباشر						2.5	1.2
2	المتوسط العام لطريقة التحول المتوازي						3.6	1.2
3	المتوسط العام لطريقة التحول التدريجي						3.3	0.8
	المتوسط العام						3.3	1.1

بالرجوع إلى الجدول أعلاه أظهرت نتائج التحليل الاحصائي الآتي:

1- حازت الفقرة رقم (7) والتي تتعلق بأنه "تستخدم طريقة التحول المتوازي في حالة كون عمليات المشروع كثيرة" على أعلى متوسط حسابي حيث بلغ 4.0 وبلغ الانحراف المعياري 0.9 مما يدل

على ان هناك موافقة على الفقرة المذكورة آنفاً, حيث نجد أن الانحراف المعياري مرتفع نسبياً الأمر الذي يشير إلى وجود تشتت في اجابات افراد العينة حول الفقرة.

2- جاءت الفقرة (11) على المرتبة الثانية والتي تتعلق بـ"يتم اختيار طريقـة التحـول التـدريجي المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب الوفر الناتج عن انخفاض تكاليف فشل النظام الجديـد" , حيث بلغ الوسط الحسابي 3.9 وبانحراف معياري منخفض حيث بلغ 0.50, الأمر الذي يشير إلـى وجود اتفاق يرقى إلى مستوى الاجماع حول هذه الفقرة.

3- حازت الفقرة (6) على المرتبة الثالثة والتي تتعلق بأنه "يفضل استخدام طريقة التحول المتـوازي بسبب انخفاض تكاليف معالجة فشلها", على ثاني أعلى وسط حسابي حيث بلغ 3.9 وعلى انحـراف معياري مرتفع نسبياً كونه يقترب من الواحدالصحيح حيث بلغ 0.90.

4- جاءت الفقرة (12) بالمرتبة الثالثة والمتعلقة بـ" تستخدم طريقة التحول التدريجي في حالة كـون عمليات المشروع كثيرة", حيث بلغ الوسط الحسابي 3.8 وبانحراف معياري بلغ 0.60 الأمر الـذي يشير إلى اتفاق واتساق اجابات افراد العينة حول الفقرة.

5- بشكل عام نجد أن الأوساط الحسابية مرتفعة نسبياً بالنسبة للفقرة(2) بينمـا يلاحـظ ان الوسـط الحسابي للفقرة (4) أعلى من متوسط أداة القياس البالغة (3) إلا أن الانحراف المعياري مرتفع إذ بلغ 1.3, الامر الذي يشير إلى تشتت إجابات أفراد العينة واختلافهم بشأن الفقرة بـين موافـق ومحايـد وعدم موافق, أما الفقرة(2) فقد بلغ الوسط الحسابي 3.6 وهو أعلى من الوسط الفرضي البـالغ (3) إلا أن هناك تشتت واختلاف في إجابات أفراد العينة إذ بلغ الانحراف المعياري 1.2.

6- يلاحظ أن الفقرة (9) والمتعلقة بـ" لا يتم استخدام طريقة التحول المتوازي في الشركات ذات رأس المال الكبير", قد نالت ادنى وسط حسابي بلغ 2.00 وبانحراف معياري بلغ 0.80 الأمر الذي يشير إلى موافقة أفراد العينة على الفقرة وان اختلفت اجاباتهم نسبياً.

7- حازت الفقرة (5) والمتعلقة بـ"تستخدم طريقة التحول المتوازي في الشركات ذات رأس المال الكبير " , على ثاني أدنى وسط حسابي حيث بلغ 2.1 وبانحراف معياري بلغ1.00, الأمر الذي يشير إلى موافقة أفراد العينة على الفقرة, وإن اختلفت وتشتتت.

8- حازت الفقرتين (1, 3) على وسطين حسابيين متدنيين إذ بلغا 2.7 وبانحراف معياري بلغ 1.1 لكل منهما, الأمر الذي يشير إلى تشتت إجابات أفراد العينة حول الفقرتين.

9- فيما يتعلق بتفضيل طريقة التحول من النظام المحاسبي التقليدي إلى النظام المحاسبي المحوسب وفقاً لأي طريقة من الطرق بتأثير العوامل الاقتصادية, فقد حازت طريقة التحول المتوازي على أعلى وسط حسابي حيث بلغ الوسط الحسابي 3.6 وبانحراف معياري بلغ 1.2, وجاءت طريقة التحول التدريجي بالمرتبة الثانية بوسط حسابي 3.3 وانحراف معياري 0.80, الأمر الذي يشير إلى أن درجة الاتفاق بين أفراد العينة على أثر العوامل الاقتصادية في اختيار طريقة التحول التدريجي كانت أكبر من التحول المتوازي والمباشر وجاءت أخيراً طريقة التحول المباشر بوسط حسابي بلغ 2.5 وبانحراف معياري 1.2.

10- أما بالنسبة للمتوسط العام لدور العوامل الاقتصادية في التأثير في اختيار طريقة التحول فقد بلغ 3.3 وهو أكبر من المتوسط المعياري البالغ 3 وبدرجة اختلاف وتشتت معتدلة نسبيا كما يشير الانحراف المعياري إذ بلغ 1.1.

3-8. نتيجة إختبار الفرضية الأولى:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل الاقتصادية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

جدول رقم (7)

نتيجة إختبار T للفرضية الأولى

م	العبارة	□ المحسوبة	□ الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة الجدولية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	0.407-	1.96	63	0.020	0.05	2.5	1.2
2	فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي	3.006	1.96	63	0.000	0.05	3.6	1.2
3	فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي	7.539	1.96	63	0.023	0.05	3.3	0.8
الفرضية الأولى		**3.379**	**1.96**	**63**	**0.014**	**0.05**	**3.3**	**1.1**

بالنظر إلى الجدول أعلاه يلاحظ أن المتوسط العام لإجابات أفراد العينة بلغ 3.3 وهو أعلى من متوسط أداة القياس البالغة (3) , والانحراف المعياري ليس كبيراً حيث بلغ 1.1, الأمر الذي يمكن القول معه برفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة.

وعليه يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت 3.379 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 1.96، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية

(Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) ويعني ذلك أن" هناك أثر ذو دلالة إحـصائية للعوامـل الاقتـصادية طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتيةوذلك عند مستوى دلالة 5%.

3-9. تحليل آراء المستجيبين بشأن تأثر طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بعوامل البيئة المحاسبية.

بغية تحليل آراء المستجيبين للتعرف على مدى تأثر طريقة اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم بعوامل البيئة المحاسبية خُصص المحور الثاني من الاستبانة ضمن (9) فقرات بهدف الكشف عن آراء المستجيبين في هذا الشأن، وقد تم تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها ونتائج تحليلها إحصائياً وفقاً لما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (8)

الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور المتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بعوامل االبيئة المحاسبية

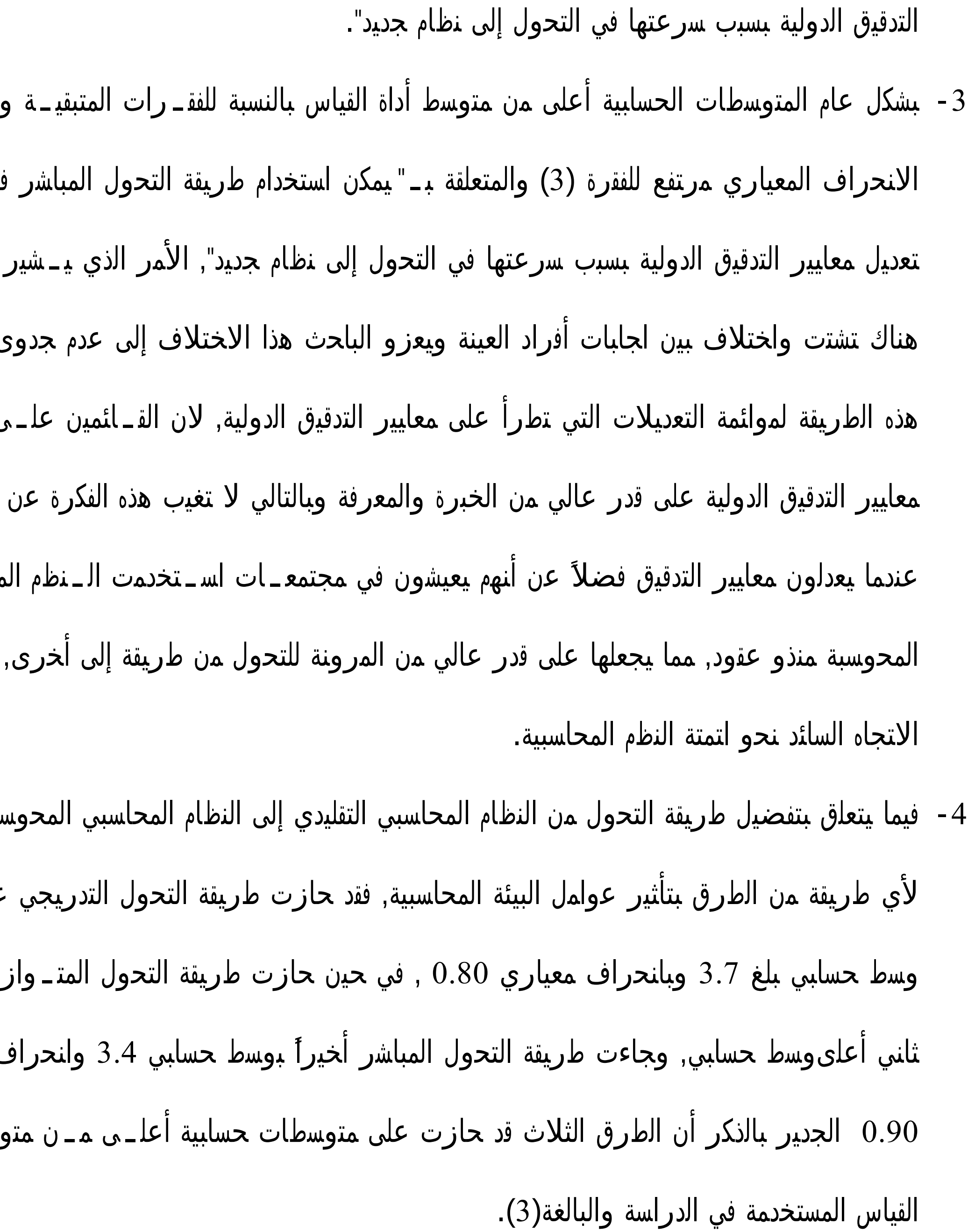
	م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	1	يفضل استخدامها بسبب سرعتها في التحول لنظام جديد يتأقلم مع التغيرات في معايير المحاسبة الدولية	0	11	12	41	0	3.5	0.8
	2	تستخدم هذه الطريقة بسبب قدرتها على التحول السريع لنظام جديد يراعي تطبيقا أفضل للسياسات المحاسبية	0	17	6	41	0	3.4	0.9
	3	يمكن استخدام هذه الطريقة في حالة تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب سرعتها في التحول إلى نظام جديد	6	11	11	30	6	3.3	1.2
فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي	4	يفضل استخدام هذه الطريقة بسبب سرعتها في التحول لنظام جديد يتأقلم مع التغيرات في معايير المحاسبة الدولية	0	18	6	40	0	3.3	0.9
	5	تستخدم هذه الطريقة بسبب قدرتها على التحول السريع لنظام جديد يراعي تطبيقا أفضل للسياسات المحاسبية	0	12	11	35	6	3.5	0.9
	6	يمكن استخدام هذه الطريقة في حالة تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب قدرتها في التحول إلى نظام جديد	0	6	11	47	0	3.6	0.7
يتعلق بطريقة	77	يفضل استخدام هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب سرعتها في التحول لنظام جديد يتأقلم مع التطورات في	0	5	6	47	6	3.8	0.7

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشده	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشده	العبارة	م
							معايير المحاسبة الدولية	
0.9	3.7	6	41	6	11	0	تستخدم هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب قدرتها على التحول السريع لنظام جديد يراعي تطبيقا أفضل للسياسات المحاسبية	8
0.8	3.7	6	36	17	5	0	يمكن استخدام هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع في حال تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب سرعتها في التحول إلى نظام جديد	9
0.9	3.4	المتوسط العام لطريقة التحول المباشر						1
0.8	3.5	المتوسط العام لطريقة التحول المتوازي						2
0.8	3.7	المتوسط العام لطريقة التحول التدريجي						3
0.9	3.5	المتوسط العام						

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي:

1- اجاب 47 فرد من أفراد العينة بعدم الموافقة على الفقرة (7) وبنسبة 0.73 وهي نسبة عالية وتدل على اتفاق افراد العينة بعدم الموافقة على الفقرة , الجدير بالذكر أن هذه الفقرة التي تتعلق بـ"يفضل استخدام طريقة التحول التدريجي المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب سرعتها في التحول لنظام جديد يتأقلم مع التطورات في معايير المحاسبة الدولية", قد حازت على أعلى وسط حسابي حيث بلغ 3.8 وبانحراف معياري 0.70 وهو منخفض نسبياً, مما يدل على عدم تشتت اجابات افراد العينة واتفاقها على الفقرة آنفة الذكر.

2- حازت الفقرة (9) على ثاني أعلى وسط حسابي في المحور حيث بلغ الوسط الحسابي 3.7 وبانحراف معياري بلغ 0.80 , مما يشير إلى وجود اتفاق بين افراد العينة على الفقرة المتعلقة بـ "



يمكن استخدام طريقة التحول التدريجي المطبقة على فروع وأقسام المشروع في حال تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب سرعتها في التحول إلى نظام جديد".

3- بشكل عام المتوسطات الحسابية أعلى من متوسط أداة القياس بالنسبة للفقرات المتبقية وإن كان الانحراف المعياري مرتفع للفقرة (3) والمتعلقة بـ "يمكن استخدام طريقة التحول المباشر في حالة تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب سرعتها في التحول إلى نظام جديد", الأمر الذي يشير إلى أن هناك تشتت واختلاف بين اجابات أفراد العينة ويعزو الباحث هذا الاختلاف إلى عدم جدوى استخدام هذه الطريقة لموائمة التعديلات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية, لان القائمين على تعديل معايير التدقيق الدولية على قدر عالي من الخبرة والمعرفة وبالتالي لا تغيب هذه الفكرة عن أذهانهم عندما يعدلون معايير التدقيق فضلاً عن أنهم يعيشون في مجتمعات استخدمت النظم المحاسبية المحوسبة منذو عقود, مما يجعلها على قدر عالي من المرونة للتحول من طريقة إلى أخرى, كما أن الاتجاه السائد نحو اتمتة النظم المحاسبية.

4- فيما يتعلق بتفضيل طريقة التحول من النظام المحاسبي التقليدي إلى النظام المحاسبي المحوسب وفقاً لأي طريقة من الطرق بتأثير عوامل البيئة المحاسبية, فقد حازت طريقة التحول التدريجي على أعلى وسط حسابي بلغ 3.7 وبانحراف معياري 0.80 , في حين حازت طريقة التحول المتوازي على ثاني أعلىوسط حسابي, وجاءت طريقة التحول المباشر أخيراً بوسط حسابي 3.4 وانحراف معياري 0.90 الجدير بالذكر أن الطرق الثلاث قد حازت على متوسطات حسابية أعلى من متوسط أداة القياس المستخدمة في الدراسة والبالغة(3).

3-10. نتيجة إختبار الفرضية الثانية:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة المحاسبية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل البيئة المحاسبية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

بما أن الوسط الحسابي العام لآراء أفراد العينة حول مدى تأثير لعوامل البيئة المحاسبية على طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بلغ (3.5) وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، وأنه ليس هناك انحراف معياري كبير إذ بلغ المتوسط (0.9). مما يدل على تقارب الآراء إن لم نقل تجانسها حول هذا المتغير ، الأمر الذي يمكن معه القول برفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة.

وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون أكبر بدرجة معنوية من أداة القياس، وأن هذه الزيادة لا ترجع للصدفة، فقد تم استخدام اختبار(One Sample T- Test) والجدول الآتي يظهر نتيجة الإختبار:

جدول رقم (9)

نتيجة إختبارT للفرضية الثانية

م	العبارة	المحسوبة	الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة الجدولية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	3.433	1.96	63	0.015	0.05	3.4	0.9
2	فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي	5.254	1.96	63	0.001	0.05	3.5	0.8
3	فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي	7.599	1.96	63	0.000	0.05	3.7	0.8
	الفرضية الثانية	**5.429**	**1.96**	**63**	**0.005**	**0.05**	**3.5**	**0.9**

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت 5.429 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 1.96، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) ويعني ذلك أن" هناك أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل االبيئة المحاسبية على طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية وذلك عند مستوى دلالة 5%.

3-11. تحليل آراء المستجيبين بشأن تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل التكنولوجية.

لغرض تحليل آراء المستجيبين للتعرف على مدى تأثر طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل التكنولوجية خُصص المحور الثالث من الاستبانة ضمن (17) فقراة بهدف الكشف عن آراء المستجيبين في هذا الشأن، وقد تم تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها ونتائج تحليلها إحصائياً وفقاً لما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (10)

الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور المتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بالعوامل التكنولوجية

	م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	1	يتم استخدامها في حالة كون التغير في معدات النظام ليس كبيرا	0	17	6	35	6	3.5	1.0
	2	يتم استخدام هذه الطريقة في حالة كون معدات النظام الجديد معقدة	0	23	12	23	6	3.2	1.0
	3	تستخدم هذه الطريقة عندما تكون برمجيات النظام الجديد قد تم تعديلها بشكل طفيف	0	11	0	53	0	3.7	0.8
	4	يمكن استخدام هذه الطريقة في الظروف التي تتطلب تغييرا مستمرا في برمجيات المشروع	0	17	0	42	5	3.5	1.0
	5	يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الشبكات	0	17	24	23	0	3.1	0.8
	6	لا يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنت	6	17	24	11	6	2.9	1.1
	7	يفضل استخدام هذه الطريقة عندما يكون التغير في معدات النظام كبيرا	0	6	5	47	6	3.8	0.7

	م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
	8	يتم استخدامها في حالة كون معدات النظام الجديد معقدة	0	12	0	52	0	3.6	0.8
	9	تستخدم هذه الطريقة عندما تكون برمجيات النظام الجديد قد تم تعديلها بشكل جوهري	0	0	6	52	6	4.0	0.4
	10	يمكن استخدامها في الظروف التي تتطلب تغييرا مستمرا في برمجيات المشروع	0	0	17	41	6	3.8	0.6
	11	لا يتم استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الشبكات	0	35	18	11	0	2.6	0.8
	12	لا يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنت	0	41	17	6	0	2.5	0.7
فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي	13	يفضل استخدام هذه الطريقة عندما يكون التغير في معدات النظام كبيرا	0	5	6	47	6	3.8	0.7
	14	يتم استخدامها في حالة كون معدات النظام الجديد معقدة	0	5	17	36	6	3.7	0.8
	15	لا يتم استخدام هذه الطريقة في الظروف التي تتطلب تغييرا مستمرا في برمجيات المشروع	0	23	23	12	6	3.0	1.0
	16	يتم استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الشبكات	0	0	24	34	6	3.7	0.6
	17	لا يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنت	6	23	24	11	0	2.6	0.9
	1	**المتوسط العام لطريقة التحول المباشر**						3.3	1.0
	2	**المتوسط العام لطريقة التحول المتوازي**						3.4	0.9
	3	**المتوسط العام لطريقة التحول التدريجي**						3.4	0.6
		ا المتوسط العام						**3.4**	**0.9**

يلاحظ من الجدول أعلاه الآتي:

1- الفقرة (9) المتعلقة بـ" تستخدم طريقة التحول المتوازي عندما تكون برمجيات النظام الجديد قد تـم تعديلها بشكل جوهري ", قد حازت على أعلى وسط حسابي في المحور حيث بلغ 4.00 وعلى أدنـى انحراف معياري في المحور إذ بلغ 0.40 الأمر الذي يشير إلى اتفاق آراء افراد العينـة يرقـى إلـى

مستوى الاجماع على عدم الموافقة على الفقرة المذكورة آنفاً, حيث بلغت نسبة عـدم الموافقـة 91%, ويعزو الباحث ذلك إلى عدم أهمية هذه الفقرة لعملية التحول من نظام إلى آخر.

2- حازت الفقرة (1) على وسط حسابي أعلى من متوسط أداة الدراسة حيث بلغ 3.5, ألا أنهـا نالـت انحراف معياري مرتفع الى حد ما حيث بلغ 1.00, الامر الذي يشير إلى تشتت اجابات أفراد العينـة بشأن" استخدام طريقة التحول المباشرفي حالة كون التغير في معدات النظام ليس كبيرا".

3- حازت الفقرة (2) على وسط حسابي أعلى من متوسط أدة القياس المستخدمة في الدراسة حيث بلـغ 3.2 وبانحراف معياري عالي بلغ 1.00 الأمر الذي يشير إلى اختلاف آراء المستجيبين فيمـا يتعلـق يتعلق بـ" الاستخدام طريقة التحول المباشر في حالة كون التغير في معدات النظام ليس كبيرا". وكـذلك الأمر بالنسبة للفقرتين (4, 15).

4- حازت الفقرات(6, 12, 17) على اوساط حسابية متدنية بلغت على التوالي(2.9, 2.5, 2.6) وعلـى انحرافات معيارية (1.1, 0.70, 0.90), الجدير بالذكر أن هذه الفقرات تتعلق بـ" لا يفضل اسـتخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنت" وفقاً لطريقـة التحـول المباشـر والمتوازي والتدريجي, مع العلم أن الفقرة (12) حازت على أدنى وسط حسابي في المحـور وادنـى أنحراف معياري الأمر الذي يشير إلى اتفاق أفراد العينة بدرجة لا تقل عن موافق لهذه الفقـرة, وفـي تقدير الباحث أن ذلك يعود إلى المخاطر العالية التي تترتب على استخدام أي طريقة في ظل تكنولوجيا الأنترنت.

5- حازت الفقرة (11) على ثاني ادنى وسط حسابي حيث بلغ 2.6, وثاني ادنى انحراف معياري إذ بلغ 0.80 مما يشير إلى اتفاق معتدل لدى افراد العينة فيما يتعلق بـ" لا يـتم اسـتخدام طريقـة التحـول المتوازي في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الشبكات.

6- فيما يتعلق بتفضيل طريقة التحول من النظام المحاسبي التقليدي إلى النظام المحاسبي المحوسب وفقـأ لأي طريقة من الطرق بتأثير العوامل التكنولوجية فقد حازت طريقتي التحول المتـوازي والتـدريجي على وسط حسابي متساوي بلغ 3.4 ألا انهما اختلفا في الانحراف حيث بلـغ علـى التـوالي(0.90, 0.60), الامر الذي يشير إلى أن هناك اتفاق حول فقرات طريقة التحول التدريجي اكثر منه في ظـل طريقة التحول المتوازي لصالح الأولى, بينما جاءت طريقة التحول المباشر أخيراً.

3-12. نتيجة إختبار الفرضية الثالثة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

بما أن الوسط الحسابي العام لآراء أفراد العينة حول مدى تأثير العوامل التكنولوجية على طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بلغ (3.5) وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، وأنه ليس هناك انحراف معياري كبير إذ بلغ المتوسط (0.79). مما يدل على تقارب الآراء إن لم نقل تجانسها حول هذا المتغير ، الأمر الذي يمكن معه القول برفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة.

وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون أكبر بدرجة معنوية من أداة القياس، وأن هذه الزيادة لا ترجع للصدفة، فقد تم استخدام اختبار(One Sample T- Test) والجدول الآتي يظهر نتيجة الإختبار:

جدول رقم (11)

نتيجة إختبار T للفرضية الثالثة

م	العبارة	□ المحسوبة	□ الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة الجدولية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	2.814	1.96	63	0.016	0.05	3.3	1.00
2	فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي	5.79	1.96	63	0.00	0.05	3.4	0.90
3	فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي	4.535	1.96	63	0.020	0.05	3.4	0.6
	الفرضية الثالثة	**4.380**	**1.96**	**63**	**0.012**	**0.05**	**3.4**	**0.9**

من الجدول (12) يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت 4.380 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 1.96، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) ويعني ذلك أن" هناك أثر ذو دلالة إحصائية للعوامل التكنولوجية على طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية وذلك عند مستوى دلالة 5%.

3-13. تحليل آراء المستجيبين بشأن تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لاتخاذ القرارات الإدارية.

لغرض تحليل آراء المستجيبين للتعرف على مدى تأثر طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لاتخاذ القرارات الإدارية خُصص المحور الرابع من الاستبانة ضمن (12) فقرة بهدف الكشف عن آراء المستجيبين في هذا الشأن، وقد تم تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها ونتائج تحليلها إحصائياً وفقاً لما يوضحه الجدول الآتي:

جدول (12)

الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور المتعلق بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لاتخاذ القرارات

	م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	1	تؤثر رسالة ورؤية المشروع في اختيار هذه الطريقة للتحول للنظام الجديد	0	0	6	58	0	3.9	0.3
	2	يتم استخدام هذه الطريقة بسبب ملاءمتها لإستراتيجية المشروع	0	17	6	35	6	3.5	1.0
	3	تعد هذه الطريقة غير مناسبة بسبب صعوبة تخويل الصلاحيات خلالها	0	18	11	29	6	3.4	1.0
	4	يصعب تقييم الاداء عند تطبيقها	0	12	16	36	0	3.4	0.8
فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي	5	تؤثر رسالة ورؤية المشروع في اختيار هذه الطريقة للتحول للنظام الجديد	0	6	11	41	6	3.7	0.8
	6	يفضل استخدام هذه الطريقة بسبب مناسبتها للتوجهات الإستراتيجية للمشروع	0	0	11	53	0	3.8	0.4
	7	تعد هذه الطريقة مناسبة بسبب سهولة تخويل الصلاحيات خلالها	0	0	6	47	11	4.1	0.5
	8	يفضل استخدامها بسبب ملاءمتها لاساليب تقييم الاداء من قبل الادارة	0	0	12	35	17	4.1	0.7
فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي	9	تؤثر رسالة ورؤية المشروع في اختيار هذه الطريقة للتحول للنظام الجديد بتطبيقه على فروع واقسام المشروع	0	0	12	46	6	3.9	0.5
	10	تعد هذه الطريقة المطبقة على فروع واقسام المشروع ملائمة لاستراتيجية المشروع	0	5	6	47	6	3.8	0.7
	11	تعد هذه الطريقة بتطبيقها على فروع وأقسام المشروع مناسبة بسبب سهولة تخويل الصلاحيات خلالها	0	5	6	48	5	3.8	0.7
	12	يفضل استخدامها بتطبيقها على فروع وأقسام المشروع لمناسبتها لطرق تقييم الاداء من قبل الادارة	0	5	6	42	11	3.9	0.8
	1	المتوسط العام لطريقة التحول المباشر						3.5	0.8
	2	المتوسط العام لطريقة التحول المتوازي						3.9	0.6
	3	المتوسط العام لطريقة التحول التدريجي						3.9	0.7
		المتوسط العام						**3.8**	**0.7**

يلاحظ من الجدول أعلاه أن جميع الفقرات قد نالت متوسطات حسابية عالية أعلى من متوسط الحسابي المعياري المستخدم في الدراسة ولمزيد مناقشة النتائج يوضح الباحث الآتي:

1- حازت الفقرة (7) والتي تتعلق بـ" تعد طريقة التحول المتوازي مناسبة بسبب سهولة تخويل الصلاحيات خلالها" على أعلى وسط حسابي في المحور بلغ 4.1 وعلى ثالث ادنى انحراف معياري حيث بلغ 0.50 الامر الذي يشير إلى وجود اتفاق بين افراد العينة على الفقرة يرقى إلى مستوى الاجماع , من خلال الاجماع على عدم الموافقة على ما تنص عليه الفقرة, ويعزو الباحث ذلك الى أن تخويل الصلاحيات يتعلق بأمور هيكلية وتنظيمية داخل المنظمة ولا يتعلق بطريقة أو اخرى.

2- نالت الفقرة (1) والمتعلقة بـ" تؤثر رسالة ورؤية المشروع في اختيار طريقة التحول المباشر للتحول للنظام الجديد" على متوسط حسابي أعلى من متوسط أداة القياس بلغ 3.9 بينما حازت الفقرة على أدنى انحراف معياري في المحور وفي الدراسة ككل الأمر الذي يشير إلى إجماع افراد العينة وبشكل كبير جداً على عدم الموافقة على الفقرة المذكورة آنفاً.

3- الملاحظ أن جميع فقرات المحور للطرق الثلاث قد حازت على عدم موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة, ويعزو الباحث ذلك ذلك لقناعة المستجيبين بعدم التأثير الايجابي لطرق التحول من النظام المحاسبي التقليدي الى النظام المحاسبي المحوسب, بينما هناك تأثير لعامل اتخاذ القرارات على التحول من النظام المحاسبي التقليدي الى النظام المحاسبي المحوسب وفقاً للطريقة التي تراها الإدارة مناسبة مع الاخذ في الاعتبار التكلفة بالمنفعة.

4- فيما يتعلق بتفضيل طريقة التحول من النظام المحاسبي التقليدي إلى النظام المحاسبي المحوسب وفقاً لأي طريقة من الطرق بتأثير عامل اتخاذ القرارات فقد حازت طريقتي التحول المتوازي والتدريجي على متوسط حسابي متساوي بلغ 3.9 لكل منهما, إلا أن طريقة التحول المتوازي حازت على انحراف معياري أقل من طريقة التحول التدريجي, الأمر الذي يدل على اتفاق آراء المستجيبين على المحور المتعلق بالأولى اكبر منه في الثانية, وجاءت طريقة التحول المباشر أخيراً بوسط حسابي بلغ 3.5 وانحراف معياري 0.80, الجدير بالذكر أن الثلاث الطرق قد حازت على متوسطات حسابية أعلى من الوسط الفرضي.

3-14. نتيجة إختبار الفرضية الرابعة:

Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل اتخاذ القرارات اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

Ha: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعامل اتخاذ القرارات على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية.

بما أن الوسط الحسابي العام لآراء أفراد العينة حول مدى تأثير العوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بلغ (3.78) وهو أعلى من الوسط الفرضي (3)، وأنه ليس هناك انحراف معياري كبير إذ بلغ المتوسط (0.67). مما يدل على تقارب الآراء إن لم نقل تجانسها حول هذا المتغير ، الأمر الذي يمكن معه القول برفض الفرضية العدمية، وقبول الفرضية البديلة.

وللتحقق من أن الوسط الحسابي الذي أبداه المستجيبون أكبر بدرجة معنوية من أداة القياس، وأن هذه الزيادة لا ترجع للصدفة، فقد تم استخدام اختبار(One Sample T- Test) والجدول الآتي يظهر نتيجة الإختبار:

جدول رقم (13)

نتيجة إختبارT للفرضية الرابعة

م	العبارة	□ المحسوبة	□ الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة	مستوى الدلالة الجدولية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر	8.789	1.96	63	0.001	0.05	3.5	0.8
2	فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي	13.79	1.96	63	0.00	0.05	3.9	0.6
3	فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي	10.73	1.96	63	0.00	0.05	3.9	0.7
الفرضية الرابعة		11.10	1.96	63	0.00	0.05	3.8	0.67

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة T المحسوبة بلغت 11.10 وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة 1.96، وبما أن قاعدة القرار هي: قبول الفرضية العدمية إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية ورفضها إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho) ونقبل الفرضية البديلة (Ha) ويعني ذلك أن" هناك أثر ذو دلالة إحصائية لعامل اتخاذ القرارات على **اختيار** طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية وذلك عند مستوى دلالة 5%.

3-15. تحليل آراء المستجيبين بشأن اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات الكويتية (المتغير التابع).

لغرض تحليل آراء المستجيبين للتعرف على مدى اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم خُصص المحور الخامس من الاستبانة ضمن (8) فقرات بهدف الكشف عن آراء المستجيبين في هذا الشأن، وقد تم تلخيص الإجابات التي تم الحصول عليها ونتائج تحليلها إحصائياً وفقاً لما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (14)

الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور المتعلق بمدى اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
1	.4	عند اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب نأخذ في الاعتبار المرونة وقابلية للتحديث والتطوير واستيعاب المستجدات.	4.32	0.58	0.79	0.63
2	.3	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الذي يوفر وسائل امان كافية لحماية البيانات والملفات من أي تلاعب	4.05	0.61	0.85	0.72

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2
3	.1	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لديكم وفق جدول زمني محدد .	4.05	0.68	0.86	0.74
4	.7	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الذي يوفر معلومات مالية ذات نوعية مفيدة للأطراف المستفيدة المختلفة	3.89	0.81	0.73	0.69
5	.5	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الذي يوفرالثقة ويتميز بالحياد والموضوعية وعدم التحيز.	3.50	0.82	0.81	0.76
6	.2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لديكم معلومات تتسم بالموثوقية.	3.36	0.91	0.85	0.81
7	.6	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الذي يسمح بتعديل معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.	3.00	0.98	0.78	0.69
8	.8	يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لديكم بالوضوح والسهولة.	2.82	1.2	0.79	0.71
		المتوسط العام	**3.6**	**0.82**	**0.81**	**0.72**

من الجدول أعلاه أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الآتي:

يلاحظ أن جميع فقرات المحور قد حازت على انحرافات معيارية منخفضة باستثناء الفقرة (8), فـضلاً عن حصولها على متوسطات حسابية عالية أعلى من متوسط أداة القياس البالغة (3).

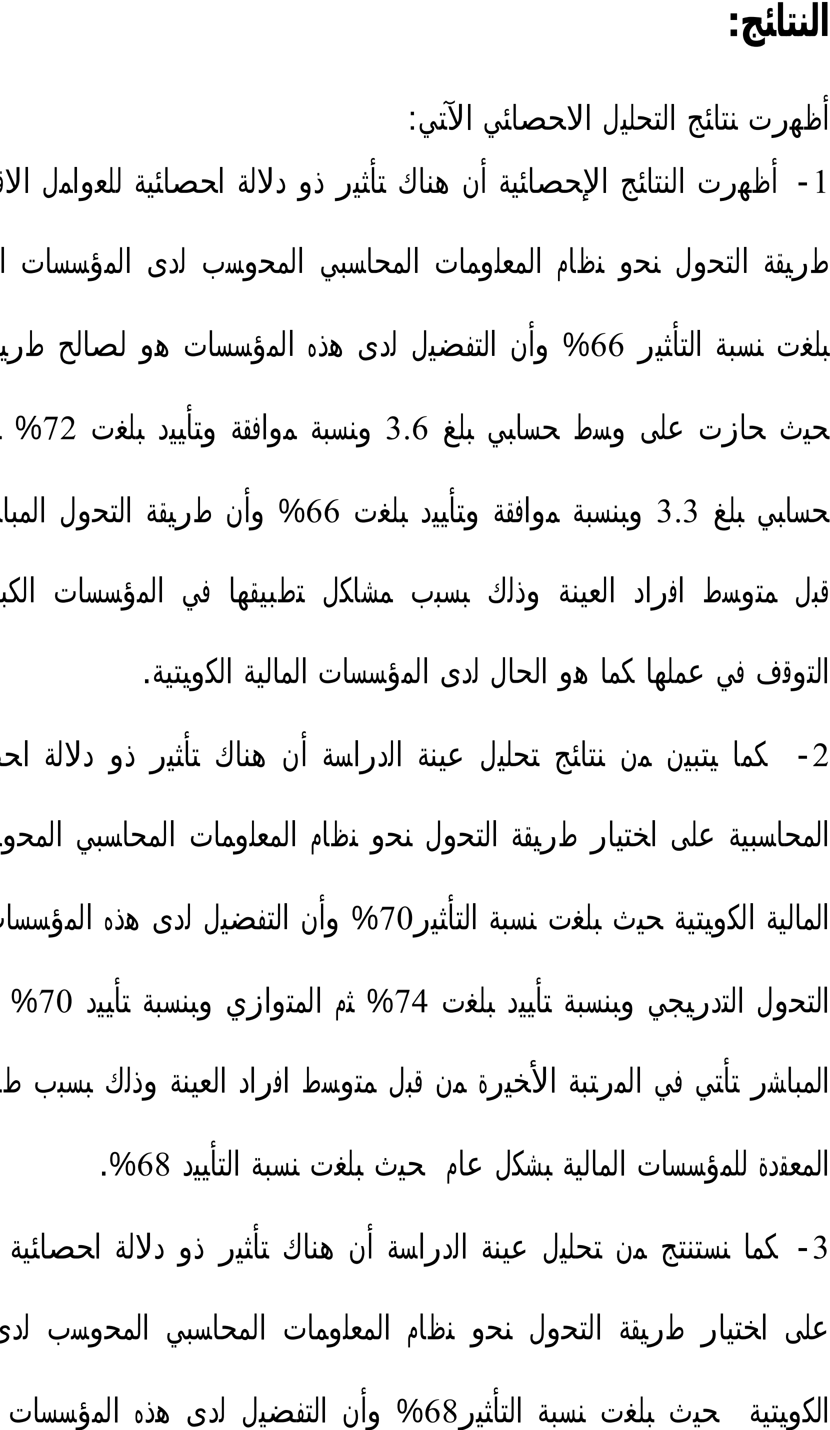
حيث نجد أن الفقرة (4) المتعلقة بـ" عند اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب نأخذ في الاعتبـار المرونة وقابليتة للتحديث والتطوير واستيعاب المستجدات" على المرتبة ألأولى حيث حازت على أعلـى وسط حسابي في المحور بلغ 4.32 وعلى ادنى انحراف معياري, الأمر الذي يشير إلى اتـساق اجابـات افراد العينة بشان الفقرة سالفة الذكر, ويعزو الباحث ذلك إلى قناعة أفراد العينة بضرورة اختيـار نظـام معلومات محاسبي محوسب يتسم بالمرونة والقابلية للتحديث والتطوير كلما دعـت الحاجـة إلـى ذلـك, لمواجهة المتغيرات والمستجدات.

وجاءت الفقرة (8) في المرتبة الاخيرة وبمتوسط حسابي متدني بلغ 2.82 وانحراف معياري مرتفع بلـغ 1.2 , الامر الذي يشير إلى تشتت آراء أفراد العينة حول الفقرة المتعلقة بـ" يتميـز نظـام المعلومـات المحاسبي المحوسب لديكم بالوضوح والسهولة" واختلافهم, ويعزو الباحث هذا الاختلاف لتفـاوت ثقافـة افراد العينة, ومستويات الفهم والادراك لديهم, ومدى امـتلاكهم لخبـرات تتعلـق باسـتخدام تكنولوجيـا المعلومات.

ولكن بشكل عام نجد ان المتوسط الحسابي العام لمدى اختيار نظام المعلومـات المحاسـبي المحوسـب الملائم في الشركات الكويتية بلغ 3.62 , الامر الذي يشير إلى موافقة افراد العينة على فقرات المحـور, كما نجد أن الانحراف المعياري 0.823 , مما يشير إلى أن هناك اتساق الى حد ما في اجابـات افـراد العينة حول مدى اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الملائم في المؤسـسات الماليـة الكويتيـة, حيث بلغت نسبة الموافقة 73% وهي نسبة جيدة.

النتائج

التوصيات



النتائج:

أظهرت نتائج التحليل الاحصائي الآتي:

1- أظهرت النتائج الإحصائية أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للعوامل الاقتصادية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لدى المؤسسات المالية الكويتية حيث بلغت نسبة التأثير 66% وأن التفضيل لدى هذه المؤسسات هو لصالح طريقة التحول المتوازي حيث حازت على وسط حسابي بلغ 3.6 ونسبة موافقة وتأييد بلغت 72% ثم التدريجي وبوسط حسابي بلغ 3.3 وبنسبة موافقة وتأييد بلغت 66% وأن طريقة التحول المباشر غير مفضلة من قبل متوسط افراد العينة وذلك بسبب مشاكل تطبيقها في المؤسسات الكبيرة والحساسة تجاه التوقف في عملها كما هو الحال لدى المؤسسات المالية الكويتية.

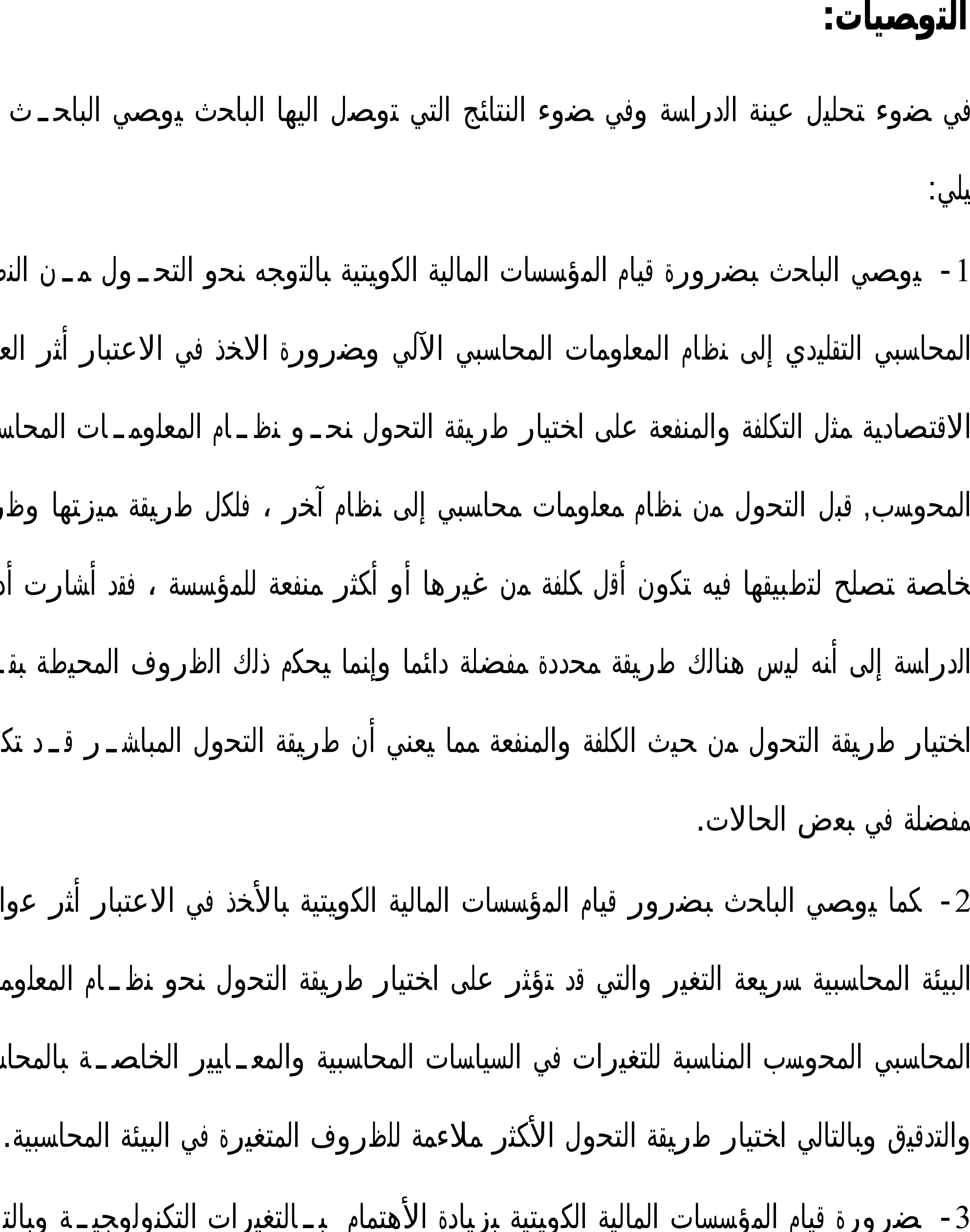
2- كما يتبين من نتائج تحليل عينة الدراسة أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعوامل البيئة المحاسبية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لدى المؤسسات المالية الكويتية حيث بلغت نسبة التأثير70% وأن التفضيل لدى هذه المؤسسات هو لصالح طريقة التحول التدريجي وبنسبة تأييد بلغت 74% ثم المتوازي وبنسبة تأييد 70% وأن طريقة التحول المباشر تأتي في المرتبة الأخيرة من قبل متوسط افراد العينة وذلك بسبب طبيعة البيئة المحاسبية المعقدة للمؤسسات المالية بشكل عام حيث بلغت نسبة التأييد 68%.

3- كما نستنتج من تحليل عينة الدراسة أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للعوامل التكنولوجية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لدى المؤسسات المالية الكويتية حيث بلغت نسبة التأثير68% وأن التفضيل لدى هذه المؤسسات هو لصالح طريقتي

التحول التدريجي و المتوازي بنفس الدرجة وبنسبة تأييد بلغت 68% وأن طريقة التحول المباشر تأتي في المرتبة الأخيرة من قبل متوسط افراد العينة وذلك للأسباب المذكورة آنفا في البند 1حيث بلغت نسبة التاييد 66%.

4- و يتضح من نتائج تحليل عينة الدراسة أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية لعامل اتخاذ القرارات الادارية على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لدى المؤسسات المالية الكويتية وبلغت نسبة التأثير76% وأن التفضيل لدى هذه المؤسسات هو لصالح طريقتي التحول التدريجي و المتوازي بنفس الدرجة وبنسبة تاييد 78% وأن طريقة التحول المباشر تأتي في المرتبة الأخيرة من قبل متوسط افراد العينة وذلك بسبب ملاءمة طريقتي التحول التدريجي والمتوازي لطبيعة عمل وظروف المؤسسات المالية الكويتية أكثر من طريقة التحول المباشر.

التوصيات



التوصيات:

في ضوء تحليل عينة الدراسة وفي ضوء النتائج التي توصل اليها الباحث يوصي الباحث بما يلي:

1- يوصي الباحث بضرورة قيام المؤسسات المالية الكويتية بالتوجه نحو التحول من النظام المحاسبي التقليدي إلى نظام المعلومات المحاسبي الآلي وضرورة الاخذ في الاعتبار أثر العوامل الاقتصادية مثل التكلفة والمنفعة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب, قبل التحول من نظام معلومات محاسبي إلى نظام آخر ، فلكل طريقة ميزتها وظروف خاصة تصلح لتطبيقها فيه تكون أقل كلفة من غيرها أو أكثر منفعة للمؤسسة ، فقد أشارت أدبيات الدراسة إلى أنه ليس هنالك طريقة محددة مفضلة دائما وإنما يحكم ذلك الظروف المحيطة بقرار اختيار طريقة التحول من حيث الكلفة والمنفعة مما يعني أن طريقة التحول المباشر قد تكون مفضلة في بعض الحالات.

2- كما يوصي الباحث بضرور قيام المؤسسات المالية الكويتية بالأخذ في الاعتبار أثر عوامل البيئة المحاسبية سريعة التغير والتي قد تؤثر على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المناسبة للتغيرات في السياسات المحاسبية والمعايير الخاصة بالمحاسبة والتدقيق وبالتالي اختيار طريقة التحول الأكثر ملاءمة للظروف المتغيرة في البيئة المحاسبية.

3- ضرورة قيام المؤسسات المالية الكويتية بزيادة الأهتمام بالتغيرات التكنولوجية وبالتالي توجيه الجهود نحو دراسة التغيرات المتسارعة في تكنولوجيا الانترنت والشبكات من حيث أثرها في تطوير أنظمة المعلومات المحاسبية الحاسوبية وتأثير ذلك في اختيار طريقة التحول المناسبة

لهذه التغيرات بما يجعل المؤسسات المالية الكويتية أكثر قدرة علـى مواكبـة هـذه التطـورات والاستفادة من مزاياها وعدم تحولها الى عائق بسبب عدم القدرة على اختيـار طريقـة التحـول الملائمة لهذه الظروف, وذلك من خلال عقد الدورات والمؤتمرات العلمية الخاصـة بتكنولوجيـا المعلومات وبالانظمة المحاسبية الآلية ومتابعة كل جديد بهذا الشأن.

4- ضرورة قيام المؤسسات المالية الكويتية بزيادة الاهتمام بأثر اتخاذ القرارات علـى اختيـار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب المناسـب, وزيـادة الاهتمـام بتأهيـل وتدريب الموظفين على أنظمة المعلومات المحاسبية, ومتابعة كل جديد, يوصي بضرورة تنـاغم استراتيجية المؤسسة مع أهداف تطوير انظمة المعلومات المحاسـبيى الحاسـوبية وتنـاغم هـذه الاهداف مع الاهداف التشغيلية للمؤسسة وبما ينعكس بالتالي على ضـرورة الدراسـة المتعمقـة لطريقة التحول من نظام معلومات محاسبي الى آخر بحيث يتم اختيـار الطريقـة التـي تـدعم التوجهات الاستراتيجية والاهداف المنبثقة عنها, ويوصي الباحـث بـضرورة القيـام بدراسـات وابحاث ميدانية فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي على حـده, وطريقـة التحـول المتـوازي, وطريقة التحول المباشر,ودراسة العوامل الأخرى التي لم تتطرق لها الدراسة الحالية وأثرها على اختيار طريقة التحول المناسبة, فضلاً عن أخذ آراء عينات متعدده والمقارنة بينها.


المـراجـع

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1- الكتب :

- اسماعيل جمعة، ، محرم زينات، **في نظم المعلومات المحاسبية في المنشآت المالية**، الاسكندرية، جامعة الاسكندرية، 1991
- السيد عبد المقصود دبيان، ناصر عبد اللطيف" **نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات**"، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2004
- حكمت احمد الراوي ،،، " **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة نظري مع حالات دراسية** " الطبعة الاولى ،مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن(1999).
- شرويدير ،ريتشارد ،كلارك،مارتل ،كاثي،جاك، تعريب دار المريخ ، "**نظرية المحاسبة**" ، تعريب خالد كاجيجي،ابراهيم ولد فال ،ط 1، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية . (2006).
- طلال أبو غزالة، "**معجم أبو غزالة للمحاسبة والأعمال**"، بيروت، دار العالم للملايين، 2001.
- عباس مهدي لشيرازي ، ،" **نظرية المحاسبة**" ، الطبعة الاولى ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت،(1990) .
- عبد الرزاق قاسم، " **نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية**"، عمان، دار الثقافة، 2006.
- كمال الدهراوي، سمير محمد، " **نظم المعلومات المحاسبية**"؟, الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2000
- محمد بلال الزعبي, وعباس الطلافحة, "**النظام الإحصائي SPSS** " , الطبعة الثالثة, دار وائل للنشر,عمان, الأردن, 2006.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : **الثورة التكنولوجية ووسائل الاتصال العربية** ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تونس ١٩٩١.

- موسكوف، ستيفين ا،سيمكن، مارك ج، **نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات**، ترجمة كمال الدين سعيد، الرياض، دار المريخ، 1989.

2- الدوريات:

- محمد ياسين الرحاحلة، وليد زكريا صيام،. **مدى ملائمة مخرجات النظام المحاسبية الآلية لمتطلبات متخذي القرارات في البنوك التجارية الأردنية.** دراسات ،المجلد33 ، العدد2، ص ص267-281 . 2006.
- يونس عواد ، " **أثر المتغيرات التكنولوجية في وظيفة الرقابة في المشروعات الاقتصادية**" ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 16 ، العدد الثاني ، 2000.

3- المؤتمرات :

- إسماعيل، إسماعيل و محمد، منير شاكر و نور، عبد الناصر،"**التأهيل المهني المحاسبي-الواقع والآفاق**"، المؤتمر العلمي المهني الثاني، المحاسبة وتحديات المستقبل، عمان-الأردن، 20-21 آب (أغسطس) 2000.
- بودي، عادل عبد العزيز، "**أنظمة مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة لدول الخليج**"، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، عمان-الأردن، 24-25 أيلول 2002،
- دروكو، جاستين فالفريدو، "**الأفاق المستقبلية للعولمة ومهنة المحاسبة: تكيف مهنة المحاسبة مع العولمة**"، المؤتمر العلمي المهني الرابع، المحاسبة وتحديات العولمة، عمان-الأردن، 24-25 أيلول 2002.
- عبد الخرابشة، "**منظمة التجارة العالمية (WTO) ومهنة تدقيق الحسابات**: الآفاق والتحديات"، المؤتمر العلمي المهني الثاني، المحاسبة وتحديات المستقبل، عمان-الأردن، 20-21 آب (أغسطس) 2000.

4- الرسائل الجامعية:

• خليل محمد القصاص ، " **دور رقابة البنك المركزي الأردني في تحسين وزيادة كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية المطبقة في البنوك التجارية الأردنية** " ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، 2006.

• ظاهر القشي ، "**مدى فاعلية نظم المعلومات المحاسبية في تحقيق الأمان والتوكيدية والموثوقية في ظل التجارة الإلكترونية**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربي ، 2003

• عادل موسى محمد العيسى ، "**دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات الإدارية في وزارة التربية والتعليم**" ، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية - عما ن 2000/1999.

• عبد الناصر خطاب ، "**تحليل العوامل المؤثرة على كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية في البنوك التجارية الاردنية**" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة آل البيت ، 2002.

• عبد الهادي رمضان ، "**العوامل المؤثرة على نظم المعلومات المحاسبية في الشركات الصناعية الاردنية المساهمة العامة**"، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، 1999.

• غسان دعاس ،" **نموذج مقترح لقياس كفاءة نظم المعلومات المحاسبية في الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**" ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عمان العربية ، 2006.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

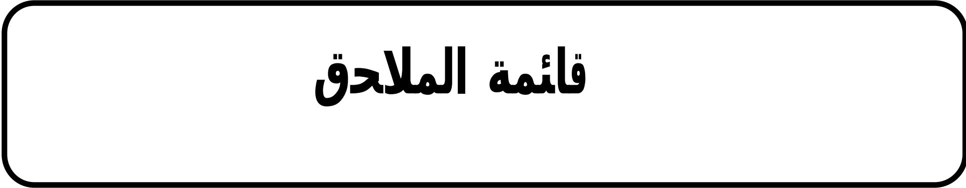
First: books:

- Bondar, Hopwood,**"Accounting Information Systems",** Tenth Edition, Prentice Hall, 2006.
- Hall, James A., **Accounting Information systems**, Fourth Edition, Thomson South-Western, 2004
- Hollander, Antita S.; Denna, Eric L.; Cherrington, J.Owen, **Accounting, Information Technology and Business Solutions,** Second Edition, McGraw Hill, 2000.
- Kieso،Donald. E،Weygandt، Jebbt.Jand Warfield،Tebbt. D (2007) "Intermediate Accounting ," 12th Edition، John wiley and sons Inc.، New York, USA.
- Kinney William R., **Information Quality, Assurance and Internal Control,** McGraw-Hill, 2000.
- Romny, Marshall B., and Steinbart, Paul John, **Accounting Information Systems,** Eighth Edition, Prentice Hall, 2006.
- Schroeder, R.G and Clark, M.W and Catehy, J.M, **Accounting Theory and Analysis: Text Cases and Readings**, Seventh Edition, New York, John Wiley & Sons, 2001.
- Turban, Efraim, and Aronson, Jay E., **Decision Support Systems and Intelligent Systems,** Sixth Edition, Prentice Hall, 2001.
- Uma, Sekaran, ''Research Methods for Business: A Skill Building Approach'' , 7th Edition, John Wiley and Sons Inc., New York, (2003),
- Ward, John, Peppard, Joe, **Strategic Planning for Information Systems,** Third Edition, John Wiley & Sons LTD, 2002.
- Weston, J. Fred; Siu, Juan A.; and Johnson, Brian A., **Takeover, Restructuring, and Corporate Governance,** Third Edition, Prentice Hall, 2001.
- Weygandt, Jerry J.; Kieso, Donald E.; and Kimmel, Paul D., **Managerial Accounting: Tools for Business Decision Making,** Second Edition, John Wiley & Sons Inc., 2002.

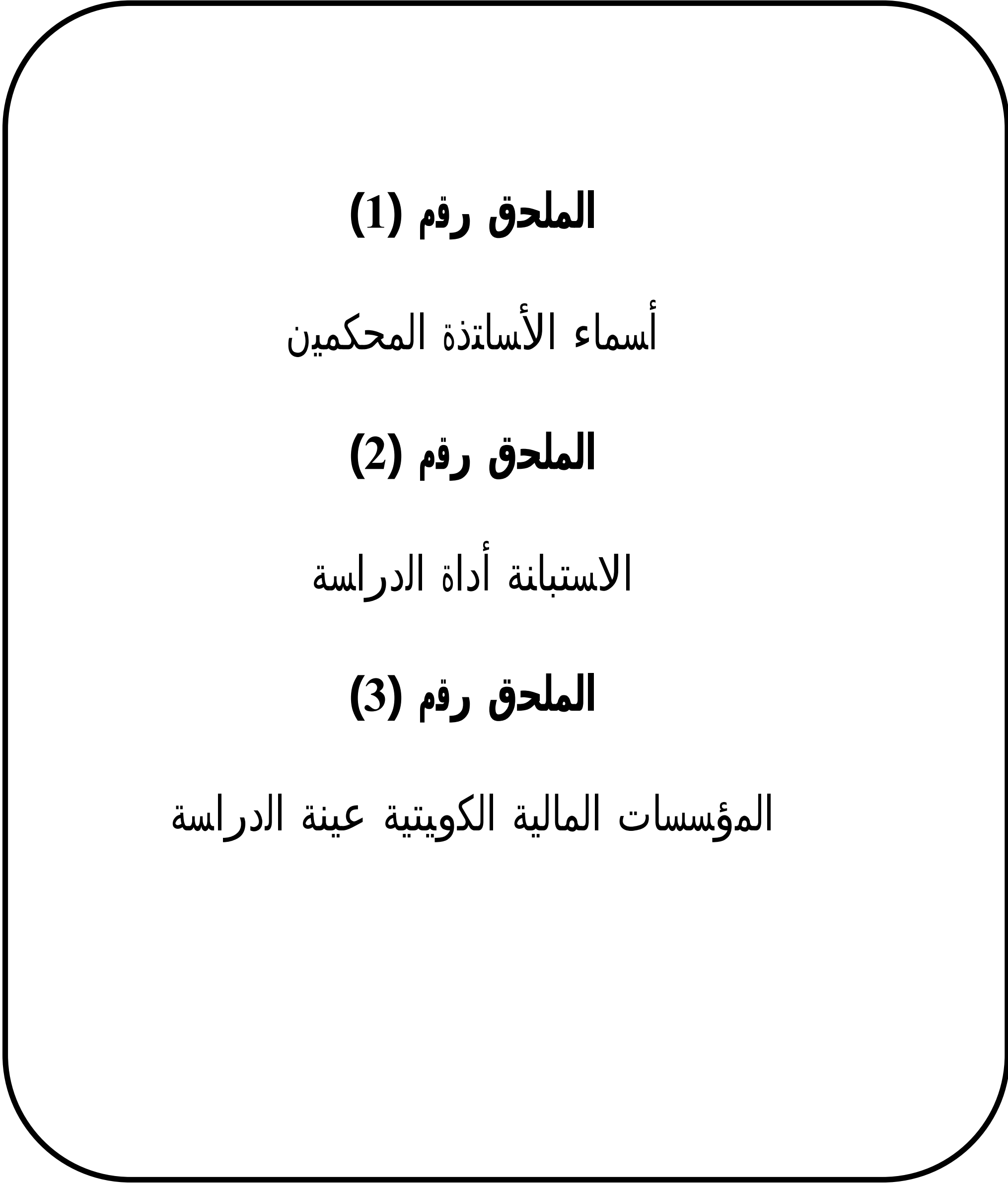
Second: Articles

- Asta Raupeliene, **"Developing of a model for evaluating the effectiveness of accounting information systems"**, EFITA 2003 Conference, Debrecen, Hungry, pp: 339-345, available, http:\\ search.epnet.com.
- Baskerville, Richard L., Mayers Michael D., **"Information Systems as a Reference Descipline"**, MIS Quarterly, Vol 26, Number 1, March 2002, PP 1-14
- Bhattacherjee Anol, **"Understanding Information Systems Continuance: An Expectation-Confirmation Model"**, MIS Quarterly, Vol 25, Number 3, September 2001, PP 351-370
- Butler, Brians S., Gray Peter H., **"Rliability, Mindfulness, and Information Systems**", MIS Quarterly, Vol 30, Number 2, June 2006, PP 211-224
- Dehning, Bruce, Richardson Vernon J., Stratopoulos, Theophanis, "**Information technology investments and firm value"**, Information & Management, Volume 42, Issue 7, October 2005, PP 989-1008.
- J. Peters, et al., (2001). On data quality assessment in accounting information systems, pp:1-36, available, http:\\ www.mail3.rhsmith.umd.edu.
- Jun, Lin Z., Feng, Chen , and Qingliang, Teng, (2001). An Empirical evaluation of the new system of business accounting in China, 10/2001, pp:23-49, available, http:\\ www.sciencedirect.com.
- McDanial, L., Martin, R., Mainnes, L., and Laureen, M. (2005). **Evaluation financial reporting quality: the Effects of financial expertise vs. financial literacy**, Accounting Review, vol, 77 supplement 2005, pp: 139-167.
- Nicolaou, Andreas I. (2007). **A contingency model of perceived effectiveness in accounting information systems: Organizational coordination and control effects**, International Journal of Accounting Information Systems, pp: 91-105, available, http:\\www.scholar.google.com.
- Raupeliene, Asta (2003). **Developing of a model for evaluating the effectiveness of accounting information systems**, EFITA 2003 Conference, Debrecen, Hungry, pp: 339-345, available, http:\\ search.epnet.com.
- Sharma, Rob, "**From Relevance Lost to Relevance Regained: Management Practice in the New Millennium",** December 2000, http://www.ifac.org/news.

- Shin, Minsoo, **"A Framework for Evaluating Economics of Knowledge Management Systems",** Information & Management, Volume 42, Issue 1, December 2004**,** PP 179-196**.**
- Williams, Paul, Spangenberg, John, Kovaleve, Sonja, **"IT and Shareholder Return: Creating Value in the Insurance Industry"**, Information Systems Control Journal, Vol 4, 2007, pp. 39-42.
- Wu, Ing-Long, Chen, Jian-Liang, " **A Hybrid Performance Measure System for E-Business Investments in High-Tech Manufacturing: An Empirical Study",** Information & Management, Volume 43, Issue 3, April 2006, PP 364-377.
- Xu, Hongjiang (2006). **Stokeholders perspectives of accounting information quality**, pp:1-7, available, http:\\ www.unimelb.edu.au/development/web/



قائمة الملاحق



الملحق رقم (1)

أسماء الأساتذة المحكمين

الملحق رقم (2)

الاستبانة أداة الدراسة

الملحق رقم (3)

المؤسسات المالية الكويتية عينة الدراسة

ملحق رقم (1) اسماء الاساتذة المحكمين للإستبانة

الرقم	اسم الدكتور	الرتبة العلمية	اسم الجامعة
1	يوسف سعادة	أستاذ دكتور	العلوم التطبيقية
2	جبرائيل كحاله	استاذ دكتور	العلوم التطبيقية
3	ميشيل سويدان	استاذ مشارك	اليرموك
4	خالد امين عبدالله	استاذ دكتور	الاكاديمية العربية
5	نواف فخر	استاذ دكتور	الزيتونة الاردنية
6	عبد الناصر نور	استاذ دكتور	الشرق الاوسط
7	منصور السعايدة	استاذ دكتور	الشرق الاوسط
8	وليد صيام	استاذ مشارك	الهاشمية الاردنية
9	محمد ياسين الرحاحلة	أستاذ مشارك	آل البيت
10	حسام الدين خداش	استاذ مشارك	الشرق الاوسط
11	كريمة جوهر	استاذ مشارك	العلوم التطبيقية
12	عماد الشيخ	استاذ مشارك	العلوم التطبيقية
13	خليل ابو حشيش	استاذ مشارك	البتراء الخاصة
14	احمد جمعة	استاذ مشارك	الزيتونة الاردنية
15	سليمان حسين البشتاوي	استاذ مساعد	**آل البيت**
16	غسان فلاح المطارنه	استاذ مساعد	آل البيت
17	عبير الخوري	استاذ مساعد	اليرموك
18	جمال الطرايرة	استاذ مساعد	البتراء الخاصة
19	محمود الطبري	استاذ مساعد	البتراء الخاصة
20	عبدالستار الكبيسي	استاذ مساعد	الشرق الاوسط
21	جمعة حميدات	استاذ مساعد	البتراء الخاصة
22	جمال ابو سردانة	استاذ مساعد	العلوم التطبيقية
23	احمد ابو العينين	استاذ مساعد	الزيتونة الاردنية
24	عادل القطاونة	استاذ مساعد	الزيتونة الاردنية
25	اسامة شعبان	استاذ مساعد	الزيتونة الاردنية
26	محمد النوايسة	استاذ مساعد	الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
27	مظهر حمد الله	استاذ مساعد	الزيتونة الاردنية
28	معتز السعيد	استاذ مساعد	البتراء الخاصة

ملحق رقم (2) استبانة الدراسة

بسم ا الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت
كلية إدارة المال والأعمال
قسم المحاسبة/ برنامج الماجستير

عزيزي المستجيب.. المحترم

تحية طيبة وبعد.....

يقوم الباحث بإجراء دراسة حول "**العوامل المؤثرة على اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية**" وذلك كأحد متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة، وينشد الباحث تعاونكم في بذل العناية عند الإجابة على محاور الاستبانة بما يسهم في إثراء هذه الدراسة بخبراتكم العلمية والعملية , مقدراً تقديراً عالياً استجابتكم وجهودكم وتعاونكم المثمر, علماً بأن البيانات التي ستوفرها الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي حصراً وستحاط بالسرية التامة وستظهر النتائج الإجمالية في شكل أرقام ومؤشرات عامة. وسيتم تزويدكم بنتائج الدّراسة في حال الانتهاء منها إذا رغبتم في الاطلاع عليها.

شاكراً حسن تعاونكم سلفاً,,,

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام

إشـراف/	**الباحـث/**
د. جمــال عــادل الشرايري	**فالح سعد فهيد العجمي**
	تـ/ **99447983**
	faldmc@hotmail.com

أولاً: معلومات عن المؤسسة:

1- عمر المؤسسة:

أ) أقل من 5 سنوات	ب) من 5 – اقل من10 سنوات	ج) من 10 الى 15 سنة	د) أكثر من 15 سنة

2- رأس المال:

أ) من مئة ألف دينار	ب) من مئة ألف الى أقل من نصف مليون دينار	ج) من نصف مليون دينار الى مليون دينار	د) أكثر من مليون دينار

3- عدد الموظفين:

أ) أقل من 100 موظف	ب) من 100 الى أقل من 500 موظف	ج) من 500 الى 1000 موظف	د) أكثر من 1000 موظف

ثانياً: معلومات عن المستجيب

1- العمر:

أ) أقل من 30 سنة	ب) من 30 الى اقل من 40 سنة	ج) من 40 الى 50 سنة	د) أكثر من 50 سنة

2- المؤهل العلمي:

أ) ثانوية عامه	ب) دبلوم	ج) بكالوريوس	د) دراسات عليا

3- الشهادة المهنية:

أ) CPA	ب) CMA	ج) CISA	د) أخرى (لطفاً اذكرها)

4- المستوي الوظيفي في الشركة:

أ) الدائرة المالية	ب) دائرة التدقيق الداخلي	ج) قسم المحاسبة

5- عدد سنوات الخبرة :

أ) أقل من 5 سنوات	ب) من 5 الى اقل مـن 10 سنوات	ج) من 10 الى 15 سنة	د) أكثر من 15 سنة

المحور الأول: يتعلق هذا المحور بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات المالية الكويتية بالعوامل الاقتصادية:

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشده
	أ- فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر[1]					
.1	يفضل استخدامها بسبب انخفاض تكلفتها					
.2	يمكن استخدامها في حالة كون عمليات المشروع قليلة					
.3	لا يفضل استخدامها بسبب ارتفاع تكاليف معالجة فشلها					
.4	لا يتم استخدام هذه الطريقة في حالة عدم قدرة المشروع على تحمل التوقف في عملياته					
.5	تستخدم هذه الطريقة في الشركات ذات رأس المال الكبير					
	ب- فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي[2]					
.6	يفضل استخدامها بسبب انخفاض تكاليف معالجة فشلها					
.7	تستخدم هذه الطريقة في حالة كون عمليات المشروع كثيرة					
.8	تستخدم هذه الطريقة في حالة عدم قدرة المشروع على تحمل التوقف في عملياته					
.9	لا يتم استخدام هذه الطريقة في الشركات ذات رأس المال الكبير					
	ج- فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي[3]					
.10	يتم اختيار هذه الطريقة بسبب انخفاض تكاليفها					
.11	يتم اختيار هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب الوفر الناتج عن انخفاض تكاليف فشل النظام الجديد					
.12	تستخدم هذه الطريقة في حالة كون عمليات المشروع كثيرة					

[1] إيقاف العمل بالنظام القديم تماما عند نقطة زمنية معينة والبدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته في نفس النقطة الزمنية

[2] البدء بتشغيل النظام الجديد بكامل طاقته عند نقطة زمنية معينة جنبا الى جنب النظام القديم الذي يعمل أيضا بكامل طاقته لفترة معينة ثم الاستغناء عن النظام القديم بعد تلك الفترة

[3] البدء بتشغيل جزء من النظام الجديد والغاء جزء من النظام القديم والمتابعة على هذا المنوال الى أن يتم الغاء النظام القديم تماما وتشغيل النظام الجديد تماما

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غيرموافق بشده
.13	لا يتم استخدام هذه الطريقة في حالة عدم قدرة المشروع على تحمل التوقف في عملياته					
.14	يفضل استخدام هذه الطريقة في الشركات ذات رأس المال الكبير					

المحور الثاني: يتعلق هذا المحور بمدى تأثر اختيار طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب بعوامـل البيئة المحاسبية:

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
أ- فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر						
1	يفضل استخدامها بسبب سرعتها في التحول لنظام جديد يتأقلم مع التغيرات في معايير المحاسبة الدولية					
2	تستخدم هذه الطريقة بسبب قدرتها على التحول السريع لنظام جديد يراعي تطبيقا أفضل للسياسات المحاسبية					
3	يمكن استخدام هذه الطريقة في حالة تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب سرعتها في التحول إلى نظام جديد					
ب- فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي						
4	يفضل استخدام هذه الطريقة بسبب سرعتها في التحول لنظام جديد يتأقلم مع التغيرات في معايير المحاسبة الدولية					
5	تستخدم هذه الطريقة بسبب قدرتها على التحول السريع لنظام جديد يراعي تطبيقا أفضل للسياسات المحاسبية					
6	يمكن استخدام هذه الطريقة في حالة تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب قدرتها في التحول إلى نظام جديد					
ج- فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي						
7	يفضل استخدام هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب سرعتها في التحول لنظام جديد يتأقلم مع التطـورات فـي معايير المحاسبة الدولية					

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
8	تستخدم هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع بسبب قدرتها على التحول السريع لنظام جديد يراعـي تطبيقـا أفـضل للسياسات المحاسبية					
9	يمكن استخدام هذه الطريقة المطبقة على فروع وأقسام المشروع في حال تعديل معايير التدقيق الدولية بسبب سرعتها في التحـول إلى نظام جديد					

المحور الثالث: يتعلق هذا المحور بمدى تأثر طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسـسات المالية الكويتية بالعوامل التكنولوجية:

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
أ- فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر						
1	يتم استخدامها في حالة كون التغير في معدات النظام ليس كبيرا					
2	يتم استخدام هذه الطريقة في حالة كون معدات النظام الجديد معقدة					
3	تستخدم هذه الطريقة عندما تكون برمجيات النظام الجديد قـد تـم تعديلها بشكل طفيف					
4	يمكن استخدام هذه الطريقة في الظروف التي تتطلب تغييرا مستمرا في برمجيات المشروع					
5	يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تـستخدم تكنولوجيا الشبكات					
6	لا يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنت					
ب- فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي						
7	يفضل استخدام هذه الطريقة عندما يكون التغير في معدات النظـام كبيرا					

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
8	يتم استخدامها في حالة كون معدات النظام الجديد معقدة					
9	تستخدم هذه الطريقة عندما تكون برمجيات النظام الجديد قـد تـم تعديلها بشكل جوهري					
10	يمكن استخدامها في الظروف التي تتطلب تغييـرا مـستمرا فـي برمجيات المشروع					
11	لا يتم استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تـستخدم تكنولوجيا الشبكات					
12	لا يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنت					
ج- فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي						
13	يفضل استخدام هذه الطريقة عندما يكون التغير في معدات النظـام كبيرا					
14	يتم استخدامها في حالة كون معدات النظام الجديد معقدة					
15	لا يتم استخدام هذه الطريقة في الظروف التي تتطلب تغييرا مستمرا في برمجيات المشروع					
16	يتم استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسـبة التـي تـستخدم تكنولوجيا الشبكات					
17	لا يفضل استخدام هذه الطريقة في الأنظمة المحوسبة التي تستخدم تكنولوجيا الانترنت					

المحور الرابع: يتعلق هذا المحور بمدى تأثر طريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسـسات المالية الكويتية باتخاذ القرارات الإدارية:

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
أ- فيما يتعلق بطريقة التحول المباشر						
1	تؤثر رسالة ورؤية المشروع في اختيار هذه الطريقة للتحول للنظام الجديد					
2	يتم استخدام هذه الطريقـة بـسبب ملاءمتهـا لإسـتراتيجية المشروع					
3	تعد هذه الطريقة غير مناسبة بسبب صعوبة تخويل الصلاحيات خلالها					
4	يصعب تقييم الاداء عند تطبيقها					
ب- فيما يتعلق بطريقة التحول المتوازي						
5	تؤثر رسالة ورؤية المشروع في اختيار هذه الطريقة للتحول للنظام الجديد					
6	يفضل استخدام هذه الطريقة بـسبب مناسـبتها للتوجهـات الإستراتيجية للمشروع					
7	تعد هذه الطريقة مناسبة بسبب سهولة تخويـل الـصلاحيات خلالها					
8	يفضل استخدامها بسبب ملاءمتها لاساليب تقييم الاداء من قبل الادارة					
ج- فيما يتعلق بطريقة التحول التدريجي						
9	تؤثر رسالة ورؤية المشروع في اختيار هذه الطريقة للتحول للنظام الجديد بتطبيقه على فروع واقسام المشروع					
10	تعد هذه الطريقة المطبقة على فروع واقسام المشروع ملائمة لاستراتيجية المشروع					
11	تعد هذه الطريقة بتطبيقها على فروع وأقسام المشروع مناسبة بسبب سهولة تخويل الصلاحيات خلالها					

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
12	يفضل استخدامها بتطبيقها على فـروع وأقـسام المـشروع لمناسبتها لطرق تقييم الاداء من قبل الادارة					

المحور الخامس: يتعلق هذا المحور بطريقة التحول نحو نظام المعلومات المحاسبي المحوسب في المؤسسات الماليـة الكويتية (المتغير التابع):

م	العبارة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشده
1	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لديكم وفق جدول زمني محدد .					
2	يوفر نظام المعلومات المحاسبي المحوسب لديكم معلومات تتـسم بالموثوقية.					
3	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الذي يوفر وسائل امان كافية لحماية البيانات والملفات من أي تلاعب.					
4	عند اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب نأخذ في الاعتبار المرونة وقابليتة للتحديث والتطوير واستيعاب المستجدات.					
5	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الذي يوفر الثقة ويتميز بالحياد والموضوعية وعدم التحيز.					
6	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسب الـذي يـسمح بتعديل معايير المحاسبة والتدقيق الدولية.					
7	يتم اختيار نظام المعلومات المحاسبي المحوسـب الـذي يـوفر معلومات مالية ذات نوعية مفيدة للأطراف المستفيدة المختلفة					
8	يتميز نظام المعلومات المحاسبي المحوسـب لـديكم بالوضـوح والسهولة					

ملاحظات وإضافات أخرى ترونها مناسبة لم ترد في الاستبانة

....

....

....

....

....

....

....

شاكراً حسن تعاونكم ،،،،،،

الباحث

ملحق رقم (3) أسماء شركات عينة الدراسة

م	أولاً: البنوك				
		15	الـشركة الأولـى للتـأمين التكافلي ش.م.ك.م	27	شركة الكويت والشرق الاوسط للاستثمار
1	بنك الكويت الوطني	16	شركة اعادة التأمين الكويتية ش.م.ك	28	شركة عارف الاستثمارية ش.م.ك.م
2	بنك الخليج	ثالثاً: شركات الاستثمار:		29	شركة الامان للاستثمار ش.م.ك.م
3	البنك التجاري الكويتي			30	الشركة الاولى للاستثمار (ش.م.ك.م)
4	البنك الأهلي الكويتي			31	شـركة أعيـان للإجـارة والاسـتثمار (ش.م.ك.م)
5	بنك الكويت والـشرق الأوسط			32	الشركة الوطنية الدولية (القابضة) ش.م.ك.م
6	بنك الكويت الدولي	17	الشركة الكويتية للاستثمار	33	شركة المدار للتمويل والاستثمار ش.م.ك.م
7	بنك برقان	18	شركة التسهيلات التجارية	34	شركة إستراتيجيا للاستثمار (ش.م.ك.م)
8	بيت التمويل الكويتي	19	شركة الاستشارات الماليـة الدولية	35	شركة دلماك الكويتية القابضة ش.م.ك
9	بنك بوبيان ش.م.ك	20	شركة الاستثمارات الوطنية	36	شركة نور للاستثمار المالي ش.م.ك
ثانياً: شركات التأمين		21	شـركة مـشاريع الكويـت القابضة	37	شركة صكوك القابضة ش.م.ك
10	شركة الكويت للتأمين	22	الشركة الاهليـة القابـضة ش.م.ك قابضة	38	شركة لكتتاب القابضة ش.م.ك قابضة
11	شركة الخليج للتأمين	23	شـركة الـساحل للتنميـة والاستثمار	39	المركز المالي الكويتي ش.م.ك.م
12	شركة وثاق للتـأمين التكافلي ش.م.ك	24	شركة المـستثمر الـدولي ش.م.ك.م		
13	الشركة الأهلية للتأمين	25	شركة الاستثمارات الصناعية ش.م.ك.م		
14	شركة وربة للتأمين	26	شركة دار الاستثمار ش.م.ك.م		

ملخص الدراسة باللغة الانجليزية

ABSTRACT

Factors Affecting Choosing Method of Conversion Towards Computerized Accounting Information System on Kuwaiti Financial Institutions

By

Faleh Saad Fhaid Al Ajmi

Supervisor

Dr. Jamal Adel Al Sharary

Present study aimed at investigating the factors affecting choosing appropriate computerized accounting system on Kuwaiti Financial institutions, through the revealing of the effect of economic factors, accounting environment factors, technological factors, a managerial decision making factors on the choosing method of conversion towards computerized accounting information system on Kuwaiti financial institutions, in accordance with the three transformation approaches (Direct, parallel, gradual).

In order to achieve the study's objectives, researcher completed the theoretical part of the study through screening and surveying of book, periodicals, journals and electronic web sites, also relevant international accountancy, and auditing standards.

Whereas the practical part of the study has been attained through the designing and developing of questionnaire which copies were distributed over the study's sample (financial managers, accounting department heads and internal auditing department heads) whereas 90 questionnaires were distributed, 69 came back or 77% 64 questionnaires were eligible for analysis or 71%.

In order to conduct data analysis, hypotheses testing, descriptive statistical approaches, one sample T- Test had been used; the following results have been achieved:

1- There is statistically significant effect of economic factors on the choosing method of conversion towards computerized accounting information system on Kuwait financial institutions.

2- There is statistically significant effect of accountancy factors represented by proposals, policies and standards on the choosing on Kuwait financial institutions.

3- This is statistically significant effect of technological factors on the choosing method of conversion towards computerized accounting information system on Kuwaiti financial institutions.

4- There is statistically significant effect of managerial decision making factors on choosing method of conversion towards computerized accounting information system on Kuwaiti financial institutions.

Based on the aforementioned results researcher provided a set of recommendations such as:

1- It is necessary to care about the study of various transformational methods in the development of computerized accounting information system through the influencing of economic factors such as cost and benefits.
2- It is necessary to choose the most appropriate transformational approach of changing situation on the accountancy environment.
3- It is necessary to study the accelerating changes in technology, interview and networks in regard to the development of computerized accounting information system and in effect on the choosing of the relevant transformation method.
4- Harmonization of organization strategy with objectives of the development of computerized accounting information system furthermore, the harmonization of these goals with the organization operational goals.